

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات
من وجهة نظر مدققي الحسابات وموظفي الائتمان

في فلسطين

هاله أمين أحمد نصار

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ / 2020 م

تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات
من وجهة نظر مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في فلسطين

إعداد:

هاله أمين أحمد نصار

بكالوريوس محاسبة وعلوم مالية (جامعة الخليل _ فلسطين)

المشرف: د. ساهر عقل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب
من كلية الدراسات العليا - جامعة القدس

1441هـ / 2020م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات
من وجهة نظر مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في فلسطين

اسم الطالب: هاله أمين أحمد نصار
الرقم الجامعي: 21610034

المشرف: د. ساهر عقل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2020/06/09 م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع: ..
التوقيع: ..
التوقيع: ..

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ساهر عقل
2. ممتحناً داخلياً: د. أكرم رجال
3. ممتحناً خارجياً: د. سامح العطوط

القدس - فلسطين

1441 هـ / 2020

الإهداء

إلى من علمتني الصبر، إلى نسمة حياتي وريحانة روحي وسلوى قلبي، إلى من
غمرتني بالحب والحنان والدفء؛

أمي الغالية..

إلى من علمني أن الحياة كفاح، وأن الصبر مفتاح الفرج، إلى من آثر
على نفسه لأجلي، إلى سندي في الحياة؛

والدي الحبيب..

إلى من غرسوا في قلبي أسمى معاني الحب، وشاركوني أجمل
لحظات عمري، رياحين حياتي في الشدة والرخاء؛

إخوتي وأخواتي..

إلى من له في قلبي الكثير من الحب والاحترام، من
غمرني بالأمان، فكان نعم السند، إلى من شجعني
ودعمني؛

زوجي العزيز..

إلى جميع الأصدقاء والأهل والأحباب..

أهدي هذا الجهد..

إقرار

أقرُّ أنا مُعدّ الرسالة بأنّها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّ الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة، أو أي جزءٍ منها، لم يُقدّم لنيل درجة عُليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

هاله أمين أحمد نصار

التاريخ: 2020/06/09م

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، أحمذك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذه الرسالة على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الهيئة التدريسية في جامعة القدس، كما وأخص بالشكر الدكتور الفاضل ساهر عقل على إشرافه على رسالتي، الذي منحني الكثير من جهده ووقته، ومد لي يد العون والمساعدة ولم يمنع عني نصائحه وتوجيهاته التي كانت عوناً لي في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لكل من قدّم لي المساعدة لإتمام هذه الرسالة من المؤسسات والشركات خاصة البنوك ومكاتب التدقيق وجميع الموظفين والموظفات فيها.

وأنتقدم بالشكر أعظمه لعائلتي الحبيبة، أمي وأبي وأخوتي وصديقاتي وزملائي الذي كان لتشجيعهم ومساعدتهم وقع كبير في عزيمتي وحماسي لإنجاز هذه الرسالة.

وأنتقدم بالشكر أوفاه وأجزله، والوفاء أخلصه، والفضل أكبره، والعرفان كلّه لزوجي العزيز الذي دعمني وسهّل الطريق أمامي.

وأخيراً، أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كلّ من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، ولو بابتسامة تشجيعية وأسأل الله لي ولهم الأجر والمثوبة وأن يجعل ذلك في موازين أعمالهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

الباحثة: هاله أمين أحمد نصار

مصطلحات الدراسة

التدقيق: هو عملية تقوم بتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة ورشيدة بحيث تكون تلك القرارات مبنية على مصداقية هذه البيانات ومدى تعبيرها عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وأدائها المالية، تؤدي هذه العملية بدورها إلى تحقيق أهداف المحاسبة (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2015).

التدقيق الخارجي: يمثل الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات الخاصة بمنشأة معينة، ويتم هذا الفحص من قبل شخص مهني محايد خارجي بهدف الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية، ويكون هناك عقد مكتوب بين المدقق الخارجي والمنشأة، بحيث يكون هذا المدقق شخص يمارس مهنة التدقيق كعضو في مكتب أو شركة مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية، ويتميز بتأهيله العلمي والعملية واستقلاليته الذهنية والفعالية، ويقوم بالتدقيق المالي بناءً على معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق المقبولة والمطبقة في البلد المحدد (محسن، 2011).

تقرير مدقق الحسابات: هو وثيقة مكتوبة صادرة عن مدقق الحسابات كونه شخص مهني محايد مؤهل يذكر فيها المعايير المتبعة في تنفيذ عملية التدقيق، حيث تتضمن رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل والتي يتناول فيها المركز المالي ونتيجة النشاط للفترة المالية التي يقوم بتدقيق حساباتها (Elder, Beasley & Arens, 2016).

أمور التدقيق الرئيسية (KAM): وتعرف على أنها تلك الأمور التي تكون ذات أهمية كبرى في عملية تدقيق البيانات المالية بناءً على الحكم المهني للمدقق، على أن يقوم المدقق بأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أثناء تدقيقه للبيانات المالية ككل. وذلك من أجل أن يقوم المدقق بإبداء رأي منفصل بشأنها وليس فقط من أجل عرضها (IAASB, 2015).

فجوة التوقعات: هي تلك الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع المالي وقدرة مدققي الحسابات على الوفاء بهذه التوقعات من وجهة نظر معقولة (Commission on Auditors' Responsibilities, 1978).

فجوة المعقولية: وتمثل الفرق بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من المدققين أن يحققوه من عملية التدقيق وبين ما يمكن أن يحققوه بشكل معقول (porter, 1993).

فجوة الأداء: وهي تلك الفجوة التي يعبر عنها بالفرق بين ما يرى المجتمع أن المدقق يمكنه القيام به بدرجة معقولة من الواجبات وبين ما يؤديه المدقق فعلاً (porter, 1993).

الملخص

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات من وجهة نظر مدقي الحسابات وموظفي الائتمان في فلسطين، واعتمدت الدراسة تطبيق معيار التدقيق الدولي (701) متغيراً مستقلاً، وتقليص فجوة التوقعات متغيراً تابعاً.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على (110) مدقق و(120) من موظفي الائتمان، واسترداد (81)، (89) استبانة على التوالي.

وتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام أسلوب تحليل الاختبارات اللامعلمية (اختبار الإشارة للعينة الواحدة، اختبار مان-ويتني للعينتين المستقلتين)، كما تم استخدام معادلة الثبات-كرونباخ ألفا لفحص ثبات أداة الدراسة وأسلوب تحليل معاملات الارتباط بيرسون لفحص صدق أداة الدراسة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدرجة الكلية لتأثير التعديلات الجديدة التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) في تضيق فجوة التوقعات مرتفعة، وبذلك يمكن القول بأن تطبيق هذا المعيار يساهم بشكل كبير في تضيق فجوة التوقعات، كما أظهرت النتائج أن تطبيق المعيار يساهم في تحسين جودة التقرير، وتبين بعد إنهاء الدراسة أن درجة تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل والإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة وكذلك الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة، وكان تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة جداً. وتبين بأن درجة تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات متوسطة. كما تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين وموظفي الائتمان حول أثر التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات، وكانت النتائج لصالح مدقي الحسابات مقابل موظفي الائتمان.

The effect of applying International Auditing Standard No. (701) to reduce the expectation gap from the point of view of auditors and credit employees in Palestine.

Prepared by Researcher : Hala Ameen Ahmad Nassar

Supervised by: Dr. Saher Aqel.

Abstract:

The study aimed to examine the impact of the application of International Auditing Standard No (701) on reducing the expectations gap from the point of view of auditors and credit employees in Palestine. The study adopted the application of International Audit Standard (701) as an independent variable, and reducing the expectations gap as a dependent one.

In order to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was adopted, through a questionnaire designed specifically for this purpose, and it was distributed to (110) auditors and (120) credit officers, and retrieved (81) and (89) questionnaires respectively.

The study hypotheses were tested through the use of nonparametric analysis method (signal test for one sample, Mann-Whitney test for the two independent samples), and the stability-Kronbach alpha equation was used to check the stability of the study tool and the Pearson correlation coefficients analysis method to check the validity of the study tool, using a statistical packages program (SPSS).

The study reached a set of results, the most important of which are: The overall degree of the impact of the new amendments that were made on the auditor's report in accordance with International Auditing Standard No (701) in narrowing the expectations gap is high. Therefore it can be said that the application of this caliber contributes significantly to narrowing the expectations gap, and the results also showed that the application of the standard contributes to improving the quality of the report.

After the completion of the study, it was found that the degree of impact of disclosure of the main audit matters to the client and disclosure of the continuity of the company's activities, as well as disclosure of the extent of the client's commitment to legal and legislative requirements to reduce the gap of expectations is high

The impact of the existence of the verification paragraph related to the independence of the auditor, and his assumption of relevant ethical responsibilities to reduce the expectation gap is very high. It was found that the degree of influence of the opinion paragraph in the introduction of the auditor's report on reducing the expectations gap is medium. It was found that there were statistically significant differences between the opinions of auditors and credit employees regarding the effect of the amendments made to the auditor's report according to Standard No (701) on reducing the expectations gap and the results were in favor of the auditors against the credit employees.

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المختلفة، وذلك للدور الهام والمميز الذي تؤديه المهنة في تنمية وتطوير الاقتصاد عبر ما توفره من معلومات مناسبة تشكل الأساس لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية والاقتصادية من قبل الكثير من مستخدمي هذه المعلومات. نظراً لهذه الأهمية فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية محلية ودولية تسعى دائماً لتطويرها، وتحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها وتعمل على حماية وحفظ استقلاليتهم وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقدم وحماية سمعة المهنة سواء فيما يتعلق بالممارسات المهنية أو الخدمات التي تؤديها (البحيصي، 2005).

يعتبر تقرير مدقق الحسابات من أهم مكونات عملية التدقيق، ويمثل الناتج النهائي لتلك العملية، وهو الأداة الرئيسية التي يستخدمها مدققي الحسابات للتواصل مع المستخدمين، ويهدف تقرير المدقق لتعزيز مصداقية المعلومات المالية المعدة من قبل الإدارة، وتؤكد الأدبيات المحاسبية على هذه القيمة الإعلامية، وتبين أن تقرير المدقق يكاد يكون الوسيلة الرسمية الوحيدة المستخدمة لتتقيف وإعلام مختلف مستخدمي البيانات المالية حول وظيفة التدقيق (Fakhfakh, 2008).

سبب حدوث أزمات مالية ومصرفية في مختلف أنحاء العالم ووقوع انهيار وفشل العديد من المنشآت وخصوصاً تلك المقيدة بسوق الأوراق المالية إلى توجيه الانتقادات الحادة لمهنة التدقيق من جمهور المهنة وكافة الأطراف ذات العلاقة، وعدم ثقتهم في قدرة منشآت المحاسبة والتدقيق على حماية حقوقهم والحفاظ على أموالهم. نظراً لأن الكثير من المنشآت التي انهارت صدر عنها تقارير مدققين نظيفة دون أي تحفظات ومع ذلك حدثت الأزمات مما أدى إلى رفع العديد من الدعاوي القضائية ضد منشآت المحاسبة والتدقيق والتي جرّت المدققين إلى ساحات المحاكم وغالباً ما كان يصدر حكم القضاء في هذه القضايا في غير صالح المدققين مما كان له أكبر الأثر على مهنة التدقيق وعلى المدققين. حيث أوضحت هذه القضايا أن المهنة عجزت ولو بشكل نسبي في توضيح الدور المتوقع منها أن تقوم به ونالت هذه القضايا من سمعة المدققين

ومكانتهم في المجتمع. وخلق هذه البيئة التي أصبحت مهنة التدقيق والمدققين يعيشون فيها ما عرف بفجوة التوقعات في التدقيق. ومنذ ذلك التاريخ حظيت فجوة التوقعات باهتمام الباحثين والمنظمات المهنية وتوالت الدراسات عن هذه الفجوة ومع ذلك فإن الفجوة ما زالت موجودة بل وتزداد اتساعاً. وحتى الآن لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لفجوة التوقعات في التدقيق، ومرجع ذلك هو الاختلاف في رؤية كل طرف إلى هذه القضية وعدم الاتفاق على الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الفجوة، لذلك تعددت تعريفات فجوة التوقعات وإن كانت كلها تدور حول فكرة واحدة وهي أن هناك اختلافاً بين ما يتوقعه الجمهور وبين ما يمكن أو ما ينبغي على المدقق القيام به (يوسف، 2011).

نال موضوع فجوة التوقعات اهتماماً كبيراً من قبل المنظمات المهنية والباحثين نظراً لتأثيراته السلبية على جميع أطراف المهنة، كما أنه لا يمكن تجاهل هذه الفجوة والادعاء بأن توقعات المجتمع غير واقعية وغير مطابقة لتقرير المدقق، أو أن الاتهامات والانتقادات الموجهة للمدققين غير منطقية وغير عادلة حيث تركزت الجهود في دراسة فجوة التوقعات إلى اقتراحات وحلول لتقليصها إلى أدنى حد ممكن لأن التخلص منها نهائياً مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة (الصباح، 2015).

لم يكن في فلسطين حتى مطلع الستينيات قوانين تنظم مهنة تدقيق الحسابات، ولكن في عام (1997م) صدر من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية القرار رقم (5) وينص هذا القرار بتعميم تطبيق القانون رقم (10) لسنة (1961م) "قانون مزاول مهنة تدقيق الحسابات الأردني" على جميع الأراضي الفلسطينية (مجلة الوقائع الفلسطينية، 1997م)، وفي عام (2004م). صدر قانون مزاول مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم (9) للعمل به في فلسطين (مجلة الوقائع الفلسطينية، 2005).

كما شهدت مهنة تدقيق الحسابات توسعاً وتقدماً ملحوظ وكبير بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بعد ازدياد حجم وعدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي، وكذلك المنافسة بين شركات ومكاتب التدقيق التي ازدادت بعد قيام الجهات الرقابية وهي هيئة سوق رأس المال بتصنيف مكاتب التدقيق مما تطلب تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل هذه المكاتب (سمور، 2014).

نظراً لأهمية التقرير في توصيل رأي المدقق ونتيجة التدقيق، فإنه كثيراً ما يخضع للدراسة بين الفترة والأخرى من أجل تفحص جدوى وأهمية التعديلات التي تطرأ عليه في تحقيق أهدافها (ترزي، 2013)، حيث ظهر حديثاً معيار رقم (700) معدل، ومعيار (701) جديد، ومعيار

(705) معدل، وكذلك معيار (260) معدل، حيث أن جميع هذه المعايير خاصة بتقرير مدقق الحسابات ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتركز على آخر هذه التعديلات ولتتناول بشكل خاص المعيار رقم (701) الجديد ولتبيّن أثره على فجوة التوقعات من وجهة نظر مدققي الحسابات وموظفي الائتمان والمستثمرين.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتوضيح تأثير التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات في فلسطين، وذلك من وجهة نظر المدققين وموظفي الائتمان.

2.1 أهمية الدراسة ومبرراتها:

1.2.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية رأي مدقق الحسابات الذي يتوقع أن يعكس مدى مصداقية البيانات المالية التي يفترض أن تعكس الواقع الحقيقي للمنشأة وبالتالي تلبية احتياجات الأطراف المختلفة المهتمة بأي قرار اقتصادي لهذه المنشأة (الزبدية والذنيبات، 2012)، وتمتاز هذه الدراسة بأنها من أوائل الدراسات التي أجريت في البيئة الفلسطينية بما يخص معيار التدقيق الدولي رقم (701) والتعديلات الحديثة التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات، حيث أن هذه التعديلات تسري على عمليات تدقيق البيانات المالية للفترات المنتهية في أو بعد 15 ديسمبر 2016م (IFAC, 2017). كما وتظهر أهمية الدراسة في دراسة فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومدقق الحسابات الخارجي والوصول إلى فهم واضح لطبيعة واقع فجوة التوقعات ونطاقها، ودراسة دور معيار التدقيق الدولي رقم (701) وتأثيره على هذه الفجوة.

2.2.1 مبررات الدراسة:

1- التطور في كافة نواحي الحياة المهنية والعلمية والذي زاد من الاهتمام في مهنة التدقيق الخارجي، وكافة القضايا المرتبطة به والتي من الممكن أن تؤثر على جودته وفعاليتها.

2- يتناول البحث قضية غاية في الأهمية والتي برزت بعد إصدار معيار التدقيق الدولي رقم (701) الذي يسري على عمليات تدقيق البيانات المالية للفترات المنتهية في أو بعد 15 ديسمبر 2016م.

3- محاولة الدراسة التعرف على آراء مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في الضفة الغربية، حول ما إذا كانت هذه التعديلات تؤدي إلى تحسين توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدميه

التقرير، وتزيد من فهمهم وإدراكهم بالهدف من التدقيق، ومسؤوليات الإدارة ومسؤوليات وواجبات المدقق وطبيعة ونطاق ومحددات عملية التدقيق والتعديلات الجديدة التي ظهرت على تقرير مدقق الحسابات، وبالتالي تضيق فجوة التوقعات.

4- اهتمام الباحثة بكافة القضايا المرتبطة في التدقيق، وقراءتها المستمرة حول القضايا التي من شأنها أن تمس عملية التدقيق، ورغبتها المستقبلية في عمل أوراق علمية ورسائل بهذا الخصوص.

3.1 مشكلة الدراسة:

أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) معيار رقم (701) الخاص بتقرير مدقق الحسابات، والذي يسري على عمليات تدقيق البيانات المالية للفترة المنتهية في أو بعد 15 ديسمبر من عام 2016، حيث يتطلب هذا المعيار الدولي أن يفصح المدقق عن أمور التدقيق الهامة التي يرى أنها بحاجة لتفسيرات وتوضيحات، كما ويجب عليه أن يفصح عن استمرارية الشركة، وأن يوفر تقرير مدقق الحسابات تفسيرات واضحة لكل من مسؤوليات مدقق الحسابات ومسؤوليات الإدارة، وعن مدى التزام الإدارة بالمتطلبات القانونية والتشريعية، وأن يضع فقرة الرأي في مقدمة التقرير، وقد صدر هذا المعيار من أجل تحسين فهم المستخدمين لعملية التدقيق، ولمواءمة توقعاتهم مع المسؤوليات الفعلية لمدقق الحسابات والإدارة، بالإضافة إلى موثوقية القوائم المالية المدققة، ولتضييق فجوة التوقعات في التدقيق (IFAC, 2017).

إن التحقق من مدى قبول التغيير والمعايير الجديدة يتطلب الدارسة والبحث، فإن هذا المعيار -معيار التدقيق الدولي رقم (701)- الذي صدر يثير التساؤل حول ما إذا كان وجود مثل هذه التعديلات يؤدي في الواقع إلى فجوة توقعات أضيق بالمقارنة مع حالة عدم وجود مثل هذه التعديلات والإضافات الجديدة في التقرير.

وبما أن تقرير مدقق الحسابات يعتبر من أهم مكونات عملية التدقيق، ويمثل الناتج النهائي لتلك العملية، وهو الأداة الرئيسية التي يستخدمها مدققي الحسابات للتواصل مع المستخدمين، وهدف هذا التقرير تعزيز مصداقية المعلومات المالية المعدة من قبل الإدارة، وتبين أن تقرير المدقق يكاد يكون الوسيلة الرسمية الوحيدة المستخدمة لتتقيف وإعلام مختلف مستخدمي البيانات المالية حول وظيفة التدقيق (Fakhfakh, 2008)، ظهرت على تقرير مدقق الحسابات تعديلات جديدة وكان الهدف من هذه التعديلات تعزيز التواصل بين المدققين والمستثمرين، وكذلك المسؤولين عن حوكمة الشركات، وزيادة ثقة المستخدمين في تقارير المدققين والبيانات المالية، كما

وهدفت هذه التعديلات إلى زيادة الشفافية، وجودة التدقيق وتعزيز قيمة المعلومات وتعزيز التقارير المالية من أجل المصلحة العامة (IFAC, 2015).

كما ويعتبر مفهوم فجوة التوقعات في التدقيق والبحث في محاولة تضيقها من أهم مطالب المدققين والمهنيين بل والمجتمع بأسره، وذلك بهدف الوصول إلى استعادة الثقة المنشودة في المهنة من جديد. ومن هنا فإن مشكلة هذه الدراسة يمكن صياغتها بشكل أوضح من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير التعديلات الجديدة التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) في تضيق فجوة التوقعات؟ ومن هذا السؤال الرئيسي للمشكلة تتفرع الأسئلة التالية:

1. ما هو تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على المساهمة في تحسين جودة التقرير؟
2. ما هو تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات؟
3. ما هو تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات؟
4. ما هو تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات؟
5. ما هو تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات؟
6. ما هو تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات؟

4.1 أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يكمن في محاولة الكشف عن واقع وتأثير المعيار الدولي رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1. التعرف على تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على المساهمة في تحسين جودة التقرير.
2. التعرف على تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل في تقليص فجوة التوقعات.
3. التعرف على تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة في تقليص فجوة التوقعات.
4. التعرف على تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية في تقليص فجوة التوقعات.

5. التعرف على تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق في تقليص فجوة التوقعات.
6. التعرف على تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة في تقليص فجوة التوقعات.

5.1 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتقليص فجوة التوقعات.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتحسين جودة التقرير.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل وتقليص فجوة التوقعات.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة وتقليص فجوة التوقعات.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية وتقليص فجوة التوقعات.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق وتقليص فجوة التوقعات.

الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة وتقليص فجوة التوقعات.

الفرضية الفرعية السابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدقي الحسابات وموظفي الائتمان حول معيار التدقيق الدولي رقم (701) الخاص بتقرير المدقق وأثره على تضيق فجوة التوقعات.

6.1 حدود الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على الحدود الآتية:

- الحدود البشرية: موظفي الائتمان في البنوك، والمدققين في شركات التدقيق.
- الحدود المكانية: البنوك المدرجة في بورصة فلسطين في الضفة الغربية، وشركات التدقيق في الضفة الغربية.
- الحدود الزمانية: 2019-2020م.

7.1 محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على المحددات التالية:

- اقتصرت الدراسة على فحص تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات.
- اقتصرت الدراسة على فئتين هما المدققين وموظفي الائتمان فقط مع العلم أن هناك فئات أخرى من مستخدمي القوائم المالية.
- عدم تعاون بعض البنوك مع الباحثة ورفضهم لتعبئة الاستبانة.

الإطار النظري

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالتدقيق ومعايير التدقيق وتقرير مدقق الحسابات الخارجي، بالإضافة إلى طبيعة فجوة التوقعات في التدقيق مفهومها وخصائصها وأسبابها وسبل تقليصها وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل بما يخص الدراسة.

1.2 المحور الأول: التدقيق:

1.1.2 مقدمة:

في دنيا الأعمال يتطلب اتخاذ أي قرار سليم وجود معلومات دقيقة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها، فمع تطور الأعمال وكبر حجم الشركات وتفرع أعمالها أصبحت الإدارة غير قادرة على السيطرة على جميع الأخطاء التي تواجهها في التنفيذ وتحليل الأداء الفعلي للسياسات المعمول بها في الشركة، وهنا نشأت الحاجة إلى ضرورة وجود أداة لمساعدة الإدارة في هذا المجال وجعلها أكثر فائدة وفعالية في استخدام الموارد المتاحة لدى الإدارة والمعتمد عليها في التسيير من ناحية ومن ناحية أخرى المعلومات التي تعكس نتائج الأعمال والوضع المالي بصورة دقيقة وصحيحة، وتتمثل هذه الأداة في عملية التدقيق المحاسبي.

وتشمل عملية التدقيق متابعة النظم الرقابية في الشركات، وذلك نظراً لما لها من دور فعال قبل اتخاذ أي قرار خاص بإقراضها من قبل المقرضين أو الاستثمار فيها من قبل المستثمرين، حيث أن غالبية المعلومات التي يحتاجها المقرضين والمستثمرين تكون ضمن القوائم المالية وتقارير المدقق، وهنا يجب أن تتوفر عدة مؤهلات تجعل من رأي المدقق رأياً موثقاً ويمكن الاعتماد عليه كون الرأي الذي يبديه مدقق الحسابات لهذه القوائم المالية يعطيها ثقة (نور الدين، 2015).

2.1.2 تعريف التدقيق:

كلمة التدقيق هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Audit، والتي تعني "هو يستمع" حيث كانت الحسابات في العصور السابقة تقرأ على أصحاب الأعمال والإقطاعيين أو المسؤولين الحكوميين حتى يطمئنوا على صحتها وعدم وجود أخطاء فيها، ومن هنا ارتبطت عملية التدقيق بفحص الحسابات منها للتأكد من مصداقيتها. (الذنيات، 2010).

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية عملية التدقيق على أنها "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق (توماس، هنكي، 2006).

كما عرف (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2015) التدقيق على أنه "تحقيق أهداف المحاسبة بتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة ورشيقة، وتكون هذه القرارات مرهونة بمدى مصداقية هذه البيانات وتعبيرها عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة وأدائها المالي، ومن هنا جاء دور التدقيق الخارجي لإضفاء المصداقية من خلال التحقق من مدى عدالة البيانات لمالية، وأنها معدة وفقاً لإطار إبلاغ مالي محدد".

3.1.2 أهمية التدقيق:

يعتبر التدقيق مهماً بالنسبة للمستثمرين والمدارس وأصحاب الأموال الذين يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كما ويعتبر مهماً أيضاً للمساهمين في المنشآت ومالكها والدائنون والموردون وكذلك الهيئات الحكومية والضرائب، وبالتالي فإنه يمكن الوقوف على أهمية التدقيق من خلال النقاط التالية:

- إن تقارير التدقيق تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات عن الرقابة الداخلية (Schneider, 2010).
- يعتمد المقرضون والبنوك على البيانات المالية المدققة من قبل مدقق محايد، بحيث تساعدهم هذه البيانات على معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركات قبل منحها القروض والائتمان (الشحنة، 2015).
- تعتمد الحكومات ووكلائها ومؤسساتها على البيانات المالية المدققة في فرض الضرائب وكذلك أمور التخطيط وإحصاء الدخل القومي وغيرها من الإحصاءات (جربوع، 2007).
- تهتم البنوك بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عن الاستحقاق، وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات التي تخص المركز المالي ونتيجة الأعمال في المؤسسة بحيث تكون هذه المعلومات تتسم بالمصداقية من قبل طرف محايد (جربوع، 2007).

4.1.2 أهداف التدقيق:

هناك العديد من الأهداف المرجوة من عملية التدقيق والتي تطورت مع تطور مفهوم التدقيق عبر الزمن، حيث كانت أهم أهداف التدقيق في بداياته اكتشاف الأخطاء والغش

والتجاوزات التي قد توجد في السجلات والعمليات المالية في المنشأة وكذلك إثبات أن القوائم المالية تظهر بصدق المركز المالي والدخل الناتج عن العمليات، وبعد ذلك أصبح من أهداف التدقيق القيام بدراسة مفصلة وانتقادية لأنظمة المنشأة بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية، ثم أصبح بعد ذلك الهدف الرئيسي من التدقيق إبداء رأي فني محايد عن مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية المصدرة من قبل إدارة المنشأة (سالمي، 2015).

وبذلك يمكن القول بأن أهداف التدقيق تتلخص بالنقاط التالية: (نور، 2007)

1. تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة، وتحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات.
2. اختبار دقة العمليات والبيانات المالية.
3. التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية في المنظمة، والمثبتة في الدفاتر والسجلات لتحديد مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات.
4. إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها ومساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات الرقابة والتوجيه، وبناءً عليه تشمل عملية التدقيق ضبط وتقييم وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة، وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المسؤوليات.

5.1.2 أنواع التدقيق:

إن التدقيق علم له أسس ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة، حاولت العديد من المنظمات المهنية والجمعيات العلمية للمحاسبين والمدققين نص وتنشيط هذه المعايير خلال فترة طويلة من الزمن، كما أن للتدقيق أنواعه وطرقه وأساليبه وإجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية ومحتويات السجلات المالية (زقوت، 2016).

• أنواع التدقيق من حيث الاستقلال:

1. التدقيق الداخلي
2. التدقيق الخارجي
3. التدقيق الحكومي

• أنواع التدقيق من حيث مجال التدقيق:

1. التدقيق الكامل
2. التدقيق الجزئي

• أنواع التدقيق من حيث الهدف:

1. تدقيق القوائم المالية

2. تدقيق الالتزام

3. تدقيق العمليات

• أنواع التدقيق من حيث الوقت:

1. التدقيق النهائي

2. التدقيق المستمر

• التدقيق من حيث الإلزام:

1. التدقيق الإلزامي

• التدقيق الاختياري

• أنواع التدقيق من حيث مدى وحجم الاختبارات:

1. التدقيق الشامل

2. التدقيق الاختباري

6.1.2 معايير التدقيق الدولية (ISA) International Standard on

Audit

تعتبر معايير التدقيق الدولية بصفة عامة مقياس لمستوى الأداء المهني المطلوب للمدقق الخارجي المستقل، ويمكن القول بأنها تمثل النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية عمله كما أن لها علاقة بتقريره النهائي.

وتمثل معايير التدقيق الدولية مبادئ توجيهية بالإضافة إلى تفسيرات لممارسة عملية التدقيق ويمكن من خلالها ضبط عمل ممارسي مهنة التدقيق للقيام بعملهم بجودة وكفاءة ملائمة (حداد، 2016م).

وهنا علينا معرفة الفرق بين معايير التدقيق وإجراءات التدقيق، حيث أن المعيار يقصد به النمط أو المقياس الذي يمكن بواسطته فحص النوعيات المطلوبة من أي شيء والمستوى المطلوب لهذه النوعيات، كذلك المعايير المرتبطة بطبيعة التدقيق وأهدافه، وتهدف إلى مستوى الجودة المطلوبة من طرف مدقق الحسابات أثناء أدائه للمهام الموكلة إليه. أما الإجراءات فهي الخطوات التي يقوم بها المدقق خلال عملية التدقيق للمنشأة، وبالرغم من الاختلاف في المعنى إلا أنهما مرتبطان ومتكاملان لبعضهما البعض (المطارنة، 2006).

وبالتالي فإن هناك رابط بين معايير وإجراءات التدقيق حيث أنه للقيام بالإجراءات الضرورية واللازمة لعمل المدقق لابد وأن يلتزم ويراعي المعايير المهنية الموضوعية والملائمة (عميروش، 2011).

مع اتساع حجم المنشآت في العديد من الدول ونتيجة لتطور عملية التدقيق الخارجي عبر الزمن، كان لا بد من إيجاد قواعد وأصول لممارسة مهنة التدقيق تكون متعارف عليها دولياً وبذلك ظهرت معايير التدقيق الدولية، وحازت على قبول معظم المجامع والمنظمات المهنية المتواجدة في جميع الدول، وأصبح على المدقق الخارجي أن يحترم ويلتزم بهذه المعايير والضوابط الدولية حتى يؤدي عمله ويحقق غرضه منه، حيث أنه من شأنها أن تضمن جودة عمله والوثوق بما توصل إليه من نتائج. وتعتبر معايير التدقيق الدولية بصفة عامة مقياس لمستوى الأداء المهني المطلوب للمدقق الخارجي المستقل، كما وتمثل النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية عمله ولها علاقة وثيقة بالتقرير الناتج عن عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي (حداد، 2016).

وقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين Generally Accepted Auditing Standards (GAAS). عشرة معايير تحت ثلاثة مجموعات رئيسية هي، (عبد الله، 2013):

1. **المعايير العامة General Standards:** وهي مجموعة من المعايير التي تتعلق بالتكوين الشخصي أو الذاتي لمن سيمارس مهنة التدقيق، وتعتبر عن الصفات الشخصية التي يجب توافرها في المدقق كي يمارس مهنة التدقيق، لذلك أسماها البعض المعايير الشخصية وتشمل هذه المجموعة المعايير التالية:

- معيار التأهيل العلمي والعملية والكفاءة المهنية
- معيار الاستقلال
- معيار العناية المهنية

2. **معايير العمل الميداني Standards of Field Work:** وهي مجموعة من المعايير التي تخص إجراءات تنفيذ عملية التدقيق وهي عبارة عن إرشادات لازمة لعملية جمع الأدلة التي تبرهن رأي المدقق، وتشمل المعايير الآتية:

- معيار كفاية التخطيط والإشراف
- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية
- معيار كفاية الأدلة

3. معايير إعداد التقرير **Standards of Reporting**: يعتبر تقرير مدقق الحسابات آخر مرحلة من مراحل التدقيق، وهو وسيلة مكتوبة وموثقة لإيصال المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية (سالمي، 2015).

وأشار معيار التدقيق الدولي رقم (701) إلى شكل ومحتوى تقرير المدقق بما في ذلك ترتيب فقرات التقرير والنقاط الهامة التي يجب الإفصاح عنها، حيث يستند إعداد التقرير لأربعة معايير متعلقة بالتقرير وهي كالآتي:

- معيار العرض
- معيار الثبات
- معيار كفاية الإفصاح
- معيار وحدة الرأي

7.1.2 تقرير مدقق الحسابات:

يمكن وصف تقرير المدقق بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن المدقق باعتباره شخص مهني مؤهل يشير فيها إلى معايير التدقيق المتبعة في تنفيذ عملية التدقيق، حيث تتضمن رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل بما فيها المركز المالي ونتيجة النشاط

السني (Elder, Beasley & Arens, 2016) ويمثل تقرير مدقق الحسابات خلاصة عملية التدقيق التي قام بها المدقق من لحظة استلامه خطاب التكليف حتى مرحلة إصداره رأيه الفني والمحايد بخصوص القوائم المالية كما ويعتبر تقرير المدقق ورقة مساندة وداعمة للقوائم المالية المنشورة حيث أنه يعطيها قيمة كما ويقدم معلومات موثوقة لمستخدمي القوائم المالية كونها خضعت للفحص والتحقق من طرف محايد وفني، كما أن عملية التدقيق تقلل بدرجة كبيرة دوافع ارتكاب الأخطاء والتلاعب في السجلات والدفاتر المحاسبية من قبل العاملين في المنشأة (السقا وابن الخير، 2002) وتتبع أهمية تقرير مدقق الحسابات من كونه أداة تخدم الكثير من الفئات المختلفة التي تعتمد على القوائم المالية المدققة، حيث تدرس هذه الفئات تقرير مدقق الحسابات بعناية كبيرة، وذلك بسبب اعتمادها عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وخططها الحالية كما وتستخدمه لوضع استراتيجياتها المستقبلية (عبد الله، 2004).

2.2 المحور الثاني: معيار التدقيق الدولي (701): (هوليداي، 2017)

قد يعتقد المستفيدون من القوائم المالية، أن هناك فجوة بين ما كانوا يتوقعونه من عملية التدقيق وبين نتائج التقارير النهائية. ومما يسهم في زيادة هذه الفجوة، أن المخرجات الرئيسية

للتقرير تقدم وصفاً مختصراً عن الشركة الخاضعة للتدقيق، وعن طرق معالجة المدققين لبعض الجوانب المعقدة خلال هذه العملية. كما أنها تقدم ما يشار إليه عادةً بتقرير النجاح أو الرسوب، الذي ينتهي برأي "غير متحفظ" أو "متحفظ" حول القوائم المالية، في الحالات التي تتضمن أخطاء جوهرية.

لكن ذلك سيتغير كلياً، فقد قرر "مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية" بدءاً من 15 ديسمبر/ كانون أول 2016م -وبعد مشروع استغرق (5) أعوام- إنفاذ معايير تدقيق دولية جديدة، ستغير من تقارير تدقيق الشركات المساهمة العامة، بحيث ستحتوي على معلومات أكثر تفصيلاً وجوهرية.

ويتمثل التعديل الأكثر أهمية في إضافة معيار "التدقيق الدولي رقم (701)" حول "الإبلاغ عن مسائل التدقيق الرئيسة في تقرير المدقق المستقل" المعتمد في الشركات المساهمة العامة، ضمن الفترات المالية المنتهية في 15 ديسمبر/ كانون أول 2016م، أو بعد ذلك. بينما يوضح هذا المعيار "مسائل التدقيق الرئيسة" للمسؤولين عن الحاكمية المؤسسية التي تعد بناءً على رأي المدقق، الأكثر أهمية خلال عملية تدقيق القوائم المالية. وعادة ما تكون متعلقة بالمخاطر الجسيمة و/أو الجوانب التي تحتاج إلى الإدارة الحكيمة ورأي المدقق الحصيف، كالإضرار بشهرة المؤسسة والتقديرات المحاسبية الأخرى. كما يتعين على المدقق تضمين وصف لكل بند في التقرير، يشرح ويبين سبب اعتبار الموضوع جوهرياً، وكيفية معالجته.

إن هذا ليس تغييراً بسيطاً، إذ ستتسم القوائم المالية بشفافية عالية لأول مرة، من حيث: ما يراه المدققون مخاطر جوهرية، والمنهجية التي اتبعوها للتأكد من مدى صحة تقارير الإدارات المؤسسية. ولا بدّ من أن الإفصاح عن هذه المعلومات سينطوي على تحديات أعظم بكثير، ونقاشات أطول في اجتماعات المساهمين، وهو مما يعد مظهراً صحياً وسليماً.

والى جانب إضافة مسائل جوهرية في عملية التدقيق، ثمة تغييرات رئيسة أخرى، أهمها:

- نشر الرأي في مقدمة التقرير.

- تقرير المدقق المنقح حول استمرارية المنشأة.

- فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة.

- وصف منقح لمسؤوليات المدقق، والخصائص والملامح الأساسية لمهمة التدقيق.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن معيار التدقيق الدولي المنقح رقم (720) وعنوانه: "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى" مهم ويجدر الالتفات إليه؛ فقد اعتنى بتنقيح المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي، لكن خارج القوائم المالية، كالنظرة المستقبلية، وقضايا الحاكمية المؤسسية والتطورات الجوهرية. وينص على أن يستتبط المدقق وجود التضارب من عدمه بين فقرة "معلومات أخرى" وبين القوائم المالية. في حين يقر المدققون بمسؤولياتهم ونتائج أعمالهم المتعلقة ب"المعلومات الأخرى".

كما عالج المجلس فجوة التوقعات، عبر تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والتقيد بها. ومن المتوقع نجاح تلك المعايير في تحسين التواصل بين المدقق والمستفيدين من القوائم المالية، وليس إعداد التقارير المتحفظة أو إثارة المشكلات. فيما ستعتمد مدى فعالية التعديلات على طريقة تطبيقها، كأن تقدم القوائم المالية وصفاً مفهوماً وواضحاً لا تزيد من غموضه المصطلحات القانونية والمالية المعقدة. وبالتالي عندما تنتشر الشركات المساهمة العامة نتائجها النهائية المقبلة، ستكون التقارير جديرة بالقراءة دون أدنى شك.

1.2.2 محتويات معيار التدقيق الدولي رقم (701):

1. **فقرة الرأي:** وتوضح بأن مدقق الحسابات المستقل يقوم بعملية التدقيق للبيانات المالية للمنشأة والتي تتكون من "قائمة المركز المالي كما في نهاية السنة المالية وكل من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية" والإيضاحات حول البيانات المالية إضافة إلى ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والمعلومات التوضيحية الأخرى. ويبيدي رأيه هنا حول عدالة المعلومات المشمولة في تلك البيانات وأمر أخرى لزيادة الإفصاح في تقريره وغالباً يتكون محتوى هذه الفقرة عن معلومات سابقة عن المنشأة حول القوائم المالية (IAASB, 2015).

2. **أساس الرأي:** إذ يبيدي المدقق في هذه الفقرة الأسباب والأسانيد التي اعتمد عليها في تكوين رأيه حول البيانات المالية (IAASB, 2015).

3. **أمور التدقيق الرئيسية (KAM):** وهي الأمور التي تتم استناداً لحكم المدقق المهني لها الأهمية الكبرى في تدقيقه للبيانات المالية، على أن يتم وضع أن هذه الأمور في الاعتبار في سياق تدقيقه للبيانات المالية ككل. ولتكوين رأي المدقق حولها وليس لغرض إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور (IAASB, 2015).

وتعتبر هذه الفقرة من التقرير من أهم التعديلات التي حدثت في تقارير مدققي الحسابات في التاريخ الحديث، وذلك من وجهة نظر المدققين، والمستثمرين والمستخدمين

الآخرين للبيانات المالية المدققة، لأن رغبتهم في الحصول على مزيد من المعلومات الخاصة بالمنشآت، هو الإبلاغ عن مسائل التدقيق الرئيسية (KAM) (Accountancy, 2015). ويعترف المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) بأهمية مفهوم تطوير أمور التدقيق الرئيسية (KAM) بمرور الوقت للاستجابة لاحتياجات المستثمرين. وكما ورد في النشرات التوضيحية الصادرة عنه أن أمور التدقيق الرئيسية يتم توصيلها إلى المسؤولين عن الحوكمة، ويتم الإفصاح عنها ما لم يمنع القانون أو اللوائح الكشف العلني حول هذه المسألة، ولكن في ظروف نادرة للغاية لا ينبغي الإبلاغ عن الأمر في تقرير مدقق الحسابات لأن من المتوقع بشكل معقول أن يؤدي ذلك إلى عواقب سلبية تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا التواصل (IAASB, 2015).

4. **معلومات أخرى:** وتتص على أن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي تتضمن المعلومات في التقرير السنوي، وبأن مسؤولية المدقق هي قراءة المعلومات الأخرى، بحيث يأخذ بالاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير منسجمة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال التدقيق أو في حال ظهر أن في تلك المعلومات الأخرى أخطاء جوهريّة، وفي حال استنتاج المدقق وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب عليه التقرير عن تلك الحقيقة (IAASB, 2015).

5. **مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة:** توضح هذه الفقرة بأن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن إعداد نظام الرقابة الداخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية، خالية من أخطاء جوهريّة (IAASB, 2015).

6. **مسؤولية المدقق:** وتوضح هذه الفقرة بأن أهداف المدقق هي الحصول على تأكيد معقول في ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير يتضمن رأيه حول ذلك. مع التأكيد على أن رأيه هذا ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفق المعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد. لكن من أهم الأمور التي نصت عليها هذه الفقرة بخصوص مسؤولية المدقق ما يلي (IAASB, 2015):

أ- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأي المدقق.

ب- الحصول على فهم الأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.

ت- تقييم ملاءمة السياسات المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

ث- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلّق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرار.

ج- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية بما فيها الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

7. المتطلبات القانونية والتشريعية: تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق مع كافة النواحي الجوهرية مع البيانات المالية المجمعة وتوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها (IAASB, 2015).

وبذلك تصبح فقرات تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (701) كالتالي:

1. الرأي.
2. أساس الرأي.
3. أمور التدقيق الأساسية (KAM).
4. معلومات أخرى.
5. مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية.
6. مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية.
7. متطلبات تشريعية وقانونية.

2.2.2 مقارنة بين محتوى تقرير مدقق الحسابات وفقاً لكل من المعيارين (701)، (700):

تعرض الباحثة تقارير لشركة الوطنية موبايل للعام (2015م) أي قبل عام من إجراء التعديلات المقترحة بموجب المعيار رقم (701)، وتقرير المدقق الخارجي للشركة نفسها عن عام (2016م) أي العام الذي شهد تطبيق التعديلات المقترحة، وذلك من أجل إبراز الفروق الرئيسة بين محتوى تقرير المدقق قبل وبعد إصدار المعيار، والصادر عن مدقق الحسابات الخارجي لها وهو إرنست ويونغ.

جدول رقم (1)

مقارنة بين فقرات تقرير المدقق وفق معيار التدقيق الدولي رقم 700 ومعيار رقم 701

الفقرة	وفق معيار 700	وفق معيار 701
فقرة الرأي	في نهاية التقرير	في مقدمة التقرير
فقرة أساس الرأي	لا يوجد	الفقرة الثانية يذكر فيها مدقق الحسابات الأساس الذي بنى رأيه عليه
فقرة أمور التقرير الرئيسية	لا يوجد	الفقرة الثالثة ويذكر المدقق فيها الأمور التي تتم استنادا لحكم المدقق المهني لها الأهمية الكبرى في تدقيقه للبيانات المالية
فقرة معلومات أخرى	لا يوجد	الفقرة الرابعة والتي تنص على ان الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي تتضمن المعلومات في التقرير السنوي
فقرة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية	لا يوجد	الفقرة السابعة ويذكر فيها المدقق مدى التزام الشركة بالمتطلبات القانونية والتشريعية

تقرير مدقق الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة موبایل الوطنية الفلسطينية للاتصالات المساهمة العامة المحدودة

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لشركة موبایل الوطنية الفلسطينية للاتصالات المساهمة العامة المحدودة (الشركة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة موزعة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

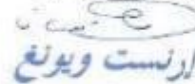
في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بصدق، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ - الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦


إرنست ويونغ

أحمد ماهر أبو شعبان

رخصة رقم ١٩٩٨/١٥٥

٢٢ آذار ٢٠١٦

رام الله - فلسطين

عضو في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة موبایل الوطنية الفلسطينية للاتصالات المساهمة العامة المحدودة

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة موبایل الوطنية الفلسطينية للاتصالات المساهمة العامة المحدودة (الشركة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، وفقاً لاجتهادنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حولها ككل ولا يبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، وعليه تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك نتائج الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

الأداء المالي

كما هو مبين في إيضاح رقم (٢٧) حول القوائم المالية المرفقة، بلغت الخسائر المتراكمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ مبلغ ٢٠١,٤٤٤,٨٨٤ دولار أمريكي ما نسبته ٧٥% من حقوق الملكية.

إن تركيزنا على هذا الأمر يعود إلى أثره على رأس المال العامل بالإضافة إلى أهمية هذا الأمر لمستخدمي القوائم المالية، خصوصاً الدائنين والمستثمرين.

لقد استعلمنا من الإدارة عن خطط العمل بما فيها الخيارات المتاحة لتغطية الخسائر المتراكمة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم الافتراضات المتعلقة بتلك الخيارات والقائمة على توسيع نطاق خدمات الشركة لتشمل قطاع غزة والحد من التكاليف وإصدار رأس مال إضافي، كما حصلنا على كتب تأييد دعم المساهمين الرئيسيين للشركة. تحققنا أيضاً من مدى ملائمة الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية المرفقة.

تحقق الإيرادات

كما هو مبين في القوائم المالية المرفقة، بلغت إيرادات الشركة التشغيلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ مبلغ ٨٤,١١٨,٦٣٧ دولار أمريكي. تشكل إيرادات المكالمات اللاسلكية وإيرادات الربط البيني معظم إيرادات الشركة التشغيلية والتي تمثل نسبتها ما يزيد عن ٧٦% من مجموع إيرادات الشركة التشغيلية. يعتمد احتساب هذه الإيرادات بشكل كبير على موثوقية نظم تكنولوجيا المعلومات الداعمة لعمليات الشركة.

إن تركيزنا على هذا الأمر يعود لطبيعة المخاطر المرتبطة بدقة وتوقيت قياس الإيرادات في ظل استخدام أنظمة فترة معقدة ووجود حجم كبير من الحركات.

لقد تضمن فريقنا متخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والذين قاموا بدورهم بتقييم ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيقات وأنظمة المعلومات المتعلقة باحتساب قيم الفواتير المصدرة للعملاء والتغييرات على أسعار الخدمات في نظام الفوترة.

إضافة لذلك، قمنا بفحص إجراءات الضبط الداخلي على عمليات الفوترة والعمليات المحاسبية لهذه الإيرادات. كما قمنا بتنفيذ إجراءات تحليلية وذلك بعد بناء توقعات للإيرادات معتمدين على بيانات غير مالية كأعداد المشتركين والتي تعد المكون الأساسي لهذه الإيرادات. قمنا أيضاً بفحص عينة من حركات الإيرادات مع عقود العملاء وأسعار الخدمات المعلنة أو المتفق عليها.

مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها

كما هو مبين في إيضاح رقم (٩) حول القوائم المالية المرفقة، بلغ إجمالي الذمم المدينة ١٧,٣٧٠,٥٧٨ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وبلغ إجمالي مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها ٦,٠٩٣,٨٧١ دولار أمريكي. تقوم الشركة بتقدير خدماتها لقاعدة واسعة من العملاء على أساس التمثالي. تقتضي سياسة الشركة في تكوين المخصصات، كما هو مبين في إيضاح (٢)، أن يتم تحديد قيمة للتدني عندما يصبح من غير المرجح تحصيل كامل أو جزء من مبلغ الذمم، الأمر الذي يتطلب استخدام عدة تقديرات واجتهادات محاسبية ومنها استناد الشركة في تقديراتها على خبرتها السابقة لتحديد مبلغ الذمم المشكوك في تحصيلها.

لقد قمنا بالتركيز على هذا الأمر بسبب الاجتهادات والتقديرات العالية المستخدمة في احتساب مخصص الذمم المشكوك وخصوصاً ما يتعلق بتقدير التشفقات النقدية المستقبلية.

لقد قمنا بفحص الضوابط الرئيسية المتعلقة بالبيانات المستخدمة في احتساب مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها، كما قمنا بمطابقة عينة من هذه البيانات مع مصدرها الرئيسي وهو نظام الفوترة. إضافة إلى ذلك، قمنا بإعادة احتساب مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها بناءً على تقرير تعيير الذمم المستخرج من النظام المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، تم الأخذ بعين الاعتبار أداء التحصيل لاحقاً لانتهاج السنة المالية والاستعلام من الإدارة بمعرفتها بالظروف المستقبلية والتي من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية من العملاء.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٦

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٦ غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٦ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رايانا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدى أي تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهرية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية، عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها مستقبلاً كمشاة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو عند عدم وجود أي دليل واقعي سوى القيام بذلك. إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رايانا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرياً إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

- إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:
 - تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من نواطر وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة.

– التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها كمُنشأة مستمرة.

– تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال صلية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لمجلس الإدارة عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر. أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ

مسند عبدالله

رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

رام الله – فلسطين

٢٧ شباط ٢٠١٧

- يمكن تلخيص بعض الملاحظات المستخلصة من نموذجي التقرير السابقين والتي تشير إلى أن التعديلات الجديدة أضافت قيمة لتقرير المدقق من حيث:

1. إبراز أهمية الحوكمة والمسؤولية عنها الإدارة في تزويد المدقق بالمعلومات اللازمة للمدقق في تنفيذ عملية التدقيق.

2. تعزيز أهمية الفقرة الخاصة بإبداء رأي المدقق حول فرض الاستمرارية.

3. زيادة عدد فقرات التقرير وتضمين هذه الفقرات معلومات إضافية مفيدة لمستخدمي البيانات المالية المدققة والتي من أهمها تلك ذات الصلة بالأمور الرئيسية للتدقيق (KAM) وكذلك تلك المتعلقة بمسؤولية المدقق.

4. إبراز الأسباب التي بنى عليها المدقق رأيه.

5. إعادة ترتيب فقرات التقرير وفقاً لأهميتها النسبية إذ نقلت فقرة الرأي وهي الأكثر أهمية من ذيل التقرير قبل التعديل إلى رأس التقرير بعد التعديل.

3.2.2 الإضافات التي قدمها معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقرير مدقق الحسابات:

اثرت التعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) في تحسين جودة تقرير المدقق وجودة البيانات المالية المدققة (صباح، 2018).

فقد أضافت التعديلات الجديدة قيمة لتقرير المدقق من حيث:

1. تم إعادة ترتيب فقرات التقرير بناءً على أهميتها النسبية، حيث انتقلت فقرة الرأي من آخر التقرير إلى بدايته نظراً لكونها الأكثر أهمية.

2. ازدادت عدد الفقرات ومن أهمها فقرات أمور التدقيق الهامة (KAM) التي توضح أهم الأمور التي واجهها المدقق وكانت ذات أهمية كبرى وجب ذكرها في التقرير.

3. تضمين الفقرات معلومات إضافية مهمة من الممكن أن تفيد مستخدمي القوائم المالية المدققة، مثل فقرة مسؤوليات المدقق.

4. إضافة فقرة خاصة تتضمن الأساس الذي قام المدقق ببناء رأيه عليه.

5. التركيز على الفقرة الخاصة بإبداء رأي المدقق حول استمرارية المنشأة.

6. إبراز أهمية الحوكمة والمسؤولية عنها إدارة المنشأة.

7. الاهتمام بمدى التزام إدارة المنشأة بالمتطلبات القانونية والتشريعية.

4.2.2 الفوائد المرجوة من إصدار معيار التدقيق الدولي رقم (701) (IAASB, 2015):

1. زيادة الشفافية وجودة التدقيق، وتعزيز قيمة المعلومات.
2. تعزيز التواصل بين المدققين والمستثمرين، وكذلك القائمين على إدارة الشركات.
3. تجديد تركيز مدقق الحسابات على المسائل التي يتعين الإبلاغ عنها والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى زيادة في التشكيك المهني.
4. زيادة ثقة المستخدم في تقارير التدقيق والبيانات المالية.
5. تعزيز إعداد التقارير المالية لما فيه من مصلحة عامة للجميع.
6. الاهتمام المتزايد للإدارة ومُعدّي البيانات المالية بالإفصاح عن مرجعية تقرير مدقق الحسابات.

3.2 المحور الثالث: فجوة التوقعات:

1.3.2 مقدمة:

تناولت العديد من الدراسات والأدبيات في تدقيق الحسابات على مدار العقدين الماضيين مصطلح فجوة التوقعات بين المدققين من ناحية والأطراف المستفيدة من خدمات التدقيق من ناحية أخرى، وقد أظهرت الدراسات وجود هذه الفجوة بما يخص العديد من الأمور المرتبطة بمهنة التدقيق أهدافها ونتائجها وخصائصها وأيضاً عمل المدققين (السعد، 2008).

مرت مهنة المحاسبة بمجموعة من الأزمات يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابغة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة بصورة واضحة على جزء من هذا القطاع في مختلف أنحاء دول العالم ومن هنا وقف العديد من رموز الاقتصاد جنباً إلى جنب مع رموز السياسة بكيال الاتهامات إلى مهنة التدقيق والمحاسبة في كل أزمة اقتصادية يمر بها العالم ابتداءً من أزمة (1939م) وانتهاءً بأزمة الرهن العقاري عام (2008م) (المشهداني، الشام، 2018).

كما وتعرضت مهنة المحاسبة والتدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينيات من القرن العشرين لانتقادات كثيرة من قبل السلطة، وكان السبب في هذه الانتقادات انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي أدى إلى التشكيك في إمكانية استمرار وتطور مهنة المحاسبة والتدقيق كنشاط مهني مستقل على مدار السنوات، ومن هنا قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإعطاء هذا الموضوع أهمية والتركيز عليه وأطلق على هذه الظاهرة فجوة التوقعات في التدقيق (عبيرات، خالدي، 2013).

وعندما تطورت الشركات بالحجم والنشاطات تحولت إدارتها من مجموعة من حاملي الأسهم إلى مجموعة منتخبة من المديرين الجديرين بإدارة الشركة، وأدى ذلك إلى فصل الإدارة عن المالكين ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة للتقارير الدورية الموثوقة لتقديمها لحاملي الأسهم والبنوك وجميع الجهات المعنية. وبما يخص مهنة المحاسبة فقد ظهرت فجوة ثقة بين مديري الشركات ومستخدمي التقارير المالية من مالكي بنوك وجهات أخرى بشأن صدق وصحة وموثوقية هذه التقارير، لذلك توجب وجود بيانات مالية مدققة للتأكد من صحتها وصدقها من خلال مجموعة من المعايير المهنية والأخلاقية، ومن هنا جاء دور المدقق الخارجي كطرف محايد موثوق لجميع الأطراف (Salehi, 2011).

2.3.2 مفهوم فجوة التوقعات:

كما هو واضح لا يوجد تعريف واحد محدد لفجوة التوقعات حيث أن الباحثين في حقل التدقيق ذكروا تعريفات مختلفة وإن كانت متقاربة، وذلك بناء على المنظور الذي انطلقوا منه في دراسة فجوة التوقعات في التدقيق. وردت في العديد من الدراسات عدة تعريفات لفجوة التوقعات مختلفة من حيث الشكل ولكنها متقاربة من حيث المضمون، وكان أول من استخدم مصطلح فجوة التوقعات في سبعينيات القرن الماضي هو (Liggio) حيث استخدم هذا التعبير في مقالة له عام (1975م)، وبعد ذلك شاع هذا المفهوم وانشغلت المنظمات المهنية في تحديد تعريف محدد وواضح لفجوة التوقعات وأسبابها ومكوناتها وخصائصها وذلك من أجل العمل على تضيقها ومعالجة مسبباتها. حيث عرفها على أنها "الفرق بين مستوى أداء المدقق المتوقع كما يتصوره المدقق من جهة، وكما يتصوره مستخدمو البيانات المالية من جهة أخرى وذكر ذلك في مقالته الشهيرة "فجوة التوقعات هزيمة قانونية للمراجع" (Koh and Woo, 1998).

في حين يرى (Mednick, 1986)، الفجوة على أنها تلك الفجوة بين فهم المهنة لمسؤولياتها في التدقيق وتوقعات المستخدمين لتلك التوقعات.

أما (Guy & Sullivan, 1988)، فقد عرّف فجوة التوقعات على أنها الاختلاف بين ما يعتقد مستخدمو القوائم المالية والجمهور بصفة عامة وبين المدققين فيما يتعلق بمسؤوليات المدققين، جودة أعمال التدقيق وطبيعة علاقة المدقق بعملائه.

ومنذ ذلك الحين، أشارت الأدلة المتراكمة على نحو متزايد على وجود فجوة التوقعات، تنجم عن تباين التوقعات عند المدققين والجمهور حول معتقدات، واجبات، ومسؤوليات مراقبي الحسابات، ومحتوى تقارير مراجعة الحسابات (Hian, EW-Sah, 1998).

ترى "لجنة المسؤولين مدقق الحسابات" (CAR) أن الفجوة يمكن أن توجد بين ما يتوقعه الجمهور أو احتياجاته وقدرة مدققي الحسابات على الوفاء بها من وجهة نظر معقولة. وكانت الدراسات التجريبية التي أجريت في بلدان مختلفة من العالم محاولة اكتشاف طبيعة فجوة التوقعات، قد كشفت الاختلاف في التصورات على فجوة التوقعات في التدقيق بين شرائح مختلفة من المجتمع (Commission on Auditors' Responsibilities, 1978).

ومن ضمن التعريفات العديدة لفجوة التوقعات في التدقيق تعريف (Porter) سنة (1993م): "بأنها الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المدققين، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المدققين على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم" (Porter, 1993).

ويرى (Jennings et al, 1993)، أن فجوة التوقعات في التدقيق هي الفرق بين ما يتوقعه الجمهور من مهنة التدقيق وبين ما توفره المهنة في الواقع.

وعليه فقد أجمعت العديد من التعريفات على حدوث اختلاف بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع للمراجع، وركزت على فهم دوره ومسؤولياته، وخلصت جميعها إلى أن مصطلح فجوة التوقعات في التدقيق يعبر عن الاختلاف بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية حول تنوع وجودة بيانات التقرير بسبب الاختلاف في الأهداف الذاتية لكل منهما وعدم إدراك كافة المستخدمين لإجراءات التدقيق أهدافه العامة والثانوية (ترزي، 2013).

3.3.2 سمات فجوة التوقعات:

إن فجوة التوقعات تتميز بعدد من السمات يمكن إيجازها فيما يلي (علي، شحاتة، 2005):

1. فجوة التوقعات غير ساكنة، أي أنها ديناميكية بطبيعتها ويمكن أن تعزى هذه السمة إلى أنها محددة بمتغيرين وهما:

- طلب أصحاب المصلحة في المنشأة على خدمات مدقق الحسابات.
- عرض مدققي الحسابات لخدماته.

2. تعبر فجوة التوقعات عن فائض طلب أصحاب المصلحة في المنشأة على الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات والمسؤوليات التي يتحملها، ومن غير المنطقي أن يكون هناك فجوة توقعات كفائض عرض لخدمات ومسؤوليات مدقق الحسابات، وذلك لعدة أسباب أهمها: أن مهنة التدقيق مهنة صناعية تستهدف تحقيق عائد اقتصادي ومهني في نفس الوقت، ومن

طبيعة هذه المهنة أنها تعمل بصورة أفضل وجودة أعلى في اقتصاديات السوق، ولذلك حينما يوجد طلب على خدماتها فإنها تسعى لتلبيةه لتحقيق الهدفين، المادي والمهني.

3. فجوة التوقعات تعتبر دولية وأيضاً نسبية، وذلك لأن جميع دول العالم تعاني منها، ولكن بدرجات متفاوتة، ومن الطبيعي في ظل العولمة والتجارة الخارجية أن يتم نقل فجوة التوقعات بين الدول بما فيها دول العالم الثالث، وبذلك تكون دول العالم متباينة فيما بينها في حجم ونوعية وكيفية فجوة التوقعات.

4. تعتبر فجوة التوقعات كمية ونوعية في طبيعتها، ومعنى ذلك أن فائض الطلب على خدمات مدقق الحسابات هو الأساس فائض في التشكيلة المهنية للخدمات التي يقدمها والمسؤوليات التي يتحملها، وأيضاً فائض في جودة أدائه المهني.

5. فجوة التوقعات تأثيرها سلبي وضارة بمهنة التدقيق وكذلك بالمجتمع بشكل عام، وذلك لأن وجودها يشير إلى قصور في عرض خدمات ومسؤوليات التدقيق كما ونوعاً مما يفقد ثقة طالبي الخدمات المهنية في مؤدين هذه الخدمات، كما ينعكس ذلك سلباً على المجتمع في صورة نقص درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات المهمة للمنشآت والأفراد.

4.3.2 مكونات فجوة التوقعات:

يمكن تحليل مكونات فجوة التوقعات من خلال ثلاث مستويات مهمة كما يلي (غالي، 2003):

المستوى الأول (Attitude gap): التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمدقق، بخصوص المسؤوليات التي يجب أن ينفذها التدقيق.

المستوى الثاني (Belief gap): التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمدقق، بخصوص المسؤوليات الحالية للمدقق.

المستوى الثالث (Performance gap): التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمدقق، بخصوص مدى الكفاءة في تنفيذ التدقيق.

قام (Porter, 1993) بتقسيم فجوة التوقعات اعتماداً على التكلفة والعائد إلى ما يلي:

1. **فجوة المعقولية Reasonableness gap:** وهي تلك الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع ومستخدمي القوائم المالية من المدقق تحقيقه وبين ما يمكن أن يحققه بشكل معقول.

2. فجوة الأداء Performance gap: وتمثل الفرق بين ما يرى المجتمع أن المدققين يمكنهم القيام به بدرجة معقولة من الواجبات وبين ما يؤديه المدققين فعلاً، ويمكن تحليل ووصف هذه الفجوة إلى جزأين هما:

- فجوة عدم الكفاية أو القصور في الأداء (Deficient performance): "وهي الفجوة بين المعايير المتوقعة للأداء للمهام الحالية للمدققين والأداء الفعلي للمدققين".
- فجوة عدم الكفاية أو القصور في معايير التدقيق والقواعد المنظمة للمهنة (Deficient Standards): "وهي الفجوة بين المهام التي يمكن توقعها بصورة معقولة من المدققين والمهام المطلوبة من المدققين من خلال المعايير والإصدارات المهنية ويطلق عليها نقص المعايير".

فيما قسم (الباز، 1999) فجوة التوقعات وفقاً للأسباب المحتملة لحدوثها إلى مجموعتين من الفجوات الفرعية:

المجموعة الأولى: فجوة تتعلق بمدققي الحسابات، وتنقسم إلى:

- أ. فجوة استقلال مدقق الحسابات: وتشير هذه الفجوة إلى انحراف السلوك الفعلي لمدقق الحسابات عن الاستقلال المتوقع طبقاً لقواعد السلوك المهني وتوقعات مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشك لدى مستخدمي القوائم المالية المدققة في استقلال مدقق الحسابات في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقرير عن نتائج التدقيق.
- ب. فجوة تقرير مدقق الحسابات: وتشير إلى التباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية المدققة رأي مدقق الحسابات الوارد في تقريره عن نتائج تدقيق تلك القوائم المدققة.
- ت. فجوة أداء مدقق الحسابات: وهي الاختلاف بين الأداء المتوقع طبقاً لمعايير التدقيق والأداء الفعلي لمدققي الحسابات.

المجموعة الثانية: فجوة تتعلق بالبيئة الخارجية لمدققي الحسابات (مستخدمي القوائم المالية)، وتنقسم إلى:

- أ. فجوة المسؤولية القانونية: وهي التباين في فهم مستخدمي القوائم المالية المدققة ورجال القضاء لنطاق المسؤولية القانونية والمهنية لمدقق الحسابات.
- ب. فجوة معايير التدقيق: وهي الفرق بين التوقعات المعقولة لمستخدمي القوائم المالية المدققة من مدققي الحسابات وبين الأداء المتوقع لهم طبقاً لمعايير التدقيق وترجع هذه الفجوة إلى قصور معايير التدقيق عن تلبية التوقعات المعقولة لمستخدمي التقارير المالية.

ت. فجوة المعقولة: الاختلاف بين التوقعات الكلية لمستخدمي القوائم المالية المدققة وبين التوقعات المعقولة لهم من مدققي الحسابات ومن ثم تعتبر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي هذه القوائم من مدققي الحسابات هي مصدر فجوة المعقولة.

5.3.2 الأسباب التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات في التدقيق:

تناولت العديد من الدراسات والأوراق العلمية مفهوم فجوة التوقعات واختلف الباحثين حول تحديد هذا المفهوم كما اختلفوا في تحديد مكوناته ومسبباته، وبالتالي تعددت العوامل المؤدية لهذه الفجوة بتعدد الدراسات حيث تناول هذه العوامل كل من وجهة نظره وبناء على فهمه لظاهرة فجوة التوقعات، ولكن رغم تعدد وجهات النظر كانت مفاهيم الفجوة تدور حول حقيقة واحدة وهي أن الجمهور يتوقع ويريد أشياء من المدقق سواء يستطيع أو لا يستطيع المدقق تقديمها، وبناء عليه فإن هناك أسباب خاصة بالجمهور، وأسباب خاصة بالمدقق، وأخرى ناتجة عن طبيعة التدقيق، وأخرى ناتجة عن التنظيمات المهنية وما يصدر عنها من معايير وإرشادات وعن الجهات الحكومية وما يصدر عنها من قوانين وقرارات (يوسف، 2011).

أشار (التميمي، 2009) في دراسته عن سببين يعتقد أنهما من أهم الأسباب الرئيسية لفجوة التوقعات، ويتمثل هذين السببين في كون الجمهور يفترض بأن المدققين لهم القدرة على كشف عمليات الغش والتزوير والعديد من الأعمال الغير قانونية التي قد ترتكبها إدارة المنشأة، والجانب الآخر أن الجمهور يفترض بأن المدقق في موقع يتيح له الكشف عن مدى إمكانية المنشأة في الاستمرار بعملها.

أما دراسة (لطفي، 2003)، فقد حددت سببين محتملين لتلك الفجوة، هما: نقص الكفاية المهنية والتي تتضمن نقص العناية والمعرفة والخبرة، وأشار لطفي في دراسته أيضاً إلى نقص استقلال المدقق عندما يؤثر عليه أصحاب النفوذ القوية والمصالح، من خلال فرض متطلبات محددة عليه فمن الممكن أن يمتنع المدقق عن الإفصاح عن وجود خلل في استمرارية المنشأة نتيجة تأثير أصحاب النفوذ عليه.

وفيما يلي مجموعة من الأسباب التي أدت لوجود فجوة التوقعات (جربوع، 2004):

1. الشك في استقلال وحياد المدقق:

إن استقلالية مدقق الحسابات من الأمور ذات الأهمية القصوى من أجل جودة عملية التدقيق، رغم عدم وجود اتفاق محدد على تعريف الاستقلال، وهناك وجهين لاستقلال المدقق وهما الاستقلال الحقيقي أو الذهني المرتبط بالمنشأة والتعليم والسلوك الأخلاقي وأيضاً الضغوط ضد أن تكون ناقداً للإدارة أو العميل، والوجه الآخر هو الاستقلال الشكلي أو الظاهري المرتبط بتصرفات وسلوكيات وارتباطات المدقق بالإدارة أو العميل (صبيحي، 1998).

يجب أن يؤمن المجتمع المالي ويفتتح باستقلال المدقق، لأن وجود أي شكوك حول مصداقية واستقلال المدقق تعني أنه لا قيمة لرأيه، وبالتالي لا تكون هناك حاجة لخدمات المدققين، لذلك يجب على المدققين تجنب أي ظروف أو علاقات تدعو إلى الشك في استقلاليتهم لكي يثق المجتمع المالي بهم ويكون بحاجة لخدماتهم وآرائهم (جربوع، 2004).

وقد بين المعيار الثاني من معايير التدقيق الدولية، أنه يتوجب على المدقق الخارجي أن يكون مستقل ومحيد وأن يقوم بعمله بموضوعية ونزاهة ومن دون تحيز، فاستقلالية المدقق تعتبر حجر الأساس لأي عملية تدقيق، كما ويجب التركيز والتأكيد على استقلالية مدقق الحسابات الخارجي في برامج تدريب المدققين.

ويمكن تلخيص أهم أسباب الشك في استقلالية المدقق (يوسف، 2011):

- تكليف نفس المدقق بتدقيق حسابات العميل لمدة طويلة:
من الضروري القيام بما يسمى دوران المدقق الخارجي من أجل زيادة استقلالية المدقق، حيث أن طول الفترة التعاقدية مع المدقق ينتج عنها تشابه وتقارب في المصالح بين العميل والمدقق وهذا يؤثر بشكل سلبي على جودة وإجراءات التدقيق، كما أن تكليف نفس المدقق لفترة طويلة يقلل من الاستقلال الظاهري للمدقق مما ينعكس سلباً على ثقة مستخدمي القوائم المالية بجودة عملية التدقيق ودرجة اعتمادهم على تقرير المدقق ونتائجه (Ewelt-Knauer, 2012).
- أن يقوم المدقق بتقديم خدمات أخرى غير خدمات التدقيق للعميل:
إن استقلال مدقق الحسابات يتأثر بشكل كبير في حال تقديم المدقق لخدمات أخرى غير تدقيقية للعميل غير خدمات التدقيق مثل خدمات استشارية وضريبية وإدارية وذلك نظراً لأن هذه الخدمات تحقق أرباح أكثر ومخاطر أقل لمكاتب التدقيق، حيث يشكل تقديم مثل هذه الخدمات تعارض في المصالح بين تقديم الخدمات التدقيقية والخدمات الغير تدقيقية مما يهدد استقلال المدقق (راضي، 1999).

- وجود منافسة شديدة بين مكاتب التدقيق:

من الصعب على المدقق الحفاظ على استقلاليته بشكل دائم عند اتخاذ القرارات أثناء عملية التدقيق في ظل المنافسة الشديدة بين مكاتب التدقيق، حيث أن المدققين تحت ضغط المنافسة الشديدة يفكرون ملياً قبل أي تحفظ في تقاريرهم عن القوائم المالية وذلك خوفاً من فقد العميل (Waller, 1990).

- حجم مكتب التدقيق:

مما لا شك فيه أن كلما كبر حجم مكتب التدقيق واتخذ صفة شركة سوف يساعد ذلك على أن تصبح شركة التدقيق هذه ذات حصة أكبر في السوق ويكون لها فروع جديدة، مما يؤدي إلى زيادة عملائها وبالتالي هذا المركز القوي سوف يقوي من الاستقلال نظراً لأنها لا تعتمد على عميل

واحد أو عملاء محددين في تنفيذ عملية التدقيق. بعكس الحال عندما يكون مكتب التدقيق صغير ويكون اعتماده على عميل معين أو عملاء محددين بدرجة كبيرة.

مما سبق يتضح أن عدم التحديد والاتفاق على الأسباب التي تؤدي إلى الشك في الاستقلال تهدد وتضعف فعلاً من الاستقلال وبالتالي يؤدي ذلك إلى بروز وظهور فجوة التوقعات في التدقيق (يوسف، 2011).

• حصول المدقق على منافع اقتصادية ومالية من المنشأة التي يدقق حساباتها:

يعتبر حصول المدقق الخارجي على منافع اقتصادية ومالية من المنشأة التي يدقق حساباتها تهديداً لمبدأ استقلال وحياد المدقق وقد تأخذ هذه المنافع عدة أشكال منها أن يكون هناك علاقة تجارية قوية مع العميل، كالاتجار بأسهم وسندات العميل أو تشجيع المستثمرين على شراءها، أو تكون للمدقق علاقة مالية مباشرة أو غير مباشرة مع العميل مثل أن يمنح العميل المدقق قرض أو كفالة، كذلك تعتبر أتعاب المدقق الغير مبررة الاعتماد من الأمور التي تدعو للشك باستقلالية المدقق. ولهذا جاءت العديد من نصوص القوانين في دول العالم على أهمية ضرورة عدم وجود مصالح مشتركة بين المدقق الخارجي وإدارة المنشأة التي يراجع حساباتها سواء كانت هذه المصالح مالية أو اقتصادية (جربوع، 2003).

2. نقص الكفاءة المهنية للمدقق:

إن مفهوم الكفاءة المهنية للمدقق (professional Competence) يعني معرفته الكافية والمتخصصة في المحاسبة والتدقيق، وامتلاك المهارة في تطبيق هذه المعرفة المكتسبة والسلوك الذي يكتسبه المدقق من التعليم والتدريب في مجالات المحاسبة والتدقيق (Jarvis, 1983). في حال عدم اعتناء المدقق بمسؤولياته المهنية بكل كفاءة فإن ذلك يؤدي لعدم ثقة مستخدمي القوائم المالية فيه، فالمستخدمين يفترضون بأن المدقق عليه كشف عمليات الغش والتلاعبات التي تقوم بها إدارة المؤسسة التي يتم تدقيق حساباتها في حين أن المدقق يؤكد بأنه مسؤول عن بذل العناية المهنية الكافية لإبداء رأيه العادل حول مصداقية القوائم المالية (سعاد، 2014).

3. عدم فعالية الاتصال في مهنة التدقيق:

تعتبر بيئة التدقيق متعددة الأطراف حيث أنها تشهد اتصالات مستمرة فإن المدقق يقوم بتوصيل معلومات إلى العميل والأطراف الأخرى من خلال العديد من الوسائل إلا أن الدراسات الميدانية أثبتت أن الجمهور لا يتفهمون بصورة دائمة كل المعلومات التي يستقبلونها من المدقق ويتوقعون مستوى خدمة أعلى من ما يقدمه المدققين، قد يرجع ذلك إلى توقعات الجمهور الغير معقولة أو إلى نقص في الفهم والاستيعاب ويطلق على ذلك فجوة الاتصال التي من الممكن أن تعتبر جزءاً أو مسبباً لفجوة التوقعات (بدوي، 2012).

4. عدم التحديد الواضح لدور ومسؤوليات المدقق:

إن عدم تحديد دور واضح للمدقق وعدم تحديد مسؤولياته هي السبب الرئيسي في وجود فجوة التوقعات، حيث أنه يوجد اختلاف حول دور ومسؤوليات المدقق في المجتمع المالي، ويرى الكثير من الباحثين والكتاب أن تزايد أعداد المشاريع التي تفشل وتفلس في السنوات الماضية بدون تحفظ المدققين في تقاريرهم على القوائم المالية لتلك المشروعات في السنوات السابقة على حدوث الفشل أو الإفلاس عن عدم قدرة هذه المشروعات على الاستمرار يعتبر السبب الأساسي في وجود فجوة التوقعات (Guy, 1988).

5. انخفاض جودة الأداء المهني في التدقيق:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تقليل جودة أداء عمليات التدقيق والذي يؤدي بدوره إلى عدم رضا المجتمع المالي عن عمل هؤلاء المدققين مما يؤدي زيادة فجوة التوقعات في التدقيق، ومن أهم هذه العوامل ما يلي (جربوع، 2004):

- يقوم المدققين في التنافس فيما بينهم للحصول على عملاء جدد أو الحفاظ على العملاء الحاليين.

- اندماج مكاتب التدقيق الكبرى وذلك من أجل الحصول على عمليات تدقيق كبيرة، وذلك يؤدي إلى ظهور ضغوطات كبيرة على مهنة التدقيق.

- قبول المدقق بمبالغ قليلة كأتعاب لعمله كمدقق وذلك من أجل كسب عملاء جدد والمنافسة مع المدققين الآخرين.

- تساهل المدقق مع العميل في الكثير من الإجراءات حتى لا يفقده.

- قيام المدقق بخدمات أخرى للعميل لكسب رضاه وضمن استمراريته مع العميل.

- عدم إفصاح المدقق عن وجود خلل في استمرارية المنشأة وذلك حتى لا يفقد العميل.

6. قصور التقارير المالية وتقرير التدقيق عن مساهمة التغيرات في المجتمع:

أصدرت المنظمات المختصة بمهنة التدقيق العديد من المعايير الخاصة بفجوة التوقعات، ولكن مقارنة مع تزايد احتياجات المجتمع من مهنة التدقيق فإن إصدارات المنظمات للمعايير لا زالت ناقصة، ويشمل القصور في المعايير في مجالات معينة كمسؤولية المدقق عن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها، وكذلك مسؤوليته عن اكتشاف الغش والاحتيال والتصرفات غير القانونية والإفصاح عنها (حنان، 2016).

ففي التقرير الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونيين في إنجلترا بعنوان "The corporate Report" والمنشور عام (1975م)، أكدت اللجنة على أنه من الضروري أن تتغير أهداف التقارير المحاسبية لمسايرة التغيرات التي تحدث في المجتمع (Renshal, 1976).

7. عدم اكتشاف المدقق الغش والأخطاء ووجود عقود وارتباطات غير نظامية:

من جهة لا تعتبر مهمة منع الأخطاء والغش من ضمن مهام مدقق الحسابات ولكن من جهة أخرى فإنه يجب على مدقق الحسابات أن يبذل العناية المهنية الكافية من خلال عمل برنامج تدقيقي شامل يتضمن جميع الإجراءات والاختبارات وأي عمليات إضافية قد يحتاجها المدقق بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في حال توقع أو شك بوجود أي تحريف مادي في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية، ومن مسؤوليات المدقق أيضاً الاستفسار من إدارة المنشأة في حال اكتشاف أي خطأ جسيم أو غش بالحسابات (Ellamae and tucker, 1992).

وبين (التميمي، 2009) أن معايير التدقيق الأمريكية والدولية أوضحت مسؤولية المدقق من اكتشاف الغش والخطأ والتقرير عنها كما يأتي:

- من مسؤوليات المدقق تحديد وتقدير مستوى الخطر الذي يجعل وجود الخطأ والغش يؤثر مادياً وبشكل جوهري على القوائم المالية.
 - بناءً على مستوى الخطر الذي قام مدقق الحسابات بتقديره فإن عليه تصميم وتطبيق برنامج التدقيق من اختبارات وإجراءات بحيث تعطي تأكيدات معقولة حول مدى عدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية.
 - كون رأي المدقق مبني على أساس تأكيدات معقولة فبالتالي هو ليس ضامناً حتماً وذلك لأن عملية التدقيق تتم على أساس العينات.
 - بعد الالتزام بالمعايير وتنفيذ خطوات التدقيق بالترتيب وبدقة فإن اكتشاف أي خطأ أو غش لا يعتبر دليلاً على عدم دقة عملية التدقيق أو عدم كفاءة المدقق.
- وبناءً على ما أوضحه (القضاة، 2013)، فإن فجوة التوقعات في ازدياد من ناحية مسؤولية المدقق في اكتشاف الغش والأخطاء ولم يترتب على ذلك أي زيادة في مسؤوليات المدققين في اكتشاف مثل هذه الأخطاء، وعلى الرغم من تطور ونمو المهنة بشكل كبير نحو الاعتراف ببعض المسؤولية عن اكتشاف حالات الغش من قبل المدقق إلا أنها لم تلبي توقعات المجتمع المالي في هذا الجانب.

8. عدم كفاية التشريعات والإصدارات المهنية المنظمة للمهنة:

إن عدم تحديد مسؤوليات المدقق في التشريعات والإصدارات المهنية وتعدد القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وفي بعض الأحيان تعارضها وكذلك عدم إلزام المدققين بمتابعة تلك التشريعات أو الإصدارات المتعلقة بالمهنة، كل هذه الأوضاع من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فجوة التوقعات (مرهج، 2018).

9. قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة التدقيق:

إن من أكبر الاتهامات التي توجه لمكاتب التدقيق الكبيرة أن مصالحها هي التي تتحكم فيها وتوجهها، كما أن مهنة التدقيق تقوم بتطبيق نظام الرقابة الذاتية بأسلوب سري غير معلن عنه من أجل المحافظة على أسرار العميل أو المنشأة محل التدقيق وهذا يعتبر اتهام من ضمن الاتهامات الموجهة لمهنة التدقيق. ومن أكبر الأدلة على ذلك ما ذكره الباحث (Hancock, 1992) في دراسته أن الشركاء الرئيسيين في مكاتب التدقيق الستة الكبرى تسيطر بشكل كلي على مجمع المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ونتيجة لذلك أصبح المجمع غير ممثل لجميع أعضاء المهنة.

وكما أشار (Brady, 1992) فإنه يمكن الاعتماد على فهم المجتمع وإدراكه لنظام الرقابة لمهنة التدقيق وكيفية تطبيقه من أجل قياس نجاح وفاعلية هذا النظام.

إن طريقة مهنة التدقيق في مراقبتها لنفسها بالإضافة إلى الاتهامات التي تم ذكرها سابقاً تقلل من الثقة في هذه المهنة من قبل المجتمع المالي والمستفيدين من خدماتها وذلك في النهاية يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات اتساعاً (جربوع، 2004).

10. عدم معقولية توقعات مستخدمي القوائم المالية:

يعتبر مستخدمي القوائم المالية الخارجيين مكون رئيسي من مكونات عملية التدقيق الثلاثة جنباً إلى جنب مع المدقق والعميل، ولا يستطيع هؤلاء المستخدمين الحصول على معلومات تخص المنشأة إلا عن طريق القوائم المالية التي يقوم بتدقيقها والمصادقة عليها مدقق الحسابات من خلال عملية التدقيق ونتيجة لذلك يحظى تقرير المدقق بالموثوقية ويجعل مستخدمي القوائم المالية واثقين مطمئنين لتلك المعلومات، ولكن من ناحية أخرى غالباً ما يكون مستخدمي القوائم المالية غير مطلعين على طبيعة عمل المدقق وواجباته ومسؤولياته وحدود عمله، ونتيجة لهذا الوضع فهم غالباً ما يتوقعون خدمات من المدقق ليس في مقدوره تقديمها بسبب عنصر التكلفة والفائدة لعملية التدقيق وأيضاً بحكم المعايير والقوانين الصادرة عن المنظمات المهنية، ويمكن تلخيص أهم توقعات مستخدمي القوائم المالية من المدقق في النقاط التالية (مصطفى، 1994):

- يتوقع مستخدمي القوائم المالية من المدقق أن يكون كضامن لدقة القوائم المالية وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.
- يتوقع مستخدمي القوائم المالية من المدقق إنذارهم المبكر في حال فشل وانهيار المنشأة.
- يتوقع مستخدمي القوائم المالية من المدقق اكتشاف الغش والتقرير عنه في حال اكتشافه المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق.
- يتوقع مستخدمي القوائم المالية من المدقق دائماً اكتشاف أي تصرف غير قانوني تقوم به إدارة المنشأة والإفصاح عنه.

• يتوقع مستخدمي القوائم المالية من المدقق إبلاغ السلطات التشريعية عن أي مخالفات في حال كان هناك إضرار بالصالح العام، وقد عارضت المهنة ذلك لتعارضه مع مبدأ أساسي من مبادئها يتمثل في الحفاظ على أسرار العملاء إلا أن المهنة في بعض البلدان استجابت لمطالب الجمهور المالي وخضعت لهذا الطلب.

ناقشت الباحثة في هذا المحور من الدراسة مسببات فجوة التوقعات في التدقيق في عشرة نقاط مهمة يمكن تلخيصها كالآتي: الشك في استقلالية المدقق وما يمكن أن يتسبب بهذا الشك مثل تكليف نفس المدقق بتدقيق حسابات العميل لمدة طويلة، وأن يقوم المدقق بتقديم خدمات غير التدقيق للعميل وأيضاً وجود منافسة شديدة بين مكاتب التدقيق، بالإضافة لتأثير حجم مكتب التدقيق وحصول المدقق على منافع اقتصادية ومالية من العميل، ومن مسببات فجوة التوقعات في التدقيق أيضاً نقص الكفاءة المهنية للمدقق، عدم فعالية الاتصال في مهنة التدقيق، وعدم التحديد الواضح لدور ومسؤوليات المدقق، انخفاض جودة الأداء المهني للمدقق، وقصور التقارير المالية وتقرير مدقق الحسابات عن مسايرة التغيرات في المجتمع، عدم اكتشاف المدقق الغش والأخطاء ووجود عقود وارتباطات غير نظامية، عدم كفاية التشريعات والإصدارات المهنية المنظمة للمهنة، عدم معقولية توقعات، قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة التدقيق، وأخيراً عدم معقولية توقعات مستخدمي القوائم المالية.

كما أنه هناك ترابط كبير بين الأسباب والتي قد يكون بعضها سبباً ونتيجة بنفس الوقت، فمثلاً انخفاض جودة الأداء المهني قد يكون سببه ضعف الاستقلال، كما قد يؤدي نقص جودة الأداء إلى الضعف والشك في الاستقلال.

6.3.2 سبل تضيق فجوة التوقعات:

إنه من المستحيل القضاء بشكل مطلق على فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومدقي الحسابات المستقلين، وذلك نظراً لنقص أداء التدقيق من جانب المدققين ونقص المعايير والقيود المفروضة على مهنة التدقيق بالإضافة للتوقعات غير المعقولة من جانب المجتمع المالي بالنسبة لدور ومسؤوليات المدقق، إلا أن مهنة تدقيق الحسابات والمنظمات المهنية تعمل جاهدة على إصدار المعايير التي تحكم عملية التدقيق والتي تؤدي إلى تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية، وتضمن استقلال المدقق وتحدد مسؤولياته بما يخص اكتشاف الغش والأفعال غير الشرعية وتعمل أيضاً على تثقيف مستخدمي البيانات المالية مما يساهم في خفض فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومهنة تدقيق الحسابات وليس إنهاؤها بشكل مطلق (ترزي، 2013).

كما أنه يجب اتباع الأساليب التي تعمل على الحد من مشكلة فجوة التوقعات وذلك نتيجة لزيادة الانتقادات الموجهة ضد مدققي الحسابات والتي ترجع إلى فجوة التوقعات مما يضر مهنة التدقيق كما أن له تأثير سلبي على مهنة التدقيق وقيمتها، وأيضاً على سمعة مدققي الحسابات في المجتمع (Lee, 2008).

من خلال الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثين والمنظمات المهنية بما يخص فجوة التوقعات، أجمعوا أنه من الصعب إنهاء فجوة التوقعات كلياً والقضاء عليها بشكل كامل، وذلك نظراً للظروف والأسباب التي تتجدد وتتطور، وهذا لا يعنى أن تتوقف المحاولات في سبيل العمل على تضيق فجوة التوقعات ولكن يجب استمرار الجهود والمحاولات المبذولة للحد من تفشي وانتشارها، وذلك لما لها من آثارها سلبية على مهنة التدقيق (يوسف، 2011).

وستناول فيما يلي عرض لبعض السبل التي من شأنها أن تساعد على تضيق فجوة التوقعات إلى أقل مستوى ممكن:

1. **تدعيم استقلال المدقق:** يقصد باستقلالية المدقق قدرته على العمل بنزاهة وموضوعية، حيث يتوجب على المدقق أن يكون مستقل في كل الأعمال المكلف بها والمتعلقة بمهنته، فالاستقلالية في جوهرها هي حالة عقلية حيث يجب على المدقق أن يكون رأيه من خلال استقلاله في التفكير والعمل وعليه أن يعتبر هذه الاستقلالية ضرورة لا غنى عنها، من شأنها أن تزيد مصداقية المعلومات المحاسبية التي يبدي المدقق رأيه فيها، خاصة وأن الدائنين والمستثمرين والجهات الحكومية وغيرهم من الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، يعتمدون على رأي مدقق الحسابات بصفته خبيراً مستقلاً ومحياداً، إلا أن ظهور المدقق بمظهر المستقل سيفوق تأثير استقلال الحالة العقلية فيما يتعلق بثقة الجهات المستفيدة في استقلالية المدقق (القاضي ودحود، 1999).

2. **دعم حوكمة الشركات:** تعتبر آليات حوكمة الشركات من بين أهم الأمور التي تساعد على تضيق فجوة التوقعات وذلك من خلال تفعيل قواعدها داخل المؤسسة، حيث استنتجت الأبحاث أن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة ووجود إطار سليم لهذه المبادئ تساهم وتؤثر بشكل ايجابي في تضيق وتقليص فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي، ويمكن مناقشة ذلك بشكل مفصل من خلال التأكيد على أن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمنشأة، يساهم بفعالية في تضيق فجوة التوقعات وكذلك الأمر بالنسبة لمبدأ الإفصاح والشفافية من قبل مدققي الحسابات (محمد، 2017م).

إن حوكمة الشركات له دور كبير في عملية إدارة ومراقبة المؤسسات الاقتصادية، حيث تعتبر وسيلة يتم بها ضبط الأداء داخل تلك الشركات من كافة جوانبه، وذلك يؤدي إلى التخفيف من حالة الخوف عدم الطمأنينة حول نتائج أنشطة الشركة التي يتم الإعلان عنها في تقاريرها المالية وتأكيدات مدققي الحسابات حول مدى صحة وعدالة تلك التقارير، وأشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك تأثير إيجابي لآلياتها المتمثلة في التدقيق الداخلي، لجنة التدقيق، المدقق الخارجي والتنظيمات المهنية على تضيق فجوة التوقعات بين مستخدمي التقارير المالية ومراجعي الحسابات، ونتيجة لذلك توجهت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية إلى تدعيم ذلك الدور الذي تقوم به حوكمة الشركات وذلك بتطبيق مبادئها من خلال مختلف آلياتها المرتبطة بكل من الشركة ومهنة التدقيق في سبيل تضيق فجوة التوقعات (بن عثمان، 2017م).

3. **تفعيل الدور الذي تلعبه المنظمات المهنية في تنظيم ورقابة المهنة:** ذكر كل من (جربوع، 2004 وأبو ميالة، 2017) أن المنظمات المهنية مسؤولة عن متابعة تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق لتحقيق العديد من الأهداف والتي من ضمنها زيادة جودة الأداء المهني في التدقيق وفرض الرقابة الذاتية وزيادة المساءلة المهنية للمدققين، وكل ذلك في سبيل زيادة الثقة في المدققين وعملهم وآراءهم. وتقوم المنظمات المهنية بهذه المهمة من خلال وضع معايير المحاسبة والتدقيق ونشرها لجمهور المستفيدين من مهنة التدقيق، ولا ينتهي دورها هنا إنما على هذه المنظمات مراقبة ممارسي المهنة والتأكد من التزامهم بهذه المعايير من خلال برامج لمراقبة الجودة للأداء المهني لمكاتب التدقيق، بالإضافة لفرض عقوبات على من يخل ويخرج عن هذه المعايير وذلك يؤدي إلى زيادة مستوى جودة الأداء المهني إلى المستويات المتوقعة مما يحقق رضا جمهور المستفيدين من الخدمات التي يؤديها المدققين.

وتناول (راضي، 2011) دور المنظمات المهنية من جانب محدد يسلط الضوء على تحديد مسؤوليات المدقق، حيث يرى أن هذه المنظمات من شأنها دعم استقلال المدقق والاهتمام بجميع الطرق التي بدورها تساعد في تدعيم استقلال المدقق وذكر أن من أهم هذه الطرق التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي، كما أنه على هذه المنظمات تطوير تقرير المدقق بحيث يلبي احتياجات المستخدمين وتحديد مسؤولية المدقق المتعلقة باكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات الغير قانونية وتحديد دوره أيضاً في الإفصاح عن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في عملها، بالإضافة إلى ذلك على المنظمات أن تحدد أي نشاط من الممكن أن يقوم به المدقق ومدى علاقة هذا النشاط بالعملية التدقيقية.

وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت دور المنظمات المهنية في تضيق فجوة التوقعات تستخلص الباحثة أن لدعم المنظمات المهنية وتعظيم سلطتها في قيادة مهنة التدقيق دور مهم في تضيق فجوة التوقعات.

4. **دراسة توقعات المستفيدين من التدقيق وترشيد هذه التوقعات:** يعترف هذا الاتجاه بحق المستفيدين في تحديد مطالبهم من مهنة المحاسبة والتدقيق، وبأهمية أن يقوم المدققون بدراسة هذه المطالب ومحاولة تلبيتها في إطار خطة متكاملة لتطوير التقارير المالية ومراجعتها، ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا بد وأن يقبل المدقق الدور المتوقع منه أن يلعبه، وأن يتحمل مسؤوليات أكثر لتلبية توقعات المستفيدين من تقارير التدقيق، فإذا كان من المتوقع أن يتحمل المدقق مسؤولية اكتشاف الخطأ والغش، وأن يقرر عن مدى استمرارية الشركة فلا بد أن يتحمل المدقق هذه المسؤوليات وأن تدخل في نطاق عمله، وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار ضمن معايير التدقيق، أي يجب إعادة تحديد دور المدقق ومسؤولياته في ضوء ما تسفر عنه دراسة توقعات المستفيدين (جربوع، 2004).

وذكر (الحارس، 2009) أن الخطوة الأولى لدراسة توقعات المستخدمين هي تحديد من هم المستفيدين من القوائم المالية المدققة وتقرير المدقق، والذين يحق لهم تحديد مطالبهم واحتياجاتهم من هذه التقارير، ومن ثم تبدأ الخطوة الثانية المتمثلة بمحاولة تحديد مطالب واحتياجات هؤلاء المستفيدين وتوقعاتهم من التدقيق، وأخيراً تأتي مرحلة اختيار التوقعات التي يمكن للمدققين الوفاء بها.

5. **زيادة فعالية الاتصال في بيئة التدقيق وتنمية البعد التعليمي والإعلامي عن دور المدقق ومسؤولياته:** أشارت العديد من الدراسات إلى أن السبب الرئيسي لوجود فجوة التوقعات هو عدم وعي المستفيدين من خدمات عملية التدقيق بواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات وأنه يمكن لتقارير مدققي الحسابات المساهمة بدور فاعل في تضيق فجوة التوقعات (ترزي، 2013).

ويركز هذا الاتجاه فقط على الإعلام وتوعية المستفيدين من خدمات التدقيق عن دور المدقق ومسؤولياته، وزيادة فاعلية الاتصال للتقارير المالية ولتقارير التدقيق، وتحسين الاتصال بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، لن يكون له إلا تأثير محدود جداً على تضيق فجوة التوقعات، إلا إذا كان عنصراً فقط ضمن عناصر خطة إستراتيجية لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لتلبية احتياجات المستفيدين من خدماتها.

وقام مجلس معايير التدقيق التابع لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في عام (1988م) بإصدار تسع معايير (53-61) لمواجهة النقد الموجه لمهنة التدقيق بصفة عامة وتقوية إجراءات التدقيق التي يجب أن يلتزم بها المدقق عند قيامه بعملية التدقيق

ولمعالجة الجوانب المختلفة لفجوة التوقعات، وتضمنت هذه المعايير التسعة، نشرة معايير التدقيق رقم (58) بخصوص تقارير مدقي الحسابات عن القوائم المالية محل التدقيق بهدف تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية والتي ترتب عليها تغييرات مهمة في تقرير التدقيق النمطي منها ما يلي (AICPA, 1988):

1. إضافة فقرة افتتاحية تتضمن مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية للمنشأة ومسؤولية مدقق الحسابات عن إبداء الرأي حول تلك القوائم.
2. الإشارة في فقرة النطاق إلى أن عملية التدقيق توفر تأكيداً معقولاً بأن القوائم المالية لا تتضمن تحريفات مهمة.
3. إضافة وصف موجز لطبيعة ونطاق عملية التدقيق.
4. إضافة فقرة توضيحية بعد فقرة الرأي في بعض الحالات التي تتأثر فيها القوائم المالية بالأحداث غير المؤكدة.
6. إصدار تشريع يلانم العصر والمتغيرات الجديدة: تكمن أهمية القانون المطلوب تشريعه في تحديد حقوق وواجبات المدقق، وتوضيح الأمور التي يغطيها تقريره، كما أنه يحدد مؤهلاته وخبرته العملية المطلوبة، وكيفية الحفاظ على كفاءته وتحديثها باستمرار من خلال التعليم والتدريب طول مدة الممارسة، كما ويحدد شروط تعيينه وعزله واستقالته، وكذلك المحافظة على استقلال المراجع، ويحدد نطاق مسؤوليته القانونية عند إخلاله بالعناية المهنية الواجبة، كما ويجب أن يحدد القانون أيضاً العقوبات التي توقع على الأعضاء عند مخالفتهم لواجباتهم، كذلك وضع نظام للرقابة والتفتيش على مكاتب المدقق، كما ويحدد الشروط التي تحكم أعماله، مثل شروط التحاقه بالمهنة والترخيص له بمزاولةها. وبما أن هذا القانون يضمن تحديد دقيق لمسؤوليات وواجبات وحقوق المدقق فإنه سوف يساهم بشكل كبير في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة (يوسف، 2011).

ترى الباحثة أن جميع سبل تضيق فجوة التوقعات لا يمكن عزلها عن بعضها كونها متداخلة بشكل كبير فيما بينها، وحتى نتمكن من تضيق فجوة التوقعات إلى أدنى حد ممكن فإنه يجب المضي قدماً في جميع هذه السبل معاً، كما ترى الباحثة أيضاً أنه لتحقيق هذا الهدف فإن هذا الموضوع مهم جداً وبحاجة إلى المزيد من الأبحاث والدراسات.

ومن هنا تؤكد الباحثة أنه للوصول إلى تضيق فجوة التوقعات إلى أدنى مستوياتها فإن ذلك يحتاج إلى إقناع المجتمع المالي بدور المدقق والتأكيد على استقلاليته لأن استقلالية المدقق يعتبر الركن الأساسي للثقة التي يمنحها المدقق للقوائم المالية الخاصة بالمنشأة، حيث

تعتمد حيادية وموضوعية المدقق على استقلاله الفكري في جميع ما يتعلق بالتدقيق وتقييمه للأدلة والقرائن الناتجة عن اختبارات التدقيق للوصول إلى رأي صحيح حول البيانات المالية للمنشأة.

7.3.2 حجم فجوة التوقعات

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والأبحاث التي تخص فجوة التوقعات استطاعت الباحثة تكوين صورة عن حجم فجوة التوقعات. حيث أشارت نتائج غالبية الدراسات إلى وجود فجوة توقعات بين المدققين والمجتمع المالي، ومن بينها دراسة (Masoud, 2017) ودراسة (البامرني والشجري، 2010) اللتان أكدتا على وجود فجوة التوقعات المتمثلة في فجوة الأداء بالدرجة الأساس نتيجة لضعف وقصور أداء المدققين في دورهم، إذ تؤكد نتائج الدراسات أن المدققين لا يؤدون دورهم بشكل دقيق وأن نتائج التدقيق لا تتوافق مع الواقع الفعلي وما يتم اكتشافه لاحقاً، كما أثبتت دراسة (دراغمة، و عقل، 2011) أن فجوة التوقعات غير المعقولة موجودة في فمسطين حول مسؤوليات مدقق الحسابات، ومنافع وأهداف التدقيق، وبعض القضايا المتعلقة بالمهنة بشكل عام، ووجدت بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط آراء المستجوبين فيما يتعلق ببيئة فجوة التوقعات غير المعقولة.

1.3 الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة (الذنيبات وآخرون، 2008) بعنوان: "دراسة تحليلية لآراء المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة في الأردن حول تعديلات تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (700)".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل آراء مدققي الحسابات والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في الأردن بما يخص مدى قبولهم للتعديلات الجديدة التي طرأت على تقرير مدقق الحسابات، تلك التعديلات التي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من تاريخ 2006/12/31م والتي كانت نتيجة لما قام به الاتحاد الدولي للمحاسبين من تعديلات على المعيار الدولي رقم (700) والخاص بتقارير مدققي الحسابات ومدى تأثير هذه التعديلات على فجوة التوقعات وعملية توصيل نتيجة التدقيق ومسؤوليات مدقق الحسابات.

ويتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة الأردنية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن التعديلات في تقرير مدقق الحسابات التي أدخلها معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل قد وجدت قبولاً بدرجات متفاوتة من قبل مدققي الحسابات والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأن درجات القبول كانت في حدود المتوسط، وأن درجات القبول هذه انعكست أيضاً على آراء مدققي الحسابات والمديرين الماليين فيما يتعلق بتأثير هذه التعديلات على فجوة التوقعات، وتحسين عملية التوصيل في عملية التدقيق وزيادة مسؤوليات مدقق الحسابات. وأنه بشكل عام، توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آرائهم فيما يتعلق بتأثير هذه التعديلات على فجوة التوقعات، وفيما يتعلق بتأثيرها في تحسين عملية توصيل نتيجة التدقيق لمستخدمي البيانات المالية، وأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آرائهم فيما يتعلق بتأثير التعديلات في حجم مسؤوليات مدقق الحسابات.

واتفقت دراسة (الذنيبات، وآخرون) مع نتائج هذه الدراسة من ناحية أن التعديلات والتطوير في تقرير مدقق الحسابات ساهمت بشكل إيجابي في تضيق فجوة التوقعات، واختلقت معها في عينة البحث، حيث تناولت دراسة (الذنيبات، وآخرون) مدققي الحسابات والمدراء الماليين في حين تناولت هذه الدراسة مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في البنوك الفلسطينية.

2. دراسة (السعد، 2008) بعنوان: "فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية".

هدف هذا البحث إلى اختبار مقدار وجود فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية وتحديد أسبابها، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد صممت استبانة وزعت على عينة من المدققين والمديرين الماليين، واشتملت على مجموعة من الأسئلة لاختبار مدى وجود فجوة في توقعات كلا الطرفين وتصوراتهم حول مسؤوليات مدققي الحسابات، ومدلولات التقرير النظيف (غير المتحفظ) من وجهة نظرهم، وكذلك الأفعال والأُمُور التي من الممكن أن تضعف استقلالية مدقق الحسابات. وقد استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين في عملية التحليل (Independent T Test).

وجاء في أهم النتائج لهذه الدراسة أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات مدققي الحسابات والمديرين الماليين حول مدلولات التقرير النظيف، ولكن هناك فروقات بسيطة بين متوسط إجابات المدققين والمديرين الماليين فيما يتعلق بمسؤوليات مدقق الحسابات والأنشطة التي قد تعرّض استقلالية المدقق للضرر في حال ممارسته لها، وأن غالبيتها ليست ذات دلالة إحصائية.

اتفقت دراسة (السعد) مع هذه الدراسة في تناول مفهوم فجوة التوقعات، واختلفت معها في كونها ركزت على استقلالية المدقق ومسؤولياته وعلاقتها بفجوة التوقعات في حين تناولت هذه الدراسة العديد من الأمور إلى جانب استقلالية ومسؤوليات المدقق.

3. دراسة (دحبور، 2009) بعنوان: "مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المعدل لتضييق فجوة التوقعات -دراسة تطبيقية على: المراجعين الخارجيين، مدراء البنوك، وموظفي دوائر ضريبة الدخل في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ضرورة قيام المدقق الخارجي بالإفصاح الكامل في تقريره المعدل وكيفية تحسين مستوى جودة تقرير المدقق الخارجي عن البيانات المالية المنشورة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على 150 من المدققين الخارجيين ومدراء البنوك وموظفي دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة، وتم قبول 138 استبانة، وكان من أهم نتائج الدراسة أنها بينت وجود اهتمام بدرجة متوسطة لدى مدقق الحسابات الخارجي لمسؤولياته تجاه المنشأة محل التدقيق بخصوص أثر استمرارية المنشأة واكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية والأخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات واكتشاف نواحي القصور والضعف في أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة على الإفصاح الإعلامي في تقريره.

اتفقت دراسة (دحبور) مع هذه الدراسة في كونها تناولت الإفصاح الكامل في تقرير مدقق الحسابات، واتفقت معها أيضاً في النتائج التي أظهرت اهتمام المدققين بالإفصاح عن استمرارية المنشأة من أجل تحسين جودة التقرير، ولكن اختلفت في كونها أخذت بآراء مدراء البنوك وموظفي دائرة ضريبة الدخل في حين هذه الدراسة تناولت آراء موظفي الائتمان.

4. دراسة (البامرني والشجري، 2010) بعنوان: "فجوة توقعات التدقيق ومتطلبات التجسير، دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين الخارجيين والأطراف المستفيدة في إقليم كردستان العراق".

هدفت الدراسة إلى تحديد ملامح الفجوة الحاصلة بين الأطراف المستفيدة من المعلومات التي يقدمها المدققين الخارجيين وما يقومون بأدائه في الواقع طبقاً لمقتضيات المعايير المهنية والمسؤوليات الأخلاقية والقانونية في إقليم كردستان العراق، وتشكلت متغيرات الدراسة بالمتغير التابع وهو فجوة التوقعات في التدقيق والمتغير المستقل وهو متطلبات التجسير.

وتم تصميم استبانة والاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للجانب العملي وذلك من خلال تحديد الأسباب الكامنة وراء تكوين فجوة التوقعات وتمييز الأسباب المساهمة في تعميقها، تحديد ملامح ونطاق فجوة التوقعات الحاصلة في بيئة إقليم كردستان العراق، تحديد الحلول التي تسهم في إزالة أسباب الفجوة والعوامل المكونة لها من أجل المساهمة في تطوير المهنة وضمان أداء دورها في البيئة الاقتصادية للإقليم على عينة من المدققين الخارجيين، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن فجوة التوقعات في الإقليم هي فجوة أداء بالدرجة الأساس نتيجة لضعف وقصور أداء المدققين في دورهم، إذ تؤكد نتائج التحليل أن المدققين لا يؤدون دورهم بشكل دقيق وأن نتائج التدقيق لا تتوافق مع الواقع الفعلي وما يتم اكتشافه لاحقاً. وتعد فجوة المعقولية فجوة أساسية ناتجة عن ضعف إدراك وفهم نسبة عالية من الأطراف المستفيدة لواجبات ودور المدقق ومسؤولياته، وكذلك أشارت النتائج إلى أن أبرز الأسباب التي تقف خلف وجود الفجوة واستمرارها تتمثل في الافتقار للمعايير المهنية إلى جانب غياب نظم رقابة الجودة وتدني مستوى التأهيل العلمي ومتطلبات التطوير المستمر مع ضعف الخبرة العملية للمدققين، يترافق ذلك مع ضعف ثقافة وإدراك الأطراف المستفيدة لدور ومسؤوليات المدقق.

اتفقت دراسة (البامرني والشجري) مع هذه الدراسة في كونها تناولت فجوة التوقعات بين الأطراف المستفيدة من المعلومات التي يقدمها المدققين الخارجيين وما يقومون بأدائه في الواقع، واختلفت معها في كونها ربطت الفجوة بمتطلبات التجسير في حين أن هذه الدراسة ربطت الفجوة بمعيار التدقيق الدولي رقم 701.

5. دراسة (خداش، الوزى، نصار، 2011) بعنوان: "أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات دراسة ميدانية: لآراء

مدقي الحسابات ومعدّي القوائم المالية في شركات القطاع المالي والمستثمرين والأكاديميين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التعديلات على معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص ومدى مساهمتها في تحسين مستوى الإبلاغ في تقرير مدقق الحسابات، ومعرفة أهمية إضافة بعض المعلومات الأخرى إلى تقرير مدقق الحسابات ومدى وجود توافق بين متطلبات المعيار رقم (700) وقانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة (1997م) وتعديلاته. وتكونت عينة الدراسة من مدقي لحسابات، ومعدّي لبيانات المالية، ومستثمرين، وأكاديميين.

لقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، كما أظهرت النتائج أيضاً أن هذه التعديلات تعد مهمة من وجهة نظر الفئات التي شملتها الدراسة. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الفئات المشمولة بالدراسة أبدت رغبتها في إضافة معلومات عن نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية ومدى اعتماد المدقق عليه، ومستوى المادية الذي اعتمده المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق، ومستوى الحاكمية المؤسسية، والتلاعب في إدارة الأرباح، إلى تقرير مدقق الحسابات. اتفقت دراسة (خداش ووزي ونصار) مع هذه الدراسة في كونها تناولت معيار من معايير التدقيق الدولية وربطت تأثيره بفجوة التوقعات كما اتفقت معها في النتائج التي تدلي بأن هذه المعايير مهمة في تضيق فجوة التوقعات، ولكن الاختلاف بين الدراستين كان في المعيار الذي تم تناوله، حيث ركزت دراسة (خداش ووزي ونصار) على معيار رقم 700 أما هذه الدراسة ركزت على معيار رقم 701.

6. دراسة (القضاة، 2013) بعنوان: "فجوة التوقعات وسبل تضيقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية".

استهدفت هذه الدراسة التعرف على فجوة التوقعات بين مدقي الحسابات الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك الأردنية وسبل تضيقها. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وجمع البيانات على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، وصمم الباحث استبانة تم توزيعها على مدراء وحدات الاستثمار في البنوك الأردنية ومدقي الحسابات الخارجيين، وبخصوص نتائج الدراسة كان أهمها أن هناك دور لأداء واستقلالية المدقق الخارجي في تضيق فجوة التوقعات بين وحدات الاستثمار في البنوك الأردنية ومدقي الحسابات.

كما وأشارت النتائج إلى أنه هناك دور لتقرير المدقق الخارجي في تضيق فجوة التوقعات بين وحدات الاستثمار في البنوك الأردنية ومدقي الحسابات من خلال بيان التقرير لرأي المدقق

بدقة وموضوعية المركز المالي للشركة وكذلك من خلال بيان التقرير لقيام المدقق الخارجي بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

اتفقت دراسة (القضاة) مع هذه الدراسة في النتيجة بشكل واضح، حيث أثبتت الدراستين أن لتقرير مدقق الحسابات دور مهم في تضيق فجوة التوقعات.

7. دراسة (ترزي، 2013) بعنوان: "أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضيق فجوة التوقعات - دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومعدّي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التعديلات التي أجريت على معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير مدقق الحسابات في تحسين توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير، وإلى مدى مساهمة هذه التعديلات المتعلقة بمسؤوليات الإدارة ومسؤوليات وواجبات المدقق وطبيعة ونطاق ومحددات عملية التدقيق في تضيق فجوة التوقعات، وذلك من وجهة نظر كل من مدققي الحسابات، ومعدّي البيانات المالية، والأكاديميين. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات ساهمت في الإشارة بوضوح إلى مسؤوليات الإدارة ومسؤوليات وواجبات المدقق وطبيعة ونطاق ومحددات عملية التدقيق، وبالتالي في تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر الفئات التي شملتها الدراسة، كما أدت إلى تحسين توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير.

اتفقت دراسة (ترزي) مع هذه الدراسة في النتيجة التي تنص على تأثير معيار التدقيق الدولي في تضيق فجوة التوقعات، ولكنها تناولت معيار 700 وهذه الدراسة تناولت معيار 701، مع العلم أن المعيارين يخصان تقرير المدقق.

8. دراسة (أحمد، 2015) بعنوان: "قياس أثر تغيير شكل ومحتوى تقرير المراجعة على تعظيم قيمته وتضيق فجوة التوقعات بشأنه دراسة ميدانية على ما صدر عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية في يناير 2015م".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتدقيق رقم (701) والتعديلات على معايير التدقيق الدولية الأخرى المتعلقة بتقرير مدقق الحسابات، وبيان مدى مساهمتها في تحسين مستوى الشفافية بتقرير المدقق، وبالتالي تعزيز قيمة التقرير وتضيق فجوة التوقعات بين معدّي 2020/1/6 ومستخدمي تقارير التدقيق.

وتحقيق هذا الهدف تم عن طريق تصميم قائمة استقصاء تحتوي على مزيج من الأسئلة تتعلق بشكل ومحتوى تقرير تدقيق القوائم المالية للمنشأة في ضوء ما جاء بهذه المعايير،

وتوجيهها إلى عينة من المستثمرين في الأوراق المالية ممثلة للبنوك، شركات التأمين، وشركات سمسة وتداول الأوراق المالية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية للعينة محل البحث، أن ما صدر عن مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولية في الخامس عشر من يناير للعام 2015 بشأن تقرير المراجع هو هام ويساهم بشكل فعال في تحسين مستوى شفافية التدقيق، ويمكن من احتواء تقرير المدقق على معلومات أكثر نفعاً لمستخدمي هذه التقارير تساعد في اتخاذ قراراتهم بالشكل الصحيح، وبالتالي تعمل على تضيق الفجوة بين معدى ومستخدمي تقرير التدقيق.

تتفق دراسة (أحمد) مع هذه الدراسة في المتغيرات والنتائج.

9. دراسة (الصباح، 2015) بعنوان: "دور معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة توقعات التدقيق".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل فجوة التوقعات في سوريا من خلال استطلاع آراء مدققي الحسابات الخارجيين والمستفيدين من التدقيق في مدى إسهام معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقعات من خلال دورها في تحديد واجبات ومسؤوليات المدقق ودورها في رفع وعي المستفيدين من التدقيق تجاه عمل المدقق.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة ومن ثم توزيعها على عينة من المدققين الخارجيين وعلى عينة من المديرين والمحاسبين الماليين في شركات الوساطة المالية المعتمدة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث تم اختيار عينة عشوائية من مدققي حسابات ومدراء ومحاسبين ماليين، وأظهرت نتائج الدراسة أن معايير التدقيق الدولية من خلال التعديلات التي أجريت على تقرير المدقق ساهمت في تحسين الاتصال مع مستخدمي القوائم المالية والحد من توقعاتهم غير المعقولة تجاه عمل المدقق وساهمت في فصل واجبات ومسؤوليات المدقق عن واجبات ومسؤوليات الإدارة وعدم الخلط بينها وبالتالي المساهمة في رفع وعي مستخدمي القوائم المالية تجاه عمل المدقق وتقليص فجوة التوقعات.

اتفقت دراسة (الصباح) مع هذه الدراسة في النتيجة التي تنص على دور معايير التدقيق الدولية المهم في تضيق فجوة التوقعات، ولكنها تناولت المعايير بشكل عام في حين أ، هذه الدراسة تخصصت وركزت على معيار التدقيق الدولي رقم (701).

10. دراسة (حنان، 2016) بعنوان: "تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى وضع طرق لتضييق فجوة التوقعات إلى أقل حد ممكن لأن القضاء عليها نهائياً وبشكل كامل أمر مستحيل، وتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي، واستخدم الباحث الفرضيات التالية: يؤثر التزام المراجع بمعايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات. إن اكتشاف المراجع للغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية يساعد في تضييق فجوة التوقعات، إن مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهداف المراجعة يقلل من فجوة التوقعات. ومن أجل القيام بهذه الدراسة تم استخدام استبيان، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن زيادة مستوى وفهم واستيعاب مستخدمي القوائم المالية لدور وأهمية التدقيق من أكثر العوامل المؤثرة والمساعدة في تضييق فجوة التوقعات، وأن التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق له تأثير كبير على تضييق فجوة التوقعات، وأن مسؤولية المدقق اتجاه اكتشاف الغش والأخطاء والأمور غير القانونية أيضاً يساعد في تضييق فجوة التوقعات.

اتفقت دراسة (حنان) مع هذه الدراسة على أن التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية له دور هام في تضييق فجوة التوقعات.

11. دراسة (عتيق وتلالوه، 2016) بعنوان: "أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق في تضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر المستثمر الفلسطيني".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مقدار الملاءمة بين تقرير مدقق الحسابات لتلبية احتياجات المجتمع المالي الفلسطيني، كونه يعكس حجم فجوة التوقعات الخاصة بتقرير المدقق، وكذلك تقييم أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل في تضييق تلك الفجوة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وصممت استبانة، على مستثمرين في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تطبيق معيار التدقيق الدولي (700) المعدل له أثر إيجابي محدود في تضييق تلك الفجوة، وأن تقرير المدقق يتمتع بدرجة متوسطة من الاهتمام في نظر أفراد المجتمع المالي الفلسطيني. كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين حول أثر تطبيق المعيار الذي تمت دراسته على تضييق فجوة التوقعات تعود لمتغيري التأهيل العلمي ومستوى الخبرة، حيث تم ملاحظة الاختلاف حول ذلك بسبب التخصص العلمي وذلك لصالح حملة مؤهل المحاسبة.

اتفقت دراسة (عتيق وتلالوه) مع هذه الدراسة حيث أكدت الدراستين على أهمية معايير التدقيق في تضيق فجوة التوقعات، ولكن دراسة (عتيق وتلالوه) ركزت على معيار 700 في حين ركزت هذه الدراسة على معيار 701.

12. دراسة (مطر، 2017) بعنوان: "دراسة تحليلية للتعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً للمعيار التدقيق الدولي رقم (701)".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل آراء المدققين في مكاتب التدقيق بما يخص مدى قبولهم للتعديلات الجديدة التي طرأت على تقرير مدقق الحسابات، وأصبحت سارية المفعول بالفترات المالية المنتهية أو بعد 2016/12/15، ومدى تأثير هذه التعديلات على جودة التدقيق وجودة التقارير المالية الصادرة عن مدقق الحسابات.

ووضحت هذه الدراسة أن التعديلات التي ادخلها معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقرير المدقق حسنت من جودة التدقيق كما حسنت من جودة البيانات المالية المدققة، كما كشفت أن هذه التعديلات وجدت قبولاً وتطبيقاً بدرجات متفاوتة من قبل مدققي الحسابات، وذلك لعدة أسباب أهمها؛ اختلاف ترجمة النص الذي صدر به التقرير باللغة الإنجليزية في صياغة عنوان التقرير وكذلك في العناوين الخاصة ببعض فقراته.

وكان من أهم نتائج الدراسة، تباين مكاتب التدقيق من ناحية عرض مكونات أمور التدقيق الهامة أو الرئيسية (KAM).

13. دراسة (بن حركو، زواش، 2018) بعنوان: "دور معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة التوقعات".

هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مساهمة معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية، حيث اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح وفهم طبيعة فجوة التوقعات والعوامل التي تساهم في تقليصها بالتركيز على معايير التدقيق الدولية، وذلك استناداً إلى ما كتب حول فجوة التوقعات في التدقيق، وذلك بالرجوع إلى الدوريات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم جمعها.

وكان من أهم نتائج هذا البحث أن معايير التدقيق تساهم بشكل كبير في تقليص فجوة التوقعات من خلال تقديم إرشادات وتوضيحات يستند إليها مدقق الحسابات أثناء أدائه لمهمة التدقيق خلال توضيح واجبات ومسؤوليات المدقق الخارجي تجاه الغش والاحتيايل والتصرفات غير القانونية، وتوضح أيضاً إمكانياته ومحددات مهنته وتؤكد على استقلاليتة التامة عن الإدارة، كما تقدم معايير التدقيق الدولية إرشادات وتوجيهات للمراجعين الخارجيين لفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلي للمؤسسة محل التدقيق، بالإضافة إلى توضيح كمية ونوعية أدلة الإثبات والتي

يجب أن تكون كافية، وتؤكد هذه المعايير على أن تقرير مدقق الحسابات لا يعتبر ضمان لاستمرارية المؤسسة محل التدقيق، فمسؤولية المدقق الخارجي هي توضيح وجهة نظره حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية.

جاءت دراسة (بن حركو وزواش) موافقة لهذه الدراسة في تأكيدها على دور معايير التدقيق في تضيق فجوة التوقعات.

14. دراسة (صباح، 2018) بعنوان: "أثر التعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (701) في تحسين جودة تقرير المدقق وجودة البيانات المالية المدققة -دراسة تحليلية-".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التعديلات المطبقة من قبل المدقق في مجال إعداد ونشر تقرير مدقق الحسابات وفقاً للمعيار الدولي الجديد رقم (701) واستكشاف مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بتنفيذ تلك التعديلات ومعرفة الأثر الذي تحدثه هذه التعديلات على جودة كل من تقرير المدقق والبيانات المالية. وكان المتغير المستقل هو التعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (701) والمتغيرات التابعة هي تحسين جودة تقرير المدقق وتحسين جودة البيانات المالية المدققة ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة لجمع البيانات، وعمل دراسة مسحية، إذ تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات، ومدراء ماليين لشركات مدرجة في بورصة عمان، ووسطاء ماليين، وقد أظهرت نتائج الدراسة التحليلية، وجود أثر للتعديلات في تحسين جودة تقرير المدقق عن البيانات المالية، بالإضافة إلى تحسين عملية الإبلاغ المالي، وتعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية في البيانات المالية المدققة، لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة فيما يتعلق بأثر التعديلات الخاصة بموجب معيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (701) على تحسين جودة تقرير المدقق عن البيانات المالية وذلك من ناحيتي الشكل والمضمون، وأنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة فيما يتعلق بأثر التعديلات الخاصة بموجب معيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (701) على تحسين جودة البيانات المالية المدققة، والسبب في ذلك حسب ما يرى الباحث هو اختلاف نوع العلاقة التي تربط كل من الفئات الثلاث للدراسة بالبيانات المالية المدققة حيث يربط مدققو الحسابات البيانات بتقريرهم، وتكون الإدارة المالية مسؤولة عن إعداد هذه البيانات، في حين يقوم الوسطاء الماليين بتقييم البيانات المالية بهدف مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارهم الاستثماري.

اتفقت دراسة (صباح) مع هذه الدراسة في النتائج التي نصت على دور معيار التدقيق الدولي رقم 701 في تحسين جودة التقرير.

2.3 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Gold et al, 2012) بعنوان:

"The ISA 700 Auditor's Report and the Audit Expectation Gap – Do Explanations Matter? Department of Accountancy".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تقرير مدقق الحسابات المعدل وفق المعيار رقم (700) على تضيق فجوة التوقعات، وهي دراسة أجريت على مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في دولة ألمانيا وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك فجوة توقعات واضحة بما يخص مسؤوليات مدقق الحسابات، وأظهرت النتائج أيضاً أن فجوة التوقعات مقبولة بما يخص مسؤوليات الإدارة، أما بخصوص معيار (700)؛ فأظهرت النتائج أن صدور هذا المعيار لم يؤد إلى فجوة توقعات أقل ولم يساهم في تضيقها مقارنة بالوضع قبل صدور المعيار.

تعارضت دراسة (Gold et al) مع الدراسات السابقة وأيضاً مع هذه الدراسة، حيث نفت أي دور لمعيار التدقيق الدولي رقم 700 في تضيق فجوة التوقعات.

2. دراسة (Alshanti et al, 2012) بعنوان:

"Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms".

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى كفاية وملاءمة ومستوى الوعي والارتياح لمحتوى تقرير مدقق الحسابات لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل مدراء ومقرضي الشركات العامة الصناعية الأردنية، بالإضافة إلى قياس مدى امتثال هذا التقرير للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. تم اختيار عينة عشوائية من (30) شركة صناعية و(10) بنوك مقرضة للسنة المالية (2010م)، وأشارت النتائج إلى أن محتوى تقرير المدقق غير ملائم وغير كاف وغير محايد تماماً لاتخاذ القرار من قبل إدارتي الأردن والشركات العامة الصناعية والمقرضين، ووجد المقرضون أن هذا التقرير لا يساهم إسهاماً إيجابياً في قرارات الإقراض. كما أن محتوى تقرير المدقق لم يكن مطابقاً للمعايير الدولية للتدقيق في الماضي وحتى الآن، ولم يتم تفعيل هذه المعايير، وليس هناك تسجيل للأحداث اللاحقة. وأخيراً، أشارت النتائج إلى أنه لا يوجد تناقض بين التشريعات المحلية والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

اتفقت دراسة (Alshanti et al) مع هذه الدراسة في تناول محتوى تقرير مدقق الحسابات ومدى اعتماد موظفي الإقراض عليه في اتخاذ قراراتهم، ولكن تعارضت معها في النتيجة التي نصت على عدم اسهام التقرير بطريقة إيجابية في قرارات الإقراض.

3. دراسة (Baylis et al, 2017) بعنوان:

"Private Lenders' Demand for Audit".

حيث قامت هذه الدراسة بدراسة الطلب على التدقيق في اتفاقيات الإقراض الخاصة من خلال فحص ما إذا كان مدقق الحسابات المقترض مطلوب تعاقدياً لضمان المقرضين من المقرضين الامتثال للعهود المالية. مطلوب من المدققين بموجب التقارير المالية للأغراض العامة لمراجعة التزام الالتزام. وتظهر النتائج أن ضماناً إضافياً للامتثال هو أكثر شيوعاً بالنسبة للشركات التي لديها مستويات عالية من الأصول غير الملموسة. عندما تتأثر التعهدات بالحركات في قيم الأصول غير الملموسة، تقدم نتائجنا بعض الدعم لفكرة أن المراجعين أكثر عرضة للمشاركة في إبلاغ المقرضين عن امتثال المقرضين. وقد تساعد هذه النتائج في التوفيق بين التقارير المتناقضة فيما يبدو في الأدبيات التي تفيد بأن الأصول غير الملموسة تشكل مشكلة لأغراض التعاقد، ولكنها غالباً ما تظل في تعاريف العهد فقط. كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات يلعبون دوراً هاماً في الحد من تباين المعلومات وتعزيز كفاءة التعاقد. وتماشياً مع التخمينات في البحوث السابقة (لي، 2010م)، فإن التعديلات الأكثر تعقيداً لقواعد قياس المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ترتبط بزيادة في متطلبات الرصد من قبل المدققين. وبينما نترك التحقيق في التكاليف المحددة للرصد الإضافي للبحوث المستقبلية، من الممكن أن يساعد الضمان الإضافي اللازم لقواعد القياس المصممة خصيصاً على تفسير أسباب احتواء عقود الديون على عهود مالية قليلة نسبياً.

اتفقت دراسة (Baylis et al) مع هذه الدراسة في التأكيد على فكرة أن مدققي الحسابات يلعبون دوراً هاماً في الحد من تباين المعلومات من خلال التقارير.

4. دراسة (Kitindi et al, 2007) بعنوان:

"lending decision making and financial information: The usefulness of corporate annual reports to lenders in Botswana".

تناولت هذه الدراسة مدى فائدة المعلومات المعروضة في التقرير السنوي للشركات في بوتسوانا حيث هدفت إلى تحديد ما إذا كان مستخدمي المعلومات المقدمة في القوائم المالية يأخذون أي فائدة من المعلومات المعروضة في التقرير السنوي للشركة لاتخاذ قرارات الإقراض، وتشير أهم

النتائج المبينة على أساس على تحليل ردود سبعة مقرضين إلى أن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية مطلوبة من قبل المقرضين الرسميين في اتخاذ قرار الإقراض، كما أن المقرضين في بوتسوانا يستفيدون من قائمة الدخل من مكونات التقرير السنوي، بالإضافة إلى أن المقرضون الرسميون في بوتسوانا يعتبرون أن تقرير المدقق مهم جداً بالنسبة لقراراتهم المتعلقة بالإقراض.

أكد دراسة (Kitindi et al) أهمية تقرير المدقق في اتخاذ قرارات الإقراض، الأمر الذي أكدت عليه أيضاً هذه الدراسة.

5. دراسة (Vasileiadis, 2016) بعنوان :

“A New View Of Auditors Reporting Model – Reducing The Information & Expectation Gap”

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت فجوة الاتصال قد انخفضت بعد تنفيذ التعديلات الجديدة لتقرير المدقق وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701)، وذلك بعد إجراء تحليل تجريبي داخل جامعة إيراسموس في هولندا.

وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد على أن تقرير المدقق الجديد ازداد ملائمة ودقة في المعلومات مما زاد من مستوى رضا المستخدمين للبيانات المالية بشكل عام، مما يشير إلى مزيد من الانخفاض في فجوة الاتصال.

وجاءت توصيات الباحث بأنه يجب على IAASB و PCAOB والباحثين المستقبليين تغطية الكثير من الأمور المهمة لأن تقرير التدقيق يمكن أن يصبح أداة قيمة للمستثمرين المحترفين، وأن تقرير المدقق يجب أن يستمر في التغيير من أجل خدمة مستخدمي التقرير.

تشابهت نتائج دراسة (Vasileiadis) مع هذه الدراسة في كون الدراستين تناولتا معيار التدقيق الدولي رقم 701 ودوره في تقليص فجوة التوقعات وجاءت النتائج متطابقة.

6. دراسة (Masoud, 2017) بعنوان :

"An empirical study of audit expectation-performance gap: The case of Libya".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أسباب فجوة توقعات التدقيق في ليبيا، وتم اعتماد الإطار العام الذي طوره (Porter) عام (1993م) و (Porter & Gowthorpe) عام (2004م)، ومن أجل القيام بهذه الدراسة تم استخدام الاستبانة وتوزيعها على عينة عشوائية بالإضافة إلى مقابلات

عميقة مع المدققين والمستفيدين من خدمة التدقيق، تم توزيع (988) استبانة وكان عدد الاستبانات التي تم استردادها (431) استبانة، بنسبة استرداد (44%)، بما نسبته (47%) للمستفيدين من خدمة التدقيق و(41%) للمدققين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يوجد ما يسمى فجوة توقعات الأداء في التدقيق وأن هذه الفجوة هي نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها:

تشكل معايير القصور وفجوة الأداء (49%) و(15%)، على التوالي، من فجوة توقعات التدقيق في الأداء، تستمد فجوة توقعات التدقيق في الأداء من وجود توقعات غير معقولة لنسبة المدقق البالغة (36%) من الفجوة. أظهرت نتائج المقابلات أن أهداف التدقيق ليست واضحة لمستخدمي القوائم المالية بقدر ما هي للمدققين ومعدّي البيانات المالية في بيئة الأعمال الليبية. علاوة على ذلك، نلاحظ أن تقليل فجوة التوقعات هو تحسين مسؤوليات المعرفة بين مدققي الحسابات ومجموعات المستخدمين وفهم دور المراجع ومسؤولياته من خلال توفير أعمال التدقيق غير القانونية.

جاءت دراسة (Masoud) لتؤكد على وجود فجوة توقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية لتؤيد بهذا الجانب ما جاء في هذه الدراسة، ولكنها لم تذكر أي دور لمعايير التدقيق في وجود هذه الفجوة أو تضيقها.

7. دراسة (Segal, 2017) بعنوان:

"Key Audit Matters-An exploration of the rationale and possible unintended consequences in a South African".

توفر هذه المقالة سرداً استكشافياً لمسائل التدقيق الرئيسية (KAM) في جنوب أفريقيا، حيث أوضحت الدراسة من خلال ما عرضته من أدبيات أن مسائل التدقيق الرئيسية (KAM) والإبلاغ عنها هو تحول كبير في طبيعة وصياغة تقرير المدقق، وأنه يجب أخذ تأثيرها على مخاطر التدقيق في عين الاعتبار، كما أشارت الدراسة إلى أن المدققين أصبحوا بحاجة إلى إثبات النتائج التي توصلوا إليها بشكل أكبر، لا سيما فيما يتعلق باستمرارية العميل وذلك من خلال تسليط الضوء على الإجراءات المنجزة والافتراضات المحتملة، وقد يقوم مدققو الحسابات بشكل غير مباشر بالإفصاح عن الإجراءات التي لم يتم تنفيذها، الأمر الذي قد يثير العديد من التساؤلات من قبل المستثمرين المحتملين والمستخدمين.

إن حالة الشفافية الزائدة أثارت حالة من القلق حيث أن الشفافية الزائدة من الممكن أن تؤدي إلى زيادة المساءلة وانخفاض محتمل في مستوى الثقة المرتبطة في تقرير المدقق، مما يؤدي

إلى تفاقم العلاقة بين المدقق والعميل، وظهور عبء إضافي على مهنة التدقيق، حيث ستكون الشركات المدرجة في بورصة JSE ستكون أول من يبدأ بهذه الرحلة.

بالإضافة إلى ذلك، لم تعرض هذه الدراسة تحليلاً مفصلاً بسبب الافتقار إلى الأدبيات التي تتناول أمور التدقيق الرئيسية (KAM) في جنوب أفريقيا. الدراسة النوعية كانت الدراسة الأنسب لتقديم لمحة أولية بخصوص (KAM) على أمل أن تتوسع الدراسات لاحقاً، فعلى سبيل المثال من الممكن إنشاء نموذج للتنبؤ بالتكاليف المستقبلية والنتائج والأثر السلبي على مهنة التدقيق بعد إدخال (KAM).

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي دراسة استكشافية فقط على مفهوم أمور التدقيق الرئيسية (KAM) في جنوب أفريقيا، وذلك يحتاج إلى أبحاث مستقبلية للتوسع في هذا المفهوم من خلال دراسة مزايا وعيوب إدخال مثل هذه التشريعات في مناطق أخرى.

كانت هذه الرسالة استكشافية ولم تقدم أي نتائج من الممكن مقارنتها مع نتائج هذه الدراسة، ولكنها جاءت بنظرة سلبية نوعاً ما بما يخص أمور التدقيق الرئيسية، على عكس نظرة هذه الرسالة التي أظهرت في النتائج دور الافصاح عن أمور التدقيق الرئيسية الهام في تضيق فجوة التوقعات.

8. دراسة (Pinto and, Morais, 2018) بعنوان:

"What matters in disclosures of key audit matters: Evidence from Europe".

أدخلت لوائح جديدة في الاتحاد الأوروبي بما يخص تقارير التدقيق وهي الكشف الإلزامي لمسائل التدقيق الرئيسية (KAMs) حيث حدد الاتحاد الأوروبي (KAMs) على أنها مخاطر كبيرة، أو معاملات أو أحداث مهمة، أو أحكام هامة من قبل مدققي الحسابات. وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على عدد (KAMs) التي يكشف عنها مدققي الحسابات في الدول الأوروبية الرئيسية بموجب اللائحة الجديدة. وكان من المتوقع أن تؤثر مخاطر التقاضي، وفقدان السمعة، وعلاقة المدقق مع العميل، ودقة معايير المحاسبة، وتأثير أنشطة المنظمين والمشرفين على عدد (KAMs) التي يكشف عنها المدققون.

تتكون العينة من شركات على FTSE 100 أو CAC 40 أو AEX 25 التي كشفت عن (KAMs) في نهاية السنة المالية (2016م). وأظهرت النتائج أن ارتفاع عدد قطاعات العمل ومعايير محاسبة أكثر دقة تؤدي إلى الكشف عن عدد أكبر من (KAMs) على عكس التوقعات،

كما وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين رسوم التدقيق وعدد (KAMs) التي تم الكشف عنها. نظراً لأن رسوم التدقيق يمكن أن تكون مرتبطة بزيادة مخاطر العميل. وعلى الرغم من أن مدققي الحسابات غالباً ما يرون أن عمليات تدقيق حسابات البنوك معقدة، فإن النتائج تظهر وجود علاقة سلبية بين البنوك وعدد (KAMs) المفصح عنها. قد يكون هذا الدليل مرتبطاً بحقيقة أن المؤسسات المالية تعمل في صناعة خاضعة للتنظيم والإشراف بشكل كبير مما يقلل من الحاجة إلى الكشف عن (KAMs).

3.3 محاور الدراسات السابقة:

كانت الدراسات السابقة تتمحور حول الفئات التالية:

- 1- تناولت مجموعة من الدراسات أثر تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (700) على تضيق فجوة التوقعات، والدراسات التي كانت تتضمن هذا المحور هي دراسة (Gold et al)، ودراسة الذنبيات وآخرون، ودراسة الوزى وآخرون، ودراسة ترزي، ودراسة عتيق.
- 2- تمحورت مجموعة من الدراسات حول فجوة التوقعات في العديد من البيئات العربية والأجنبية والدراسات التي تضمنت هذه الفكرة هي: دراسة السعد، دراسة البامرني والشجري، دراسة القضاة، ودراسة حنان، ودراسة (Masoud).
- 3- تناولت مجموعة أخرى من الدراسات دور معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة التوقعات ومن هذه الدراسات: دراسة الصبوح، دراسة زواش زهير وبن حركو غنية.
- 4- تناولت دراسة مطر تحليل للتعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً للمعيار (701).
- 5- تناولت دراسة صباح أثر التعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً للمعيار (701) في تحسين جودة تقرير المدقق وجودة البيانات المالية المدققة.
- 6- تناولت دراسة (Pinto and Morais) تحديد العوامل التي تؤثر على عدد أمور التدقيق الرئيسية (KAMs) في تقرير مدقق الحسابات.
- 7- تناولت دراسة (Ashanti et al) قياس مدى كفاية وملائمة محتوى تقرير المدقق باتخاذ القرارات المناسبة.
- 8- تناولت دراسة (Kitind et al) فائدة تقرير المدقق للمقرضين.
- 9- تناولت دراسة (Baylis et al) الطلب على التدقيق في اتفاقيات الإقراض.
- 10- تناولت دراسة (Segal) سرداً استكشافياً لمسائل التدقيق الرئيسية (KAM) في جنوب أفريقيا.

- 11- تناولت دراسة (vasileiadis) تأثير معيار التدقيق الدولي رقم (701) على فجوة الاتصال.
- 12- تناولت دراسة (أحمد) التعرف على أهم التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتدقيق رقم (701) وبيان مدى مساهمتها في تحسين مستوى الشفافية بتقرير المدقق، وبالتالي تعزيز قيمة التقرير وتضييق فجوة التوقعات بين معدي ومستخدمي تقارير التدقيق.
- 13- تناولت دراسة (دحبور) التعرف على ضرورة قيام المراجع الخارجي بالإفصاح الكامل في تقريره المعدل وكيفية تحسين مستوى جودة تقرير المراجع الخارجي عن البيانات المالية المنشورة،

4.3 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

بناءً على العرض السابق لمحاور الدراسات السابقة يتبين أن معظم الدراسات قد تناولت دراسة تحليلية للمعيار، وعلاقة المعيار بجودة التقرير، وعلى الصعيد الآخر تناولت الدراسات فجوة التوقعات وسبل تضييقها بشكل عام أو تضييقها من خلال معايير التدقيق، كما تناولت عدة دراسات فجوة التوقعات وسبل تضييقها من خلال معيار التدقيق الدولي رقم (700)، ولم تتطرق أي دراسة لربط فجوة التوقعات بمعيار التدقيق الدولي الجديد رقم (701) باستثناء دراسة (vasileiadis) التي تناولت تأثير تطبيق المعيار على فجوة التوقعات ولكن في هولندا وليس في فلسطين.

وعلى ذلك تتميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في:

- 1- تتميز هذه الدراسات عن غيرها من الدراسات في المتغيرات، حيث تناولت الدراسة معيار التدقيق الدولي رقم (701) الذي صدر حديثاً كمتغير مستقل، وتضييق فجوة التوقعات كمتغير تابع، حيث أن أغلب الدراسات التي تم التطرق لها والاطلاع عليها تناولت دراسة تحليلية للمعيار، كما تناولت أثر المعيار في تحسين جودة تقرير المدقق وجودة البيانات المالية المدققة، وتناولت دراسة تحديد العوامل التي تؤثر على عدد أمور التدقيق الرئيسية التي ظهرت حديثاً في المعيار، لكن لم تتناول أي من الدراسات علاقة المعيار بتضييق فجوة التوقعات، من ناحية أخرى بعض الدراسات تناولت فجوة التوقعات وسبل تضييقها من خلال معايير التدقيق بشكل عام أو معيار التدقيق الدولي رقم (700) بشكل خاص.
- 2- تتميز هذه الدراسة بكونها من أوائل الدراسات التي تناولت معيار التدقيق الدولي رقم (701) كونه صدر حديثاً.

- 3- تناولت الدراسة آراء موظفي الائتمان في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، في معيار التدقيق الدولي رقم (701) ومدى تأثيره على تضيق فجوة التوقعات.
- 4- تناولت الدراسة آراء مدققي الحسابات في معيار التدقيق الدولي رقم (701) ومدى تأثيره على تضيق فجوة التوقعات.
- 5- تناولت هذه الدراسة تأثير معيار التدقيق الدولي رقم (701) على فجوة التوقعات في فلسطين.
- 6- سلطت هذه الدراسة الضوء على جميع البنود الجديدة التي نص عليها المعيار كل بند على حده.

طريقة وإجراءات الدراسة

1.4 مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة ويشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

2.4 منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع من خلال جمع المعلومات والاستعانة بالأدبيات السابقة والربط بين هذه المعلومات من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وكل ذلك من أجل ووصف الظاهرة وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً كمياً ونوعياً، للوصول إلى الاستنتاجات المرجو الوصول إليها من خلال الدراسة، ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

3.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في الضفة الغربية، حيث بلغ حجم مجتمع مدققي الحسابات (206) (مجلس مهنة تدقيق الحسابات، 2019)، بينما لم يتوفر رقم دقيق عن حجم المجتمع بالنسبة لموظفي الائتمان لصعوبة تعاون البنوك في إعطاء الأعداد الدقيقة بالإضافة إلى عدم ثبات عددهم وتغيره باستمرار.

4.4 عينة الدراسة:

تم استخدام أسلوب العينة القصدية الحصصية (الحصص مثل الطبقات في العينة الطبقية وهي في هذه الدراسة تمثل نوع المبحوث: مدقق أو موظف ائتمان). بسبب صعوبة إجراء أي نوع آخر من أساليب العينات الاحتمالية، حيث تم اختيار وتوزيع (110) استبيانات على فئة المدققين وتم استرداد (81) استبيان منهم، وبالنسبة لعينة موظفي الائتمان تم اختيار وتوزيع (120) استبيان واسترداد (89)، وبذلك يكون حجم العينة الأصلي (230) والعينة المستردة (170) وبذلك تكون نسبة الاسترداد 75% تقريباً من عينة الدراسة، وهي نسبة استرداد اعتبرت مرتفعة ومناسبة لإكمال هذه الدراسة.

والجدول التالي يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة الشخصية والديمغرافية:

جدول رقم (2)
خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
نوع المبحوث	موظف ائتمان	89	52.4%
	مدقق	81	47.6%
	المجموع	170	100.0%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	107	62.9%
	ماجستير	62	36.5%
	دكتوراه	1	0.6%
	المجموع	170	100.0%
التخصص العلمي	محاسبة	81	47.6%
	علوم مالية ومصرفية	46	27.1%
	اقتصاد	9	5.3%
	إدارة أعمال	30	17.6%
	غير ذلك	4	2.4%
	المجموع	170	100.0%
سنوات الخبرة	من 5 سنوات فأقل	72	42.4%
	من 6-10 سنوات	47	27.6%
	من 11-15 سنة	42	24.7%
	من 16-20 سنة	8	4.7%
	أكثر من 20 سنة	1	0.6%
	المجموع	170	100.0%
الشهادات المهنية	محاسب قانوني فلسطيني PCPA	5	2.9%
	أمريكية CPA	9	5.3%
	شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ACCA	4	2.4%
	غير ذلك	18	10.6%
	لا يوجد	134	78.8%
	المجموع	170	100.0%

نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر في العينة كانت من موظفي الائتمان نظراً لأن عددهم في مجتمع الدراسة أكبر من مدققي الحسابات، كما أن غالبية أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية وهذا منطقي لأن طبيعة وعمل مدقق الحسابات وموظف الائتمان يتطلب هذا المؤهل العلمي، أما بالنسبة لسنوات الخبرة كانت النسبة الأكبر لذوي الخبرة من خمس سنوات وأقل، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن طبيعة عمل المدقق وموظف الائتمان تتناسب مع ذلك.

5.4 أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة أداة الاستبيان لدراسة تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي الجديد رقم (701) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تقليص فجوة التوقعات من وجهة نظر مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في فلسطين، حيث تكونت هذه الأداة من (28) فقرة مقسمة على (6) محاور وهي على النحو التالي:

1. تحسين جودة التقرير.
 2. أمور التدقيق الرئيسية.
 3. استمرارية أنشطة الشركة.
 4. التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية.
 5. وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق.
 6. وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق.
- وتتدرج الإجابة على فقرات الاستبيان على النحو التالي: (معارض بشدة=1)، (معارض=2)، (محايد=3)، (موافق=4)، (موافق بشدة=5)، على المقياس ذو التدرج الخماسي من (1-5).

ثبات الأداة:

يستخدم ثبات أداة الدراسة للتعبير عن مدى تجانس وتناسق (اتساق) إجابات المبحوثين على فقرات وعبارات أداة الدراسة ومدى دقة إجاباتهم، وبالتالي أن تعطي أداة الدراسة النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقها مرة أخرى في نفس الظروف (Sauro, Lewis, 2012). لذلك ولقياس ثبات أداة الدراسة تم قياس الثبات لمجالات أداة الدراسة والفقرات بالإضافة إلى الدرجة الكلية لأداة الدراسة باستخدام معاملات الثبات كرونباخ ألفا وذلك على أدوات عينة الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (3)
معاملات الثبات لمجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
تحسين جودة التقرير	9	0.75
أمر التدقيق الرئيسية	9	0.76
استمرارية أنشطة الشركة	2	0.33
التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية	4	0.84
وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق	3	0.78
وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق	1	----
الدرجة الكلية	28	0.91

كما يتضح من الجدول السابق، تراوحت قيم معاملات الثبات من (0.75-0.84) وهي مناسبة أكثر من (70%)، ما عدا مجال واحد (مجال استمرارية أنشطة الشركة). حيث بلغ معامل الثبات له (0.33) بسبب قلة عدد فقراته، كما بلغت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية (0.91) مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إعادة إنتاج (91%) من البيانات والنتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وبالتالي اعتبرت أداة الدراسة الحالية مناسبة لأغراض الدراسة والأهداف التي وضعت هذه المجالات وفقراتها من أجلها.

صدق الأداة:

للارتقاء بمستوى الاستبيانات ولضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها، تمت مراجعتها وتحكيمها من قبل عدد من الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، كما تم استشارة اختصاصيين في مجال الإحصاء من أجل عملية إدخال البيانات وتحليلها. وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم تعديل بعض عبارات الاستبيانات كي تصبح أكثر وضوحاً من حيث الصياغة وانتماءها للمحاور التي تندرج تحتها، (ملحق رقم 4 يوضع أسماء المحكمين).

من ناحية أخرى تم حساب معاملات الارتباط بيرسون والتي تعبر عن قوة العلاقة بين كل فقرة من فقرات مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لذلك المجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وتعتبر أداة الدراسة بأنها تتمتع بدرجة صدق عالي عندما تكون جميع أو معظم معاملات الارتباط دالة

إحصائيا (مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وبالتالي يدل على زيادة الاتساق أو التناسق الداخلي لل فقرات داخل هذا المجال أو المحور (Sauro, Lewis, 2012).

الجدول رقم (4)

معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور تحسين جودة التقرير

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	تحسين مصداقية التقرير لدى مستخدمي البيانات المالية.	0.786	0.000
2.	تحديد المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي.	0.077	0.320
3.	التطوير في صياغة التقرير	0.668	0.000
4.	تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والتقييد بها.	0.264	0.001
5.	زيادة موثوقية البيانات المالية المدققة.	0.825	0.000
6.	تعزيز الاعتماد على البيانات المالية المدققة في التنبؤ بالمستقبل.	0.774	0.000
7.	وضح المعيار الخصائص والملامح الأساسية لمهمة التدقيق بشكل أفضل.	0.165	0.031
8.	تحسين درجة الإفصاح في التقرير.	0.706	0.000
9.	عرض المعيار فقرات التقرير بشكل أفضل.	0.613	0.000

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المعنوية للفقرات التالية أقل من 0.05 وبالتالي تعتبر وبذلك تعتبر هذه الفقرات ومجالاتها صادقة في قياس ما وضعت لقياسه: (تحسين مصداقية التقرير لدى مستخدمي البيانات المالية، التطوير في صياغة التقرير، تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والتقييد بها، زيادة موثوقية البيانات المالية المدققة، تعزيز الاعتماد على البيانات المالية المدققة في التنبؤ بالمستقبل، تحسين درجة الإفصاح في التقرير، عرض المعيار فقرات التقرير بشكل أفضل)، أما بما يخص الفقرتين: (تحديد المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي، وضح المعيار الخصائص والملامح الأساسية لمهمة التدقيق بشكل أفضل) فقد كان مستوى الدلالة المعنوية أقل من 0.05 وهذا يعني أن هذه الفقرات ومجالاتها غير صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم عمل دراسة استطلاعية من أجل تحديد هل هي صادقة في القياس أم لا.

الجدول رقم (5)

معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور أمور التدقيق الرئيسية

الرقم	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	العرض المفصل للاختبارات والإجراءات التي قام بها المدقق.	0.249	0.001
2.	زيادة مسؤولية المدقق في الإفصاح عن المخاطر الجسيمة التي تهدد المنشأة.	0.795	0.000
3.	الإفصاح عن أي صعوبات واجهها المدقق أثناء عملية التدقيق، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بالحصول على أدلة مناسبة كافية.	0.552	0.000
4.	الإفصاح عن تقييم الشهرة وغيرها من الأصول طويلة الأجل.	0.822	0.000
5.	الإفصاح عن تقييم الأدوات المالية.	0.778	0.000
6.	الإفصاح عن الجوانب الصعبة أو الفريدة من الاعتراف بالإيراد.	0.812	0.000
7.	الإفصاح عن الأمور الخاصة بحاسبة امتلاك الهامة	0.807	0.000
8.	الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية.	0.227	0.003
9.	الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات صعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق وتقييم نتائج تلك الإجراءات أو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.	0.049	0.523

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المعنوية لجميع الفقرات أقل من 0.05 وبالتالي تعتبر وبذلك تعتبر هذه الفقرات ومجالاتها صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، أما بما يخص الفقرة التالية: (الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات صعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق وتقييم نتائج تلك الإجراءات أو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة)، فقد كان مستوى الدلالة المعنوية أقل من 0.05 وهذا يعني أن هذه الفقرات ومجالاتها غير صادقة في قياس ما وضعت

لقياسه، وتغزو الباحثة ذلك إلى عدم عمل دراسة استطلاعية من أجل تحديد هل هي صادقة في القياس أم لا.

الجدول رقم (6)

معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور استمرارية أنشطة الشركة

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	يعرض تقرير مدقق الحسابات مسؤولية الإدارة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.	0.742	0.000
2.	يعرض تقرير مدقق الحسابات ضرورة قيام الإدارة بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المنشأة.	0.806	0.000

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المعنوية لجميع الفقرات أقل من 0.05 وبالتالي تعتبر وبذلك تعتبر هذه الفقرات ومجالاتها صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (7)

معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور التزام

العمل بالمطلبات القانونية والتشريعية

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى مدى التزام المنشأة بنظام التأسيس.	0.904	0.000
2.	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى أن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تؤدي إلى قوائم مالية عادلة.	0.548	0.000
3.	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للأحكام والتشريعات (القوانين العامة).	0.881	0.000
4.	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للقوانين التي تخص طبيعة عمل المنشأة (القوانين الخاصة).	0.887	0.000

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المعنوية لجميع الفقرات أقل من 0.05 وبالتالي تعتبر وبذلك تعتبر هذه الفقرات ومجالاتها صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (8)

معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور

وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
1.	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى إيصال نتيجة عملية التدقيق مباشرة إلى المستخدمين.	0.836	0.000
2.	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يحسن من جودة تقرير المدقق.	0.905	0.000
3.	وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير يغني عن قراءة باقي التقرير.	0.764	0.000

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المعنوية لجميع الفقرات أقل من 0.05 وبالتالي تعتبر وبذلك تعتبر هذه الفقرات ومجالاتها صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (9)

معاملات الارتباط بيرسون بين الدرجات الكلية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية لها

المجال	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
تحسين جودة التقرير	0.858	0.000
أمور التدقيق الرئيسية	0.888	0.000
استمرارية أنشطة الشركة	0.031	0.693
التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية	0.880	0.000
وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق	0.842	0.000
وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق	0.154	0.045

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المعنوية لجميع الفقرات أقل من 0.05 وبالتالي تعتبر وبذلك تعتبر هذه الفقرات ومجالاتها صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، باستثناء الفقرة (وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق)، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم عمل دراسة استطلاعية من أجل تحديد هل هي صادقة في القياس أم لا.

الخلاصة: يتضح وجود ارتباطات دالة إحصائية (مستويات الدلالة المعنوية أقل من 0.05) بين أغلب فقرات الدراسة والدرجات الكلية للمجالات التي تحتوي تلك الفقرات وكذلك بين الدرجات الكلية للمجالات مع الدرجة الكلية لها، وبذلك تعتبر هذه الفقرات ومجالاتها صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

6.4 خطوات تطبيق الدراسة:

1. بعد التأكد من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بطبع وتوزيع 230 استبيان على مجموعة من مدقي الحسابات وموظفي الائتمان في الضفة الغربية.
2. قام المبحوثون بتعبئة الاستبيان بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك قامت الباحثة بجمعها منهم وقد بلغت الاستبيانات المسترجعة 170 استبيان بنسبة استرداد بلغت 75% تقريباً.
3. قامت الباحثة بإدخال الاستبيانات إلى جهاز الحاسوب لتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

7.4 متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: تطبيق معيار التدقيق الدولي (701).
- المتغير التابع: تقليص فجوة التوقعات.

مجالات ومحاور الدراسة التي تقيس تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي الجديد رقم (701) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تقليص فجوة التوقعات من وجهة نظر مدقي الحسابات وموظفي الائتمان في فلسطين، وهي: تحسين جودة التقرير، أمور التدقيق الرئيسية، استمرارية أنشطة الشركة، التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية، وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق، وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق.

8.4 المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقام معينة أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة (معارض بشدة=1)، (معارض=2)، (محايد=3)، (موافق=4)، (موافق بشدة=5)، على المقياس ذو التدرج الخماسي من (1-5).

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية لخصائص المبحوثين الشخصية، كما تم الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان والدرجات الكلية للمجالات والمحاور، وذلك لأن الدرجات الكلية هي عبارة عن متغيرات كمية بسبب تكونها من مجموع (أو وسط حسابي). لدرجات الفقرات والتي هي متغيرات ترتيبية تم إسناد أرقام تعبر عن ترتيبها (بدرجة منخفضة جداً=1 إلى بدرجة مرتفعة جداً=5). وحسب جيف ساورو وآخرون فإنه لا مانع من التعامل مع البيانات الترتيبية متعددة المقاييس على أنها كمية (Sauro, Lewis, 2012)، وأن توظيف الطبيعة الكمية للبيانات الترتيبية عن طريق إسناد وتخصيص درجات عددية لها يعطي فوائد ومزايا متنوعة لتحليل البيانات (Agresti, 2002)، وعليه فإنه من المناسب استخدام الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وباقي الأساليب الإحصائية الخاصة بالبيانات الكمية في تحليل فقرات الاستبيان، حيث أن الوسط الحسابي للفقرة يعطي توصيفاً واضحاً وسهلاً ومختصراً لدرجة ما يريد المبحوث التعبير عنه أكثر من النسب المئوية والتي تحتاج إلى استخدام أكثر من نسبة للتعبير عن درجة الفقرة ومستواها.

كما تم استخدام أسلوب تحليل الاختبارات اللامعلمية (اختبار الإشارة للعينة الواحدة، اختبار مان-ويتني للعينتين المستقلتين). لفحص فرضيات الدراسة وذلك بسبب عدم تبعية بيانات الدراسة ومتغيراتها للتوزيع الطبيعي، كما تم استخدام معادلة الثبات-كرونباخ ألفا لفحص ثبات أداة الدراسة وأسلوب تحليل معاملات الارتباط بيرسون لفحص صدق أداة الدراسة، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

مفتاح التصحيح:

بعد إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاماً تمثل أوزاناً لاتجاهاتهم من (1-5)، تم حساب فرق أدنى قيمة وهي (1) من أعلى قيمة وهي (5 = 4). وهو ما يسمى المدى، ثم تم قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج وهو (5) ليصبح الناتج = (4/5) = (0.8)، وبالتالي نستمر في زيادة هذه القيمة ابتداءً من أدنى قيمة وذلك لإعطاء الفقرات الخاصة بتحديد المستوى بالاعتماد على الوسط الحسابي، والجدول رقم (9) التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (10)
مفتاح التصحيح الخماسي

المتوسط الحسابي	المستوى
أقل من 1.8	منخفضة جداً
1.8-2.6	منخفضة
2.6-3.4	متوسطة
3.4-4.2	مرتفعة
4.2-5	مرتفعة جداً

الفصل الخامس

تحليل البيانات وعرض النتائج ومناقشتها

1.5 اختبار أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي: ما هو تأثير التعديلات الجديدة التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) في تضيق فجوة التوقعات؟

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لمحاو الدراسة التي تقيس تأثير التعديلات الجديدة التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) في تضيق فجوة التوقعات:

الجدول رقم (11)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لمحاو الدراسة

الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي للمبحوثين	الوسط الحسابي (مدقق).	الوسط الحسابي (موظف انتمان).	المحور
مرتفعة	0.61	3.51	3.64	3.39	تحسين جودة التقرير
مرتفعة	0.62	3.54	3.60	3.49	أمور التدقيق الرئيسية
مرتفعة جداً	0.50	4.36	4.33	4.38	استمرارية أنشطة الشركة
مرتفعة	0.91	3.56	3.63	3.50	التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية
متوسطة	1.00	3.23	3.47	3.01	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق
مرتفعة جداً	0.70	4.32	4.21	4.42	وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق
مرتفعة	0.55	3.59	3.68	3.51	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول السابق بأن الدرجة الكلية لتأثير التعديلات الجديدة التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) في تضيق فجوة التوقعات مرتفعة حيث

بلغت درجة الوسط الحسابي الكلية (3.59) والانحراف المعياري الكلي (0.55)، كما تبين بأن أعلى المحاور هو محور استمرارية أنشطة الشركة بوسط حسابي (4.36)، وذلك نظراً لكون قضية استمرارية المنشأة مسألة مفصلية بالنسبة للمدقق ولمستخدم التقرير، حيث أن مثل هذه القضية تؤثر على قرار المدقق وموظف الائتمان، ثم يليه محور وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق بوسط حسابي (4.32)، لأن من أهم مسببات فجوة التوقعات هو الشك في استقلالية المدقق، وبذلك سيكون لهذا المحور تأثير كبير ومهم في تقليص فجوة التوقعات، يليه محور التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية بوسط حسابي (3.56)، حيث أن عدم التزام المنشأة بالمتطلبات القانونية والتشريعية من شأنه أن يزيد من فجوة التوقعات من خلال أي خلل يكتشفه مستخدم التقرير في التقرير، يليه محور أمور التدقيق الرئيسية بوسط حسابي (3.54)، يليه محور تحسين جودة التقرير بوسط حسابي (3.51)، وأخيراً محور وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق بوسط حسابي (3.23)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن مضمون وجوه الفقرة لم يتغير إنما تغير موقعها وبالتالي لن يكون لها تأثير ملموس على فجوة التوقعات.

من ناحية أخرى تبين بأن الدرجة الكلية لآراء المدققين أعلى من موظفي الائتمان في المحاور التالية: تحسين جودة التقرير، أمور التدقيق الرئيسية، وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق، التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية، وتعزو الباحثة ذلك تركيز مدقق الحسابات على الجوهر والمظهر للتقرير. بينما تبين بأن الدرجة الكلية لآراء موظفي الائتمان أعلى من المدققين في المحاور التالية: استمرارية أنشطة الشركة، وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن استمرارية الشركة واستقلالية المدقق من أهم القضايا التي يركز عليها موظفي الائتمان من أجل منح القروض والائتمان، حيث أن أي خلل في استقلالية المدقق أو استمرارية الشركة قد يؤدي إلى قرار ائتماني خاطئ.

الأسئلة الفرعية:

السؤال الفرعي الأول: ما هو تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير؟

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير:

جدول رقم (12)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير

رقم الفقرة	تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير	الوسط الحسابي (موظف انتمان).	الوسط الحسابي (مدقق).	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	المستوى
1.	تحسين مصداقية التقرير لدى مستخدمي البيانات المالية.	3.44	4.16	3.78	1.27	مرتفعة
2.	تحديد المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي.	4.19	3.93	4.06	0.67	مرتفعة
3.	التطوير في صياغة التقرير	2.76	3.41	3.07	1.12	متوسطة
4.	تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والنقيد بها.	4.02	3.40	3.72	0.93	مرتفعة
5.	زيادة موثوقية البيانات المالية المدققة.	3.01	3.38	3.19	1.16	متوسطة
6.	تعزيز الاعتماد على البيانات المالية المدققة في التنبؤ بالمستقبل.	3.09	3.69	3.38	1.11	متوسطة
7.	وضح المعيار الخصائص والملاح الأساسية لمهمة التدقيق بشكل أفضل.	4.10	3.91	4.01	0.75	مرتفعة
8.	تحسين درجة الإفصاح في التقرير.	3.19	3.72	3.44	1.10	مرتفعة
9.	عرض المعيار فقرات التقرير بشكل أفضل.	2.73	3.15	2.93	1.12	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.39	3.64	3.51	0.61	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.51) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.61)، مما يدل على أن درجة تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير مرتفعة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن التعديلات التي أجريت على التقرير قدمت المزيد من الإفصاحات والمعلومات التي تخص الشركة ويهتم لها مستخدمي البيانات المالية، بالإضافة التركيز على مسؤوليات المدقق، وبذلك يكون اعتماد المجتمع المالي على تقرير المدقق وثقتهم به قد زادت مما يزيد من جودة التقرير.

الفقرات التالية كانت أعلى الفقرات: الفقرة (تحديد المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي) بمتوسط حسابي مقداره (4.06) وانحراف معياري مقداره (0.67)، الفقرة (وضح المعيار الخصائص والملاح الأساسية لمهمة التدقيق بشكل أفضل) بمتوسط حسابي مقداره (4.01) وانحراف معياري مقداره (0.75)، الفقرة (تحسين مصداقية التقرير لدى مستخدمي البيانات المالية) بمتوسط حسابي مقداره (3.78) وانحراف معياري مقداره (1.27)، الفقرة (تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والتقيد بها) بمتوسط حسابي مقداره (3.72) وانحراف معياري مقداره (0.93).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (عرض المعيار فقرات التقرير بشكل أفضل) بمتوسط حسابي مقداره (2.93) وانحراف معياري مقداره (1.12)، الفقرة (التطوير في صياغة التقرير) بمتوسط حسابي مقداره (3.07) وانحراف معياري مقداره (1.12)، الفقرة (زيادة موثوقية البيانات المالية المدققة) بمتوسط حسابي مقداره (3.19) وانحراف معياري مقداره (1.16)، الفقرة (تعزيز الاعتماد على البيانات المالية المدققة في التنبؤ بالمستقبل) بمتوسط حسابي مقداره (3.38) وانحراف معياري مقداره (1.11).

ومن خلال آراء الباحثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير يتمثل بتحديد المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي، وضح المعيار الخصائص والملاح الأساسية لمهمة التدقيق بشكل أفضل، تحسين مصداقية التقرير لدى مستخدمي البيانات المالية، تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والتقيد بها، تحسين درجة الإفصاح في التقرير.

كما يتضح من الجدول السابق بأن المدققين كانت آراؤهم أعلى من موظفي الائتمان فيما يتعلق بتحسين مصداقية التقرير لدى مستخدمي البيانات المالية، التطوير في صياغة التقرير،

زيادة موثوقية البيانات المالية المدققة، تعزيز الاعتماد على البيانات المالية المدققة في التنبؤ بالمستقبل، عرض المعيار فقرات التقرير بشكل أفضل، تحسين درجة الإفصاح في التقرير. وبالمقابل موظفي الائتمان كانت آراؤهم أعلى من المدققين فيما يتعلق بتوضيح المعيار للخصائص والملامح الأساسية لمهمة التدقيق بشكل أفضل، تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والتقييد بها، تحديد المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي.

السؤال الفرعي الثاني: ما هو تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات؟

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات:

جدول رقم (13)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات

رقم الفقرة	تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات	الوسط الحسابي (موظف ائتمان).	الوسط الحسابي (مدقق).	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	المستوى
1.	العرض المفصل للاختبارات والإجراءات التي قام بها المدقق.	4.44	4.28	4.36	0.74	مرتفعة جداً
2.	زيادة مسؤولية المدقق في الإفصاح عن المخاطر الجسيمة التي تهدد المنشأة.	3.29	3.60	3.44	1.10	مرتفعة
3.	الإفصاح عن أي صعوبات واجهها المدقق أثناء عملية التدقيق، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بالحصول على أدلة مناسبة كافية.	3.09	3.69	3.38	1.11	متوسطة
4.	الإفصاح عن تقييم الشهرة وغيرها من الأصول طويلة الأجل.	3.12	3.41	3.26	1.13	متوسطة
5.	الإفصاح عن تقييم الأدوات المالية.	3.24	3.30	3.26	1.12	متوسطة

6.	الإفصاح عن الجوانب الصعبة أو الفريدة من الاعتراف بالإيراد.	3.11	3.47	3.28	1.15	متوسطة
7.	الإفصاح عن الأمور الخاصة بمحاسبة امتلاك الهامة	3.12	3.28	3.20	1.13	متوسطة
8.	الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية.	4.02	3.86	3.95	0.77	مرتفعة
9.	الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات صعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق وتقييم نتائج تلك الإجراءات أو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.	3.96	3.54	3.76	1.10	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.49	3.60	3.54	0.62	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.54) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.62)، مما يدل على أن درجة تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة.

الفقرات التالية كانت أعلى الفقرات: الفقرة (العرض المفصل للاختبارات والإجراءات التي قام بها المدقق). بمتوسط حسابي مقداره (4.36) وانحراف معياري مقداره (0.74)، الفقرة (الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية). بمتوسط حسابي مقداره (3.95) وانحراف معياري مقداره (0.77)، الفقرة (الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات صعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق وتقييم نتائج تلك الإجراءات أو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة). بمتوسط حسابي مقداره (3.76) وانحراف معياري مقداره (1.1)، الفقرة (زيادة مسؤولية المدقق في الإفصاح عن المخاطر الجسيمة التي تهدد المنشأة). بمتوسط حسابي مقداره (3.44) وانحراف معياري مقداره (1.1).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (الإفصاح عن الأمور الخاصة بمحاسبة امتلاك الهامة). بمتوسط حسابي مقداره (3.2) وانحراف معياري مقداره (1.13)، الفقرة (الإفصاح عن تقييم الشهرة وغيرها من الأصول طويلة الأجل) بمتوسط حسابي مقداره (3.26) وانحراف معياري مقداره (1.13)، الفقرة (الإفصاح عن تقييم الأدوات المالية) بمتوسط حسابي مقداره (3.26) وانحراف معياري مقداره (1.12)، الفقرة (الإفصاح عن الجوانب الصعبة أو الفريدة من الاعتراف بالإيراد) بمتوسط حسابي مقداره (3.28) وانحراف معياري مقداره (1.15).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعمليات على تقليص فجوة التوقعات يتمثل بالعرض المفصل للاختبارات والإجراءات التي قام بها المدقق، الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية، الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات صعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق وتقييم نتائج تلك الإجراءات أو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، زيادة مسؤولية المدقق في الإفصاح عن المخاطر الجسيمة التي تهدد المنشأة.

كما يتضح من الجدول السابق بأن المدققين كانت آراؤهم أعلى من موظفي الائتمان فيما يتعلق بزيادة مسؤولية المدقق في الإفصاح عن المخاطر الجسيمة التي تهدد المنشأة، الإفصاح عن الأمور الخاصة بمحاسبة امتلاك الهامة، الإفصاح عن تقييم الشهرة وغيرها من الأصول طويلة الأجل، الإفصاح عن تقييم الأدوات المالية، الإفصاح عن الجوانب الصعبة أو الفريدة من الاعتراف بالإيراد، الإفصاح عن أي صعوبات واجهها المدقق أثناء عملية التدقيق، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بالحصول على أدلة مناسبة كافية. وبالمقابل موظفي الائتمان كانت آراؤهم أعلى من المدققين فيما يتعلق بالعرض المفصل للاختبارات والإجراءات التي قام بها المدقق، الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات صعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق وتقييم نتائج تلك الإجراءات أو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية.

السؤال الفرعي الثالث: ما هو تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات؟

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات.

جدول رقم (14)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير الإفصاح عن
استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات

رقم الفقرة	تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات	الوسط الحسابي (موظف ائتمان)	الوسط الحسابي (مدقق)	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	المستوى
1.	يعرض تقرير مدقق الحسابات مسؤولية الإدارة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.	4.49	4.47	4.48	0.61	مرتفعة جداً
2.	يعرض تقرير مدقق الحسابات ضرورة قيام الإدارة بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المنشأة.	4.27	4.19	4.23	0.69	مرتفعة جداً
	الدرجة الكلية	4.38	4.33	4.36	0.50	مرتفعة جداً

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة
الدراسة التي تقيس تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات،
وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط
الحسابي للدرجة الكلية (4.36) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.5)، مما يدل على أن درجة
تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة.
و كانت أعلى فقرة: الفقرة (يعرض تقرير مدقق الحسابات مسؤولية الإدارة في تقييم قدرة
الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة). بمتوسط حسابي مقداره (4.48) وانحراف معياري مقداره
(0.61) في حين كانت أدنى فقرة: الفقرة (يعرض تقرير مدقق الحسابات ضرورة قيام الإدارة
بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت
الإدارة تصفية المنشأة). بمتوسط حسابي مقداره (4.23) وانحراف معياري مقداره (0.69).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات يتمثل بأنه يعرض تقرير مدقق الحسابات مسؤولية الإدارة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، يعرض تقرير مدقق الحسابات ضرورة قيام الإدارة بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المنشأة. كما يتضح من الجدول السابق بأن موظفي الائتمان كانت آراؤهم أعلى من المدققين فيما يتعلق بالفقرتين المتعلقتين ب عرض تقرير مدقق الحسابات ضرورة قيام الإدارة بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المنشأة، وعرض تقرير مدقق الحسابات مسؤولية الإدارة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

السؤال الفرعي الرابع: ما هو تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات؟

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات:

جدول رقم (15)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات

رقم الفقرة	تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات	الوسط الحسابي (موظف ائتمان)	الوسط الحسابي (مدقق)	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	المستوى
1.	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى مدى التزام المنشأة بنظام التأسيس.	3.39	3.60	3.49	1.27	مرتفعة
2.	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى أن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تؤدي إلى قوائم مالية عادلة.	4.17	3.80	3.99	0.78	مرتفعة

3.	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للأحكام والتشريعات (القوانين العامة).	3.22	3.51	3.36	1.13	متوسطة
4.	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للقوانين التي تخص طبيعة عمل المنشأة (القوانين الخاصة).	3.21	3.62	3.41	1.21	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.50	3.63	3.56	0.91	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.56) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.91)، مما يدل على أن درجة تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة.

الفقرات التالية كانت أعلى الفقرات: الفقرة (يشير تقرير مدقق الحسابات إلى أن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تؤدي إلى قوائم مالية عادلة). بمتوسط حسابي مقداره (3.99) وانحراف معياري مقداره (0.78)، الفقرة (يشير تقرير مدقق الحسابات إلى مدى التزام المنشأة بنظام التأسيس). بمتوسط حسابي مقداره (3.49) وانحراف معياري مقداره (1.27).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للأحكام والتشريعات (القوانين العامة)). بمتوسط حسابي مقداره (3.36) وانحراف معياري مقداره (1.13)، الفقرة (يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للقوانين التي تخص طبيعة عمل المنشأة (القوانين الخاصة)). بمتوسط حسابي مقداره (3.41) وانحراف معياري مقداره (1.21).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات يتمثل بأنه يشير تقرير مدقق الحسابات إلى أن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تؤدي إلى قوائم مالية عادلة، يشير تقرير مدقق الحسابات إلى مدى التزام المنشأة بنظام التأسيس، يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للقوانين التي تخص طبيعة عمل المنشأة (القوانين الخاصة).

كما يتضح من الجدول السابق بأن المدققين كانت آراؤهم أعلى من موظفي الائتمان فيما يتعلق بإشارة تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للقوانين التي تخص طبيعة عمل المنشأة (القوانين الخاصة)، إشارة تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للأحكام والتشريعات (القوانين العامة) وإشارة تقرير مدقق الحسابات إلى مدى التزام المنشأة بنظام التأسيس. وبالمقابل موظفي الائتمان كانت آراؤهم أعلى من المدققين فيما يتعلق بإشارة تقرير مدقق الحسابات إلى أن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تؤدي إلى قوائم مالية عادلة.

السؤال الفرعي الخامس: ما هو تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات؟

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات:

جدول رقم (16)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات

رقم الفقرة	تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات	الوسط الحسابي (موظف انتمان)	الوسط الحسابي (مدقق)	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	المستوى
1.	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى إيصال نتيجة عملية التدقيق مباشرة إلى المستخدمين.	3.43	3.86	3.64	1.24	مرتفعة
2.	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يحسن من جودة تقرير المدقق.	3.04	3.54	3.28	1.17	متوسطة
3.	وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير يغني عن قراءة باقي التقرير.	2.57	2.99	2.77	1.17	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.01	3.47	3.23	1.00	متوسطة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.23) والانحراف المعياري الكلي مقداره (1)، مما يدل على أن درجة تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات متوسطة.

الفقرات التالية كانت أعلى الفقرات: الفقرة (وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى إيصال نتيجة عملية التدقيق مباشرة إلى المستخدمين) بمتوسط حسابي مقداره (3.64) وانحراف معياري مقداره (1.24)، الفقرة (وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يحسن من جودة تقرير المدقق) بمتوسط حسابي مقداره (3.28) وانحراف معياري مقداره (1.17).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير يغني عن قراءة باقي التقرير) بمتوسط حسابي مقداره (2.77) وانحراف معياري مقداره (1.17).

ومن خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة، يمكن تلخيص ما سبق بالاستنتاجات التالية: تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات يتمثل بأن وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى إيصال نتيجة عملية التدقيق مباشرة إلى المستخدمين.

كما يتضح من الجدول السابق بأن المدققين كانت آراؤهم أعلى من موظفي الائتمان فيما يتعلق بجميع الفقرات في هذا المحور وهي: وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير يغني عن قراءة باقي التقرير، وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يحسن من جودة تقرير المدقق، وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى إيصال نتيجة عملية التدقيق مباشرة إلى المستخدمين.

السؤال الفرعي السادس: ما هو تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات؟

الجدول التالي يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات:

جدول رقم (17)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات

المستوى	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي للمبحوثين	الوسط الحسابي (مدقق)	الوسط الحسابي (موظف ائتمان)	تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات
مرتفعة جداً	0.70	4.32	4.21	4.42	إضافة جملة واضحة وصريحة في فقرة أساس الرأي تؤكد على استقلالية مدقق الحسابات عن المنشأة.

يتضح من الجدول السابق أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة جداً فيما يتعلق بتأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.32) والانحراف المعياري الكلي مقداره (0.70)، مما يدل على أن درجة تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة جداً، كما يتضح بأن متوسط آراء موظفي الائتمان أعلى من المدققين فيما يتعلق بأن إضافة جملة واضحة وصريحة في فقرة أساس الرأي تؤكد على استقلالية مدقق الحسابات عن المنشأة.

2.5 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم استخدام اختبار كولمغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S)) لاختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (18)

نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي (Sample K-S test)

المتغير	قيم اختبار Z Kolmogorov-Smirnov	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
تحسين جودة التقرير	2.842	0.000
أمور التدقيق الرئيسية	1.853	0.002
استمرارية أنشطة الشركة	2.928	0.000

0.000	2.328	التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية
0.000	2.213	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق
0.000	3.602	وجود التأكيد المتعلق باستقلالية المدقق
0.000	3.056	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول السابق بأن مستوى الدلالة لجميع متغيرات الدراسة أقل من (0.05)، وبالتالي يستنتج بأن جميع متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)، وسوف يتم استخدام الاختبارات اللامعلمية المناسبة في اختبار فرضيات الدراسة.

3.5 تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتقليص فجوة التوقعات.

من أجل فحص هذه الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة (Sign Test) عند قيمة الفحص (3=محايد) لفحص العلاقة بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتقليص فجوة التوقعات وذلك لأن المتغيرين التابع والمستقل تم قياسهما في نفس الوقت من خلال نفس الفقرات، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (19)

نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (3=محايد) لفحص العلاقة بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتقليص فجوة التوقعات

المجال	العدد	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	عدد الإشارات السالبة ونسبتها $X \leq 3$	عدد الإشارات الموجبة ونسبتها $X > 3$	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
العلاقة بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتقليص فجوة التوقعات	170	3.59	0.55	45 (26%)	125 (74%)	0.000

7. ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (مستوى الدلالة=0.000 أقل من 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية السابقة، ويستنتج بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتقليص فجوة التوقعات، حيث يتضح بأن نسبة الإجابات المرتفعة عن الحياد (74%) وهي أعلى من نسبة الإجابات المنخفضة عن الحياد أو تساويها (26%)، كما يتضح بأن درجة الوسط حسابي الكلية مرتفعة (3.59) بانحراف معياري مقداره (0.55)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن معيار التدقيق الدولي رقم 701 عمل على زيادة شفافية وجودة عملية التدقيق، وقام بتعزيز قيمة المعلومات، كما وعزز التواصل بين المدققين ومستخدمي البيانات المالية، وذلك عمل على زيادة ثقة المستخدم في تقارير التدقيق والبيانات المالية، وكل ذلك من شأنه أن يعمل على تضيق فجوة التوقعات.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتحسين جودة التقرير.

من أجل فحص هذه الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة (Sign Test) عند قيمة الفحص (3=محايد) لفحص العلاقة بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتحسين جودة التقرير وذلك لأن المتغيرين التابع والمستقل تم قياسهما في نفس الوقت من خلال نفس الفقرات، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (20)

نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (3=محايد) لفحص العلاقة بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتحسين جودة التقرير

المجال	العدد	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	عدد الإشارات السالبة ونسبتها $X \leq 3$	عدد الإشارات الموجبة ونسبتها $X > 3$	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
العلاقة بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتحسين جودة التقرير	170	3.51	0.61	49 (29%)	121 (71%)	0.000

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (مستوى الدلالة = 0.000 أقل من 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية السابقة، ويستنتج بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتحسين جودة التقرير، حيث يتضح بأن نسبة الإجابات المرتفعة عن الحياد (71%) وهي أعلى من نسبة الإجابات المنخفضة عن الحياد أو تساويها (29%)، كما يتضح بأن درجة الوسط حسابي الكلية مرتفعة (3.51) بانحراف معياري مقداره (0.61)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن زيادة الإفصاح عن معلومات خاصة بالمنشأة يزيد من جودة التقرير، ومعيار 701 جاء بإفصاحات ومعلومات جديدة وإضافية على تقرير مدقق الحسابات. الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل وتقليل فجوة التوقعات.

من أجل فحص هذه الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة (Sign Test) عند قيمة الفحص (3=محايد) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن أمور التدقيق

الأساسية للعميل وتقليص فجوة التوقعات وذلك لأن المتغيرين التابع والمستقل تم قياسهما في نفس الوقت من خلال نفس الفقرات، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (21)

نتائج اختبار الإشارة للعينه الواحدة عند القيمة (3=محايد) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل وتقليص فجوة التوقعات

المجال	العدد	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	عدد الإشارات السالبة ونسبتها $X \leq 3$	عدد الإشارات الموجبة ونسبتها $X > 3$	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
العلاقة بين الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل وتقليص فجوة التوقعات	170	3.54	0.62	42 (25%)	128 (75%)	0.000

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (مستوى الدلالة=0.000 أقل من 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية السابقة، ويستنتج بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل وتقليص فجوة التوقعات، حيث يتضح بأن نسبة الإجابات المرتفعة عن الحياد (75%) وهي أعلى من نسبة الإجابات المنخفضة عن الحياد أو تساويها (25%)، كما يتضح بأن درجة الوسط حسابي الكلية مرتفعة (3.54) بانحراف معياري مقداره (0.62)، وتعزو الباحثة ذلك إلى الحصول على مزيد من المعلومات الخاصة بالشركة هي رغبة ومطلب للمجتمع المالية وبالتالي فإن هذه الفقرة جاءت بالأساس من أجل الاستجابة لاحتياجات مستخدمي البيانات المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة وتقليص فجوة التوقعات.

من أجل فحص هذه الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار الإشارة للعينه الواحدة (Sign Test) عند قيمة الفحص (3=محايد) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة وتقليص فجوة التوقعات وذلك لأن المتغيرين التابع والمستقل تم قياسهما في نفس الوقت من خلال نفس الفقرات، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (22)

نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (3=محايد) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة وتقليص فجوة التوقعات

المجال	العدد	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	عدد الإشارات السالبة ونسبتها $X \leq 3$	عدد الإشارات الموجبة ونسبتها $X > 3$	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
العلاقة بين الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة وتقليص فجوة التوقعات	170	4.36	0.50	5 (3%)	165 (97%)	0.000

وبلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (مستوى الدلالة=0.000 أقل من 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية السابقة، ويستنتج بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة وتقليص فجوة التوقعات، حيث يتضح بأن نسبة الإجابات المرتفعة عن الحياد (97%) وهي أعلى من نسبة الإجابات المنخفضة عن الحياد أو تساويها (3%)، كما يتضح بأن درجة الوسط حسابي الكلية مرتفعة جداً (4.36) بانحراف معياري مقداره (0.5)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية الإفصاح عن استمرارية المنشأة وما يترتب عليها من قرارات من جهة المدققين وموظفي الائتمان.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية وتقليص فجوة التوقعات.

من أجل فحص هذه الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة (Sign Test) عند قيمة الفحص (3=محايد) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية وتقليص فجوة التوقعات وذلك لأن المتغيرين التابع والمستقل تم قياسهما في نفس الوقت من خلال نفس الفقرات، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (23)

نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (3=محايد) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية وتقليص فجوة التوقعات

المجال	العدد	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	عدد الإشارات السالبة ونسبتها $X \leq 3$	عدد الإشارات الموجبة ونسبتها $X > 3$	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
العلاقة بين الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية وتقليص فجوة التوقعات	170	3.56	0.91	56 (33%)	114 (67%)	0.000

وبلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (مستوى الدلالة = 0.000 أقل من 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية السابقة، ويستنتج بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية وتقليص فجوة التوقعات، حيث يتضح بأن نسبة الإجابات المرتفعة عن الحياد (67%) وهي أعلى من نسبة الإجابات المنخفضة عن الحياد أو تساويها (33%)، كما يتضح بأن درجة الوسط حسابي الكلية مرتفعة (3.56) بانحراف معياري مقداره (0.91)، وتعزو الباحثة ذلك أن زيادة الإفصاح وتقديم معلومات إضافية خاصة بالشركة في تقرير المدقق يزيد من مصداقية التقرير ويقلل فجوة التوقعات.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق وتقليص فجوة التوقعات.

من أجل فحص هذه الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة (Sign Test) عند قيمة الفحص (3=محايد) لفحص العلاقة بين وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق وتقليص فجوة التوقعات وذلك لأن المتغيرين التابع والمستقل تم قياسهما في نفس الوقت من خلال نفس الفقرات، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (24)

نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (3=محايد) لفحص العلاقة بين وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق وتقليص فجوة التوقعات

المجال	العدد	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	عدد الإشارات السالبة ونسبتها $X \leq 3$	عدد الإشارات الموجبة ونسبتها $X > 3$	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
العلاقة بين وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق وتقليص فجوة التوقعات	170	3.23	1.00	76 (45%)	94 (55%)	0.192

وبلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (مستوى الدلالة=0.192 أكبر من 0.05)، وبالتالي يتم قبول الفرضية السابقة، ويستنتج بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق وتقليص فجوة التوقعات، حيث يتضح بأن نسبة الإجابات المرتفعة عن الحياد (55%) وهي قريبة من نسبة الإجابات المنخفضة عن الحياد أو تساويها (45%)، كما يتضح بأن درجة الوسط حسابي الكلية متوسطة (3.23) بانحراف معياري مقداره (1.00)، وتغزو الباحثة ذلك إلى أن مضمون فقرة الرأي ما زال موجوداً في التقرير ولم يتغير، وإنما ما تغير هو مكان الفقرة فقط وبالتالي لن يغير ذلك من مستوى الفهم للتقرير.

الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة وتقليص فجوة التوقعات.

من أجل فحص هذه الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار الإشارة للعينة الواحدة (Sign Test) عند قيمة الفحص (3=محايد) لفحص العلاقة بين وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة وتقليص فجوة التوقعات وذلك لأن المتغيرين التابع والمستقل تم قياسهما في نفس الوقت من خلال نفس الفقرات، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (25)

نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (3=محايد) لفحص العلاقة بين وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة وتقليص فجوة التوقعات

المجال	العدد	الوسط الحسابي للمبحوثين	الانحراف المعياري	عدد الإشارات السالبة ونسبتها $X \leq 3$	عدد الإشارات الموجبة ونسبتها $X > 3$	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
العلاقة بين وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة وتقليص فجوة التوقعات	170	4.32	0.70	19 (11%)	151 (89%)	0.000

وبلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (مستوى الدلالة=0.000 أقل من 0.05)، وبالتالي يتم رفض الفرضية السابقة، ويستنتج بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة وتقليص فجوة التوقعات، حيث يتضح بأن نسبة الإجابات المرتفعة عن الحياد (89%) وهي أعلى من نسبة الإجابات المنخفضة عن الحياد أو تساويها (11%)، كما يتضح بأن درجة الوسط حسابي الكلية مرتفعة جداً (4.32) بانحراف معياري مقداره (0.70)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية الإفصاح عن استقلالية المدقق والتأكيد عليها، وذلك لأن استقلالية المدقق تعتبر حجر الأساس والعمود الفقري لمهنة التدقيق.

جدول رقم (26)

ملخص تأثير التعديلات على فجوة التوقعات

الفقرات	أثرها على تضيق فجوة التوقعات
فقرة أمور التدقيق الرئيسية	عملت على تضيق الفجوة
فقر استمرارية أنشطة الشركة	عملت على تضيق الفجوة
فقرة المتطلبات القانونية والتشريعية	عملت على تضيق الفجوة
وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير	لم تعمل على تضيق الفجوة
فقرة استقلالية مدقق الحسابات	عملت على تضيق الفجوة

الفرضية الفرعية السابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات وموظفي الائتمان حول معيار التدقيق الدولي رقم (701) الخاص بتقرير المدقق وأثرها على تضيق فجوة التوقعات.

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار مان-ويتني ودرجات الأوساط الحسابية الكلية والانحرافات المعيارية الكلية والأوساط الرتبوية لمجالات الدراسة حسب نوع المبحوث (موظف ائتمان، مدقق)

الجدول رقم (27)

نتائج اختبار مان-ويتني ودرجات الأوساط الحسابية الكلية والانحرافات المعيارية الكلية والأوساط الرتبوية لمجالات الدراسة حسب نوع المبحوث (موظف ائتمان، مدقق)

المجال	نوع المبحوث	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الرتبوي	قيمة اختبار مان ويتني	مستوى الدلالة الإحصائية
أثر التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على تحسين جودة التقرير	موظف ائتمان	89	3.39	0.65	76.85	-2.410	0.016
	مدقق	81	3.64	0.52	95.00		
أثر الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات	موظف ائتمان	89	3.49	0.63	81.56	-1.098	0.272
	مدقق	81	3.60	0.59	89.83		

0.532	-0.624	87.65	0.49	4.38	89	موظف ائتمان	أثر الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات
		83.14	0.52	4.33	81	مدقق	
0.164	-1.393	80.52	0.89	3.50	89	موظف ائتمان	أثر الإفصاح عن مدى التزام العمل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات
		90.98	0.93	3.63	81	مدقق	
0.004	-2.908	75.11	1.07	3.01	89	موظف ائتمان	أثر وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات
		96.92	0.85	3.47	81	مدقق	
0.039	-2.061	92.24	0.69	4.42	89	موظف ائتمان	أثر وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات
		78.10	0.70	4.21	81	مدقق	
0.012	-2.510	76.47	0.57	3.51	89	موظف ائتمان	أثر التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات
		95.42	0.53	3.68	81	مدقق	

من خلال الجدول السابق تبين بأنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات وموظفي الائتمان حول أثر التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على تحسين جودة التقرير (مستوى الدلالة = 0.016 أقل من 0.05)، والفروق كانت لصالح المدققين بوسط رتبي (95.00) مقابل موظفي الائتمان بوسط رتبي (76.85)، كما يتضح بأن الوسط الحسابي للمدققين (3.64) أعلى من الوسط الحسابي لموظفي الائتمان (3.39)، وذلك يوضح أنه ما زال هناك فجوة توقعات بين الأفراد بما يخص تحسين جودة التقرير، وتعزو الباحثة هذا الاختلاف إلى أن مدققي الحسابات كونهم هم من قاموا بصياغة التقرير وكتابته، وهم الأكثر إدراكاً للتفاصيل والإضافات التي ظهرت عليه ومدى تأثيرها على جودة التقرير، في حين أن

موظفي الائتمان ينظرون للتقرير بالمجمل من أجل اتخاذ قراراتهم ويهتمون بشكل أساسي في فقرة الرأي.

كما تبين بأنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدقي الحسابات وموظفي الائتمان حول أثر وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات (مستوى الدلالة=0.004 أقل من 0.05)، والفروق كانت لصالح المدققين بوسط رتبي (96.92) مقابل موظفي الائتمان بوسط رتبي (75.11)، كما يتضح بأن الوسط الحسابي للمدققين (3.47) أعلى من الوسط الحسابي لموظفي الائتمان (3.01)، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن فقرة الرأي لم يتغير مضمونها وإنما تغير مكانها وبالتالي فإنه بالنسبة لموظفي الائتمان المهم هو المضمون كونهم يعتمدون على رأي المدقق بشكل أساسي في اتخاذ قراراتهم.

كما تبين بأنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدقي الحسابات وموظفي الائتمان حول أثر وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات (مستوى الدلالة=0.039 أقل من 0.05)، والفروق كانت لصالح موظفي الائتمان بوسط رتبي (92.24) مقابل المدققين بوسط رتبي (78.10)، كما يتضح بأن الوسط الحسابي لموظفي الائتمان (4.42) أعلى من الوسط الحسابي للمدققين (4.21)، وتعزو الباحثة ذلك إلى الأهمية العظمى لاستقلالية المدقق بالنسبة لموظفي الائتمان.

يتضح من الجدول السابق بأنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدقي الحسابات وموظفي الائتمان حول التعديلات وفق معيار التدقيق الدولي رقم (701) الخاص بتقرير المدقق وأثرها على تضيق فجوة التوقعات (مستوى الدلالة=0.012 أقل من 0.05)، والفروق كانت لصالح المدققين بوسط رتبي (95.42) مقابل موظفي الائتمان بوسط رتبي (76.47)، كما يتضح بأن الوسط الحسابي للمدققين (3.68) أعلى من الوسط الحسابي لموظفي الائتمان (3.51)، وتعزو الباحثة هذه الخلاصة إلى كون المدققين لديهم إطلاع وفهم للمعيار بدرجة أعلى من موظفي الائتمان.

وبالتالي يستنتج رفض الفرضية الصفرية السابعة فيما يتعلق بالمحاور والمجالات التالية: أثر التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات، أثر التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على تحسين جودة التقرير، أثر وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات، أثر وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات.

كما يستنتج من الجدول السابق بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدقي الحسابات وموظفي الائتمان حول المحاور التالية: أثر الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات

القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات، أثر الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات، أثر الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات (حيث تبين بأن مستويات الدلالة مقابل هذه المحاور أكبر من 0.05)، وبالتالي يستنتج قبول الفرضية الصفرية السابعة فيما يتعلق بهذه المحاور والمجالات، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن جميع المحاور السابقة تنص على إفصاحات ومعلومات إضافية تمت إضافتها للتقرير مما يزيد من مصداقية التقرير وبالتالي فإن المدققين وموظفي الائتمان سيتفقون على نفس الرأي.

4.5 مناقشة النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة:

1- تبين بأن الدرجة الكلية لتأثير التعديلات الجديدة التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) في تضيق فجوة التوقعات مرتفعة.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن التعديلات التي أدخلها معيار التدقيق الدولي رقم (701) قد ساهمت في إزالة الغموض الذي كان يحيط بتقرير مدقق الحسابات، وذلك من خلال ما تم إحداثه من تغييرات على شكل ومحتوى ولغة تقرير مدقق الحسابات، مما ساهم في تحسين توصيل نتيجة التدقيق إلى مستخدمي التقرير، وبالتالي في تضيق فجول التوقعات في التدقيق وتتفق هذه الدراسة مع (ترزي، 2013) و(خداش وآخرون، 2011) ودراسة (مطر، 2017)، ودراسة (صباح، 2018).

2- تبين بأن درجة تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير مرتفعة، من خلال محاولة هذا المعيار في تعظيم القيمة الإعلامية للتقرير، وتحسين صياغته، حيث أنه من خلال التعديلات التي أجريت على تقرير المدقق ساهمت في تحسين الاتصال مع مستخدمي القوائم المالية والحد من توقعاتهم غير المعقولة تجاه عمل المدقق وساهمت في فصل واجبات ومسؤوليات المدقق عن واجبات ومسؤوليات الإدارة وعدم الخلط بينها وبالتالي المساهمة في رفع وعي مستخدمي القوائم المالية تجاه عمل المدقق وتحسين جودة التقرير وبذلك تقليص فجوة التوقعات، وترى الباحثة أن السبب في ذلك يعود إلى كون المعيار زاد من نسبة الإفصاح والشفافية في تقرير مدقق الحسابات الأمر الذي يزيد من جود التقرير، وهذا يتفق مع دراسة (الصباح، 2015) و(مطر، 2017).

3- تبين بأن درجة تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة، وترى الباحثة أن السبب في ذلك يعود إلى احتواء تقرير المدقق على معلومات تلقي الضوء على أمور التدقيق الرئيسية يساعد مستخدمي القوائم المالية على زيادة الفهم والإدراك لهذه القوائم وهو ما قد يعمل على التقليل من فجوة التوقعات، بالإضافة إلى أن أفراد تقرير

مدقق الحسابات الجديد لفقرة أمور التدقيق الرئيسية، حيث أن مثل هذه التعديلات من شأنها تسليط الضوء على الأمور التي تتم استناداً لحكم المدقق المهني لها الأهمية الكبرى في تدقيقه للبيانات المالية، وبالتالي في تضيق فحول التوقعات وذلك جاء مطابقاً لدراسة (ترزي، 2013) ودراسة (أحمد، 2015).

4- تبين بأن درجة تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة. وهذه يعني أن المعيار (701) من خلال إلزام المدقق بالإفصاح عن استمرارية الشركة يساهم بشكل كبير في تقليص فجوة التوقعات حيث يوضح المدقق لمستخدمي القوائم المالية وجود أي عائق أو خلل في استمرارية الشركة من خلال توضيحات يستند إليها مدقق الحسابات أثناء أدائه لمهمة التدقيق، ويؤكد المعيار على أن تقرير مدقق الحسابات لا يعتبر ضمان لاستمرارية المؤسسة محل التدقيق، فمسئولة المدقق الخارجي هي توضيح وجهة نظره حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية، وهذا كله من شأنه تقليص فجوة التوقعات، كما ترى الباحثة أن معايير التدقيق الدولية بشكل عام تعمل على تقليص فجوة التوقعات كونها توضح أن تقرير مدقق الحسابات لا يعتبر ضماناً لقدرة المنشأة على الاستمرار في نشاطاتها إنما تتركز مسؤولية المدقق في توضيح وجهة نظره حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية، وذلك يتفق مع دراسة (بن حركو، زواش، 2018).

5- تبين أن درجة تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة جداً، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تأثير إفصاح المدقق عن استقلاليته التامة عن الإدارة، يعطي مستخدم البيانات المالية المدققة ثقة بالمدقق ويشعر بمدى مصداقية المدقق وذلك يجعله يكون منصفاً بتوقعاته التي يكونها عن المدقق ونتائج أعماله، وذلك يتفق مع دراسة (بن حركو، زواش، 2018).

6- تبين بأن درجة تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة، ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة أن إفصاح المدقق عن مدة التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية يساهم في زيادة جودة التقرير ومصداقيته حيث أن المدقق هنا يثبت أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق مع كافة النواحي الجوهرية مع البيانات المالية المجمعة وتوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

7- تبين بأن درجة تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات متوسطة، حيث أنه من وجهة نظر الباحثة فإن هذا التعديل يعتبر تعديلاً من التعديلات الخاصة بشكل التقرير وليس طبيعة محتواه كونها موجودة أصلاً في التقرير وقبل صدور المعيار ولذلك كان تأثيرها متوسطاً وليس مرتفعاً، وبما أن التعديلات حققت تحسين في

صياغة فقرات التقرير وذلك بالإضافة إلى تحسين في طريقة عرض هذه الفقرات في التقرير حسب أهميتها النسبية، ومن ثم إبراز عنصر الترابط بين هذه الفقرات في سياق قراءة التقرير نفسه، لهذا السبب لم يكن تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير منخفضاً، وذلك يتفق مع دراسة (صباح، 2018)، و(مطر، 2017).

8- تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات وموظفي الائتمان حول معيار التدقيق رقم (701) وأثره على تضيق فجوة التوقعات والفروق كانت لصالح مدققي الحسابات مقابل موظفي الائتمان.

9- تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين وموظفي الائتمان، في المجالات التالية: أثر التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على تحسين جودة التقرير، أثر وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات، أثر وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات، وترى الباحثة أن السبب في هذه الفروقات ناتج عن اختلاف نظرة المدققين للتقرير عن موظفي الائتمان، حيث أن المدقق يهتم بمكان فقرة الرأي في حين أن موظف الائتمان يهتم بوجود الفقرة في التقرير بغض النظر عن موقعها.

10- تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين وموظفي الائتمان حول المحاور التالية: أثر الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات، أثر الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات، أثر الإفصاح عن أمور التدقيق الأساسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات، وترى الباحثة أن السبب في ذلك كون هذه الأمور الثلاثة أدخلت حديثاً على التقرير من ضمن التعديلات الجديدة التي نص عليها معيار 701، وهي من أهم الأمور التي تعتبر من مسؤوليات المدقق الإفصاح عنها والتي لها تأثير مباشر على قرار منح الائتمان، حيث أن استمرارية المنشأة من أهم القضايا التي يركز عليها قسم الائتمان في البنك من أجل منح المنشأة القرض، كما أن قضية الاستمرارية هي قضية مفصلية في تقرير المدقق التي تحدد نوع التقرير المصدر.

الاستنتاجات والتوصيات

1.6 الاستنتاجات:

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي الجديد رقم (701) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تقليص فجوة التوقعات من وجهة نظر مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في فلسطين، توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- 1- تبين بأن الدرجة الكلية لتأثير التعديلات الجديدة التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701) في تضيق فجوة التوقعات مرتفعة وذلك يؤكد على أن هذه التعديلات ساهمت في تضيق فجوة التوقعات.
- 2- تبين بأن درجة تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير مرتفعة وبذلك تكون هذه التعديلات قد ساهمت في تضيق فجوة التوقعات.
- 3- تبين بأن درجة تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة، وذلك يؤكد أن وجود هذه الفقرة في تقرير مدقق الحسابات قد ساهمت في تضيق فجوة التوقعات.
- 4- تبين بأن درجة تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة، وبذلك يكون هذا الإفصاح سبب في تضيق فجوة التوقعات.
- 5- تبين أن درجة تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة جداً، وذلك يؤكد الأثر الكبير لهذه الفقرة على تضيق فجوة التوقعات.
- 6- تبين بأن درجة تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات مرتفعة.
- 7- تبين بأن درجة تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات متوسطة، وبالتالي لم يكن لها دور كبير في تضيق فجوة التوقعات.
- 8- تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المدققين وموظفي الائتمان حول أثر التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) على تقليص فجوة التوقعات، وكانت النتائج لصالح مدققي الحسابات مقابل موظفي الائتمان.

9- ساهم معيار التدقيق الدولي رقم 701 في تقليص فجوة التوقعات، حيث أنه زاد من ملاءمة ودقة المعلومات وجعل المستخدمين المستهدفين أكثر ثقة بشأن مستقبل الشركة، بالإضافة إلى ذلك، تم رفع مستوى الرضا في تقرير المدقق الجديد.

2.6 التوصيات:

1. على الجهات المشرفة على تنظيم المهنة أن تتبنى دوراً أكثر فاعلية فيما يتعلق بتنقيف مجتمع البنوك بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته.
2. تنفيذ دورات تدريبية من أجل توعية وموظفي الائتمان حول أهمية معيار التدقيق الدولي رقم (701) وكيفية تطبيقه وأثره على البيانات المالية.
3. تدعيم حوكمة الشركات من خلال تفعيل قواعدها داخل المؤسسة، حيث استنتجت الأبحاث أن الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة ووجود إطار سليم لهذه المبادئ تساهم وتؤثر بشكل ايجابي في تضيق وتقليص فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي.
4. ترشيد توقعات مستخدمي البيانات المالية بأن يقوم المدققون بدراسة هذه المطالب ومحاولة تلبيتها في إطار خطة متكاملة لتطوير التقارير المالية ومراجعتها.
5. أن تقوم المنظمات المهنية بوضع خطط من أجل تدعيم استقلالية المدقق من خلال تقادي تأثير الخدمات التي يقدمها المدقق على مدى استقلاليته، والتحديد الواضح لمسؤولياته.
6. الاستمرار في تغيير شكل ومحتوى تقرير المدقق لخدمة أصحاب المصلحة (المساهمين) في الشركة ، لأنه بناءً على نظرية أصحاب المصلحة ، هذا ما يجب أن تفعله المنظمة الناجحة.
7. عمل دراسات مستقبلية تختص بمعرفة آراء المستثمرين (الأفراد والشركات) حول مدى تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي على قراراتهم الاستثمارية.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أبو الخير، مدثر والسقا، أحمد (2002م). "مشكل معاصرة في المراجعة"، مطابع غباشي، طنطا - مصر.

أبو ميالة، سهيل (2017م). "مجالات مساهمة لجنة التدقيق في تضيق فجوة التوقعات"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد السابع، العدد الأول، فلسطين.

أحمد، محمد فرح يس محمد (2017م) "دور حوكمة المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم - السودان.

أحمد، عبد القادر أحمد (2015م). "قياس أثر تغيير شكل ومحتوى تقرير المراجعة على تعظيم قيمته وتضييق فجوة التوقعات بشأنه دراسة ميدانية على ما صدر عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية في يناير ٢٠١٥م"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، العدد الرابع عشر، فلسطين.

الباز، مصطفى علي (1999م). "استخدام نظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين - مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية: دراسة ميدانية على محافظات القناة في جمهورية مصر العربية"، المجلة العربية للمحاسبة، مجلد (3)، العدد (1)، مصر.

البامرني، حسين والشجري، محمد (2010م). "فجوة توقعات التدقيق ومتطلبات التجسير: دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين الخارجيين والأطراف المستفيدة في إقليم كردستان العراق"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد (32)، العدد (98)، العراق.

البحيصي، عصام (2005م). "نحو تنظيم أفضل لمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في فلسطين دراسة تحليلية لقانون تنظيم مهنة تدقيق الحسابات رقم 9/2004"، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.

التميمي، هاشم حسن (2009م). "فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين: دراسة ميدانية في البيئة العراقية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (22).

الحارس، عبد الرحمن (2009م). "فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية - دراسة ميدانية في

الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.

الخطيب، خالد (1998م). "الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

الذنيبات، عبد القادر (2010م). "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق"، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، مادة البحث العلمي، المكتبة الوطنية، الأردن.

الذنيبات، علي عبد القادر، الزيدية، رامي محمد (2012م). "أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية"، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، مجلد (8)، العدد (3)، عمان - الأردن.

الذنيبات، علي والعبادي، إيناس ونوفل، منير وعبد الرحيم، بديع (2008م). "دراسة تحليلية لآراء المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة في الأردن حول تعديلات تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (700)"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد (4)، العدد (3)، الأردن.

الزوي إبراهيم وخداش، حسام الدين ونصار، محمود (2011م). "أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات دراسة ميدانية: لآراء مدققي الحسابات ومعدّي القوائم المالية في شركات القطاع المالي والمستثمرين والأكاديميين"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (7)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، الأردن.

السعد، رائد إبراهيم (2008م). "فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات العدد (14)، فلسطين.

السقا، زياد هاشم (2011م). "متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً (GAAS)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (7)، جامعة الموصل، العراق.

السلطة الوطنية الفلسطينية (2005م). "قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لعام (2004م)"، مجلة الوقائع الفلسطينية.

الشحنة، رزق أبو زيد (2015م). "تدقيق الحسابات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

الشماس، ماهر علي حسين والمشهداني، عمر إقبال توفيق (2018م). "الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق"، مجلة تنمية الرافدين، العدد (117)، المجلد (37).

الصباح، محمد مروان (2015م). "دور معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة توقعات التدقيق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

القاضي، حسين ودحدوح، حسين (1999م). "مراجعة الحسابات - الأساسيات"، جامعة دمشق، سورية.

القضاة، محمد عبد الرحمن حسن (2013م). "فجوة التوقعات وسبل تضيقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، الأردن.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (2015م). "محاسب دولي عربي قانوني معتمد"، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

المطارنة، غسان فلاح (2006م). "تدقيق الحسابات المعاصر"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي (2013م). "أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضيق فجوة التوقعات"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.

بدوي، مهتدي خليل محمد (2012م). "فجوة التوقعات في عملية المراجعة بين الطرف الثالث والمراجعين وخبراء الضرائب: الدواعي والمبررات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان المفتوحة، السودان.

توماس، وليم وهنكي، أمرسون (2010م). "المراجعة بين النظرية والتدقيق"، تعريب ومراجعة أحمد حجاج، كمال الدين سعيد، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، السعودية.

تلالوه، محمد أحمد وعتيق، إبراهيم محمد (2016م). "أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق في تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر المستثمر الفلسطيني"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد (3)، المجلد (12)، الأردن.

جربوع، يوسف محمود (2003م). "أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"، مطبعة الطالب الجامعي، الطبعة الثانية، غزة - فلسطين.

جربوع، يوسف محمود (2004م). "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضيق هذه الفجوة"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني.

جربوع، يوسف محمود (2007م). "مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

حداد، أسماء (2016م). "أهمية معايير التدقيق الدولية في تحديد جودة تقرير المراجع الخارجي دراسة عينة من آراء مراجعي الحسابات والأكاديميين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

حنان، مجول (2013م). "تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية"، قسم العلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

خالدي، رشيدة وعبيرات، مقدم (2013م). "حوكمة الشركات كآلية للتضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر"، ورقة علمية ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (25-26)، الجزائر.

دحبور، محمد سعيد (2009م). "مجالات مساهمة الإفصاح الإعلامي في تقرير المراجعة المعدل لتضييق فجوة التوقعات دراسة تطبيقية على: المراجعين الخارجيين، مدراء البنوك، وموظفي دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

دراغمة، زهران "محمد علي"، عقل، ساهر محمد، (2011). "أثر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية على فجوة توقعات التدقيق في فلسطين"، المجلة العربية لمحاسبة.

راضي، محمد سامي (1999م). "فجوة التوقعات في المراجعة التشخيص والحلول - دراسة انتقادية"، مجلة البحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد (36)، الجزء الثاني.

راضي، محمد سامي (2011م). "موسوعة المراجعة المتقدمة: مراجعة استقصائية قضائية - مراجعة الأداء البيئي - مراجعة حوكمة الشركات - جودة المراجعة"، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

زقوت، محمود يحيى (2016م). "مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.

زهير، زواش وغنية، بن حوكر (2018م). "دور معايير التدقيق الدولية في تقليص فجوة التوقعات"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد (49)، المجلد (ب)، جامعة القسطنطينية.

سالمي، محمد الطاهر (2015م). "أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

سعاد، شكري معمر (2015م). "التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر.

سمور، نبيل إبراهيم اسماعيل (2014م). "دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.

شحاتة، السيد شحاتة وعلي، عبد الوهاب نصر (2005م). "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق رأس المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر.

صباح، حسام محمد عبد المطلب (2018م). "أثر التعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (701) في تحسين جودة تقرير المدقق وجودة البيانات المالية المدققة -دراسة تحليلية-"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

صبيحي، محمد حسني عبد الجليل (1998م). "فجوة التوقعات في مهنة المراجعة وأساليب تضيقها"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلون، العدد (3-4).

غالي، جورج دانيال (2003م). "تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، دار الجامعية، القاهرة.

عبد الحق، كايد وعبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن (1984م). "البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

عبد الله، خالد أمين (2004م). "علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)"، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان - الأردن.

عميروش، بوبكر (2011م). "دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات سطيف، الجزائر.

لطفي، أمين السيد (2003م). "رؤية ديناميكية لتطوير هيكل فجوة التوقعات في المراجعة"، مجلة الدراسات المالية والتجارة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول، مصر.

مرهج، باسم محمد (2018م). "العلاقة بين المعرفة الضمنية للمدقق وتقليص فجوة التوقعات"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (4).

مصطفى، صادق حامد (1994م). "نحو تضيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، دراسة تحليلية نقدية مقارنة"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد (47).

مطر، محمد (2017م). "دراسة تحليلية للتعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (701)"، مجلة المدقق، العدد (113-114).

مفيدة، بن عثمان (2017م). "دور حوكمة المؤسسات في تضيق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد السادس، الجزائر.

نور، أحمد (2007م). "مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، بيروت - لبنان.

نور الدين، أحمد قايد (2015م). "التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية"، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن.

هوليداي، برادلي (2017م). "تعديلات أساسية في إعداد التقارير المالية.. ماهي؟"، مجلة فوربس الشرق الأوسط، <https://www.albawaba.com>

يوسف، إسلام عبد الفتاح محفوظ (2011م). "قياس أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر -دراسة ميدانية-"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها، كلية التجارة، مصر.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

Alan, Agresti, (2002), "Categorical Data Analysis", 2nd Edition, p 3-4.

Arens, Alvin A, Elder, Randal J, And Beasley, Mark S, (2016). "Auditing and assurance services: an Integrated Approach", 14th Edition: Prentice Hall, Harlow, England.

Baylis, Richard M, Burnap, Peter, Mark A, Gad, Mahmoud A, Pong, Christopher K.M, (2017). "Private lenders' demand for audit", Journal of Accounting and Economics, Volume 64, Issue 1, pp 78-97.

Brady, N., "1992."beholding the sunset for the Gray Men in gray suits, the accountant", pp, 14 -15.

Commission on Auditors' Responsibilities (CAR) (Cohen Commission), (1978). "Report, Conclusions and Recommendations", American Institute of Certified Public Accountants, New York, NY:AICPA.

Ellamae and Trucker (1992). "Fraud and Errors Detection: A theoretical Foundation", the Accounting Review.

Ewelt-Knauer, Corinna,Gold A,Pott C (2012). "What Do We Know About Mandatory Audit Firm Rotation", This report is published for the Research Committee of The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS).

Gold, Anna, Gronewold, Ulfert, Pott, Christiane, (2012). "The ISA 700 Auditor's Report and the Audit Expectation Gap – Do Explanations Matter? Department of Accountancy", International Journal of Auditing, Volume16, Issue3, pp 286-307.

Gold, A.; Gronewold, U. and Pott, C (2011), "The ISA 700 Auditor's Report and the Audit Expectation Gap – Do Explanations Matter?", Department of Accountancy; Faculty of Economics and Business Administration; VU University Amsterdam. Available Online: <http://ssrn.com/abstract=1492082>

Guy, D., M and Sullivan, J, O., (1988). "The Expectation Gap Auditing Standards", Journal of Accountancy April, P. 36

Hamadi Fakhfakh, Mondher Fakhfakh, María Consuelo, PuchetaMartínez, (2008). "The impact of harmonization by the International Federation of Accountants: An empirical study of the informational value of Tunisian auditors' reports", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 23 Iss: 8, pp.824 – 859.

Hancock, C., (1992). "Institute is criticized for small fines on C and L men the accountant", p.1.

HianChyeKoh and E-Sah Woo, (1998). "The expectation gap in auditing, *Managerial Auditing*", *Managerial Auditing Journal*, 13/3, Singapore, p: 147

Inês Pinto and, Ana Isabel Morais, (2018). "What matters in disclosures of key audit matters: Evidence from Europe", WILEY, Advance/CSG, ISEG – Lisbon School of Economics & Management, Universidade de Lisboa, Lisboa, Portugal.

JeffSauro& James Lewis, (2012). "Quantifying the User Experience: Practical Statistics for User Research", p262.

Jennings, M., Reckers, M.J. and Kneer, D.C., (1993). "The significance of audit decision aids and precase jurists' attitudes on perceptions of audit firm culpability and liability", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 9, Spring, pp. 489-507.

Jarvis, p (1983). "professional education "London" Groom helm".

Kabajeh, Majed, Alshanti, Ayman, Dahmash, Firas, Hardan, Abdullah, (2012). "Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms", *International Journal of Humanities and Social Science*, Vol. 2, No 14.

Kitindi, E.G, B.A.S, Magembe, Sethibe, Abraham , (2007). "lending decision making and financial information: The usefulness of corporate annual reports to lenders in Botswana", *The International Journal of Applied Economics and Finance*, Vol1, No2, pp 55-66.

Koh h., and E., woo., (1998). "the expectation gap of the united state audit report". *Academy of accounting and financial studies*, aurnal 7, No.1, p 1-16.

Lee, TeckHeang and Ali, Azham and Kandasamy, Shamini, (2008). "Towards Reducing the audit Expectation Gap: possible mission", *Buisness and Accounting Today* p 19.

Masoud, Najeb, (2017). "An empirical study of audit expectation-performance gap: The case of Libya", Research in International Business and Finance, Department of Accounting, Aqaba University of Technology, Jordan pp 1-15.

Mednick Robert, (1986). "The Auditor's Role in Society", Journal of Accountancy, P. 71

Melton Segal, (2017). "Key Audit Matters-An exploration of the rationale and possible unintended consequences in a South African", University of the Witwatersrand, Journal of Economic and Financial Sciences, Vol 10, No2, pp. 376-391

Okafor, Chinwuba, Otalor, John I., (2013)." Narrowing the Expectation Gap in Auditing: The Role of the Auditing Profession", Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 4, No. 2, pp. 43-53.

Porter, B.A., (1993), "An empirical study of the audit expectation - performance gap", Accounting and Business Research, Vol. 24, Winter pp. 49-68

Renshall, J.M, (1976). "changing perceptions Behind the Corporate Report, Accounting Organizations and society", Vol. 2, No. 1, pp. 105 – 106.

Salhi, Mahdi, (2011). "Audit expectation gap: Concept, nature and trace" ,African Journal of Business Management ,Vol.5 ,No.21, pp: 8376-8392.

Schneider, A., (2010). "Assessment of internal auditing by audit committees", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 14, Number 2, PP:19-26.

Waller D., (1990). "time to get ride of true and fair?", The accountant's magazine, p. 53

Vasileiadis, Vasileios, (2016)." A new view of Auditors Reporting Model–Rreducingthe information & expectation gap",unpiplushed theases.

3. المواقع الالكترونية (الشبكة العنكبوتية):

<https://www.albawaba.com>

<http://www.accountancysa.org>

<https://www.ifac.org>

<http://www.ascasociety.org>

<http://www.pacpa.ps>

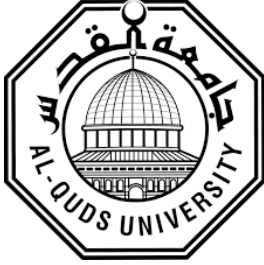
<http://www.bopa.ps>

4. مراجع أخرى

- مقابلة تم إجراؤها مع أ. جمال ملحم المدير التنفيذي لشركة طلال أبو غزالة بتاريخ (2019/09/18م).
- مقابلة تم إجراؤها مع أ. بلال الشرباتي مدير التدقيق في شركة (PWC) بتاريخ (2019/05/07م).
- معيار التدقيق الدولي (701).

الملاحق

الملحق رقم (1):



نموذج الاستبانة (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد الإدارة والاقتصاد

أخي موظف الائتمان الكريم / أختي موظفة الائتمان الكريمة:

تحية طيبة وبعد،

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي الجديد رقم (701) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تقليل فجوة التوقعات من وجهة نظر مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في فلسطين

وذلك لإتمام إنجاز رسالة ماجستير لبرنامج الدراسات العليا تخصص المحاسبة والضرائب في جامعة القدس. نأمل قراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة وموضوعية والإجابة عما جاء فيها حيث إنكم خير مصدر للمعلومات الدقيقة، كونكم أهل الخبرة والاختصاص، وخير عون للباحثين. إن تعاونكم سيساهم في نجاح هذا البحث، وتقديم المعلومات الدقيقة سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط.

أرجو أن تتقبلوا فائق التحية والاحترام

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثة: هاله أمين أحمد نصار

الإيميل: nassarhala800@yahoo.com

المشرف: د. ساهر عقل

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة والتي تنطبق عليك في المربع مقابل كل عبارة، أو الإجابة في الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

1	المؤهل العلمي	☐ بكالوريوس	☐ ماجستير	☐ دكتوراه	☐ غير ذلك
2	التخصص العلمي	☐ محاسبة	☐ علوم مالية ومصرفية	☐ اقتصاد	☐ إدارة أعمال
3	سنوات الخبرة	☐ 5 سنوات فأقل	☐ 6-10 سنوات	☐ 11-15 سنة	☐ أكثر من 20 سنة
4	الشهادات المهنية	☐ PCPA محاسب قانوني فلسطيني	☐ CPA أمريكية	☐ ACCA شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين	☐ IACPA محاسب عربي دولي معتمد

فجوة التوقعات: تعرف فجوة التوقعات بأنها الفرق بين ما يعتقد مستخدم القوائم المالية بخصوص مسؤوليات وواجبات مدقق الحسابات وبين ما يعتقد المدققون أنفسهم بخصوص وظيفة التدقيق.

الجزء الثاني: محاور الدراسة

القسم الأول: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) أدت إلى تحسين جودة التقرير، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تحسين مصداقية التقرير لدى مستخدمي البيانات المالية.					
2	تحديد المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي.					
3	التطوير في صياغة التقرير					
4	تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والتقيّد بها.					
5	زيادة موثوقية البيانات المالية المدققة.					
6	تعزيز الاعتماد على البيانات المالية المدققة في التنبؤ بالمستقبل.					

7	وضح المعيار الخصائص والملاح الأساسية لمهمة التدقيق بشكل أفضل.				
8	تحسين درجة الإفصاح في التقرير.				
9	عرض المعيار فقرات التقرير بشكل أفضل.				

القسم الثاني: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة بأمر التدقيق الرئيسية تؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض بشدة	معارض
1	العرض المفصل للاختبارات والإجراءات التي قام بها المدقق.					
2	زيادة مسؤولية المدقق في الإفصاح عن المخاطر الجسيمة التي تهدد المنشأة.					
3	الإفصاح عن أي صعوبات واجهها المدقق أثناء عملية التدقيق، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بالحصول على أدلة مناسبة كافية.					
4	الإفصاح عن تقييم الشهرة وغيرها من الأصول طويلة الأجل.					
5	الإفصاح عن تقييم الأدوات المالية.					
6	الإفصاح عن الجوانب الصعبة أو الفريدة من الاعتراف بالإيراد.					
7	الإفصاح عن الأمور الخاصة بحاسبة امتلاك الهامة					
8	الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية.					
9	الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات صعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق وتقييم نتائج تلك الإجراءات أو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.					

القسم الثالث: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة باستمرارية أنشطة الشركة تؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يعرض تقرير مدقق الحسابات مسؤولية الإدارة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.					
2	يعرض تقرير مدقق الحسابات ضرورة قيام الإدارة بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المنشأة.					

القسم الرابع: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة بالتزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية تؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى مدى التزام المنشأة بنظام التأسيس.					
2	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى أن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تؤدي إلى قوائم مالية عادلة.					
3	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للأحكام والتشريعات (القوانين العامة).					
4	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للقوانين التي تخص طبيعة عمل المنشأة (القوانين الخاصة).					

القسم الخامس: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة بوجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق تؤدي لتضييق فجوة التوقعات، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى إيصال نتيجة عملية التدقيق مباشرة إلى المستخدمين.					
2	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يحسن من					

					جودة تقرير المدقق.	
					وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير يغني عن قراءة باقي التقرير.	3

القسم السادس: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار

التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة بوجود التأكيد المتعلق باستقلالية

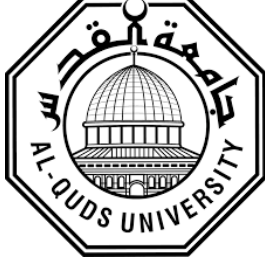
المدقق تؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	إضافة جملة واضحة وصريحة في فقرة أساس الرأي تؤكد على استقلالية مدقق الحسابات عن المنشأة.					

شكراً لحسن تعاونكم

الملحق رقم (2):

نموذج الاستبانة (2)



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد الإدارة والاقتصاد

أخي المدقق الكريم / أختي المدققة الكريمة:

تحية طيبة وبعد،

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على تأثير تطبيق معيار التدقيق الدولي الجديد رقم (701) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تقليص فجوة التوقعات من وجهة نظر مدققي الحسابات وموظفي الائتمان في فلسطين.

وذلك لإتمام إنجاز رسالة ماجستير لبرنامج الدراسات العليا تخصص المحاسبة والضرائب في جامعة القدس. نأمل قراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة وموضوعية والإجابة عما جاء فيها حيث إنكم خير مصدر للمعلومات الدقيقة، كونكم أهل الخبرة والاختصاص، وخير عون للباحثين. إن تعاونكم سيساهم في نجاح هذا البحث، وتقديم المعلومات الدقيقة سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط.

أرجو أن تتقبلوا فائق التحية والاحترام

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثة: هاله أمين أحمد نصار

الإيميل: nassarhala800@yahoo.com

المشرف: د. ساهر عقل

الجزء الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة والتي تنطبق عليك في المربع مقابل كل عبارة، أو الإجابة في الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

1	المؤهل العلمي	☐ بكالوريوس ☐ دكتوراه ☐ ماجستير ☐ غير ذلك / حدد
2	التخصص العلمي	☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ غير ذلك / حدد ☐ اقتصاد
3	سنوات الخبرة	☐ 5 سنوات فأقل ☐ 10-6 سنوات ☐ 15-11 سنة ☐ 20-16 سنة ☐ أكثر من 20 سنة
4	الشهادات المهنية	☐ PCPA محاسب قانوني فلسطيني ☐ ACCA شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ☐ CPA أمريكية ☐ IACPA محاسب عربي دولي معتمد ☐ غير ذلك / حدد

فجوة التوقعات: تعرف فجوة التوقعات بأنها الفرق بين ما يعتقده مستخدمي القوائم المالية بخصوص مسؤوليات وواجبات مدقق الحسابات وبين ما يعتقده المدققون أنفسهم بخصوص وظيفة التدقيق.

الجزء الثاني: محاور الدراسة

القسم الأول: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) أدت إلى تحسين جودة التقرير، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تحسين مصداقية التقرير لدى مستخدمي البيانات المالية.					
2	تحديد المسؤوليات المتعلقة بالإفصاحات المالية وغير المالية الإضافية في التقرير السنوي.					
3	التطوير في صياغة التقرير					
4	تعزيز الالتزام بمسؤوليات المدققين والتقيد بها.					
5	زيادة موثوقية البيانات المالية المدققة.					

6	تعزيز الاعتماد على البيانات المالية المدققة في التنبؤ بالمستقبل.				
7	وضح المعيار الخصائص والملامح الأساسية لمهمة التدقيق بشكل أفضل.				
8	تحسين درجة الإفصاح في التقرير.				
9	عرض المعيار فقرات التقرير بشكل أفضل.				

القسم الثاني: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار

التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة بأمور التدقيق الرئيسية تؤدي إلى

تضييق فجوة التوقعات، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	العرض المفصل للاختبارات والإجراءات التي قام بها المدقق.					
2	زيادة مسؤولية المدقق في الإفصاح عن المخاطر الجسيمة التي تهدد المنشأة.					
3	الإفصاح عن أي صعوبات واجهها المدقق أثناء عملية التدقيق، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بالحصول على أدلة مناسبة كافية.					
4	الإفصاح عن تقييم الشهرة وغيرها من الأصول طويلة الأجل.					
5	الإفصاح عن تقييم الأدوات المالية.					
6	الإفصاح عن الجوانب الصعبة أو الفريدة من الاعتراف بالإيراد.					
7	الإفصاح عن الأمور الخاصة بمحاسبة امتلاك الهامة					
8	الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات أوجه قصور في نظام الرقابة الداخلية.					
9	الإفصاح عن أي جوانب وجد فيها مدقق الحسابات صعوبات في تطبيق إجراءات التدقيق وتقييم نتائج تلك الإجراءات أو الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.					

القسم الثالث: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة باستمرارية أنشطة الشركة تؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يعرض تقرير مدقق الحسابات مسؤولية الإدارة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.					
2	يعرض تقرير مدقق الحسابات ضرورة قيام الإدارة بالإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المنشأة.					

القسم الرابع: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة بالتزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية تؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى مدى التزام المنشأة بنظام التأسيس.					
2	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى أن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تؤدي إلى قوائم مالية عادلة.					
3	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للأحكام والتشريعات (القوانين العامة).					
4	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى عدم وجود أي مخالفات للقوانين التي تخص طبيعة عمل المنشأة (القوانين الخاصة).					

القسم الخامس: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة بوجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق تؤدي لتضيق فجوة التوقعات، وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى إيصال نتيجة عملية التدقيق مباشرة إلى المستخدمين.					
2	وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير مدقق الحسابات يحسن من جودة تقرير المدقق.					
3	وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير يغني عن قراءة باقي التقرير.					

القسم السادس: الرجاء تحديد إلى أي مدى ترى أن التعديلات الجديدة على تقرير مدقق الحسابات وفق معيار

التدقيق الدولي الجديد الخاص بتقرير مدقق الحسابات رقم (701) والمتعلقة بوجود **التأكيد المتعلق باستقلالية**

المدقق تؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات وذلك بوضع (✓) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	إضافة جملة واضحة وصريحة في فقرة أساس الرأي تؤكد على استقلالية مدقق الحسابات عن المنشأة.					

شكراً لحسن تعاونكم

الملحق رقم (3): قائمة بأسماء المحكمين

1. د. إقبال الشريف - جامعة بوليتكنك فلسطين
2. د. معن الصرصور - جامعة بوليتكنك فلسطين
3. د. مجدي الجعبري - جامعة الخليل
4. أ. جمال ملحم - المدير التنفيذي / طلال أبو غزالة
5. أ. بلال الشرياتي - مدير التدقيق / PWC

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1.	نموذج الاستبانة (1).....	147
2.	نموذج الاستبانة (2).....	152
3.	قائمة بأسماء المحكمين.....	157

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	مقارنة بين فقرات تقرير المدقق وفق معيار التدقيق الدولي رقم 700 ومعيار رقم 701...	18
(2)	خصائص عينة الدراسة.....	60
(3)	معاملات الثبات لمجالات الدراسة.....	62
(4)	معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور تحسين جودة التقرير.....	63
(5)	معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور أمور التدقيق الرئيسية.....	64
(6)	معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور استمرارية أنشطة الشركة	65
(7)	معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية.....	65
(8)	معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور وجود فقرة الرأي في مقدمة التقرير.....	66
(9)	معاملات الارتباط بيرسون بين الدرجات الكلية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية لها	66
(10)	مفتاح التصحيح الخماسي.....	69
(11)	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لمحاور الدراسة.....	70
(12)	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) في تحسين جودة التقرير.....	72
(13)	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية للعميل على تقليص فجوة التوقعات.....	74
(14)	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة على تقليص فجوة التوقعات.....	77
(15)	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية على تقليص فجوة التوقعات.....	78
(16)	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق على تقليص فجوة التوقعات.....	80

- (17) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تأثير وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة على تقليص فجوة التوقعات..... 82
- (18) نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي (Sample K-S test)..... 82
- (19) نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (محايد=3) لفحص العلاقة بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتقليص فجوة التوقعات..... 84
- (20) نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (محايد=3) لفحص العلاقة بين التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات وفق المعيار رقم (701) وتحسين جودة التقرير..... 85
- (21) نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (محايد=3) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن أمور التدقيق الرئيسية وتقليص فجوة التوقعات..... 86
- (22) نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (محايد=3) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن استمرارية أنشطة الشركة وتقليص فجوة التوقعات..... 87
- (23) نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (محايد=3) لفحص العلاقة بين الإفصاح عن مدى التزام العميل بالمتطلبات القانونية والتشريعية وتقليص فجوة التوقعات..... 88
- (24) نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (محايد=3) لفحص العلاقة بين وجود فقرة الرأي في مقدمة تقرير المدقق وتقليص فجوة التوقعات..... 89
- (25) نتائج اختبار الإشارة للعينة الواحدة عند القيمة (محايد=3) لفحص العلاقة بين وجود فقرة التأكيد المتعلقة باستقلالية المدقق، وتحمله المسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة وتقليص فجوة التوقعات..... 90
- (26) ملخص تأثير التعديلات على فجوة التوقعات..... 91
- (27) نتائج اختبار مان-ويتني ودرجات الأوساط الحسابية الكلية والانحرافات المعيارية الكلية والأوساط الرتبوية لمجالات الدراسة حسب نوع المبحوث (موظف ائتمان، مدقق)..... 91

قائمة مختصرات الدراسة

Abbreviation	Meaning
ACPA	Arab Certified Public Accountant
CPA	Certified Public Accountant
PCPA	Palestinian Certified Public Accountant
GAAS	Generally Accepted Auditing Standards
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Board
IFRS	International Financial Reporting Standards
ISA	International Standards on Auditing
KAM	Key Audit Matters
CAR	Commission on Auditors' Responsibilities
SPSS	Statistical Package For The Social Sciences

فهرس المحتويات

أ	الإهداء.....
ب	إقرار.....
ت	الشكر والتقدير.....
ث	مصطلحات الدراسة.....
ح	الملخص باللغة العربية.....
خ	الملخص باللغة الأجنبية.....

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1	1.1 مقدمة.....
3	2.1 أهمية الدراسة ومبرراتها.....
3	1.2.1 أهمية الدراسة.....
3	2.2.1 مبررات الدراسة.....
4	3.1 مشكلة الدراسة.....
5	4.1 أهداف الدراسة.....
6	5.1 فرضيات الدراسة.....
7	6.1 حدود الدراسة.....
7	7.1 محددات الدراسة.....

الفصل الثاني: الإطار النظري

8	1.2 المحور الأول: التدقيق.....
8	1.1.2 مقدمة.....
8	2.1.2 تعريف التدقيق.....
9	3.1.2 أهمية التدقيق.....

9	4.1.2 أهداف التدقيق.....
10	5.1.2 أنواع التدقيق.....
11	6.1.2 معايير التدقيق الدولية (ISA).....
13	7.1.2 تقرير مدقق الحسابات.....
13	2.2 المحور الثاني: معيار التدقيق الدولي (701).....
15	1.2.2 محتويات معيار التدقيق الدولي (701).....
17	2.2.2 مقارنة بين محتوى تقرير مدقق الحسابات وفقاً لكل من المعيارين (701)، (700).....
24	3.2.2 الإضافات التي قدمها معيار التدقيق الدولي رقم (701) على تقرير مدقق الحسابات.....
25	4.2.2 الفوائد المرجوة من إصدار معيار التدقيق الدولي رقم (701).....
25	3.2 المحور الثالث: فجوة التوقعات.....
25	1.3.2 مقدمة.....
25	2.3.2 مفهوم فجوة التوقعات.....
27	3.3.2 سمات فجوة التوقعات.....
28	4.3.2 مكونات فجوة التوقعات.....
30	5.3.2 الأسباب التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات في التدقيق.....
36	6.3.2 سبل تضيق فجوة التوقعات.....
41	7.3.2 حجم فجوة التوقعات.....

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

42	1.3 الدراسات باللغة العربية.....
51	2.3 الدراسات باللغة الأجنبية.....
56	3.3 محاور الدراسات السابقة.....

75	 4.3 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.....
----	--

الفصل الرابع: طريقة وإجراءات الدراسة

59	 1.4 مقدمة.....
59	 2.4 منهجية الدراسة.....
59	 3.4 مجتمع الدراسة.....
59	 4.4 عينة الدراسة.....
61	 5.4 أداة الدراسة.....
67	 6.4 خطوات تطبيق الدراسة.....
67	 7.4 متغيرات الدراسة.....
67	 8.4 المعالجة الإحصائية.....

الفصل الخامس: تحليل البيانات وعرض النتائج ومناقشتها

70	 1.5 اختبار أسئلة الدراسة.....
82	 2.5 اختبار التوزيع الطبيعي.....
83	 3.5 تحليل فرضيات الدراسة.....
94	 4.5 مناقشة النتائج ومقارنتها مع الدراسات السابقة.....

الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات

98	 1.6 الاستنتاجات.....
97	 1.6 التوصيات.....

99	 المراجع.....
----	--------------------

120	 فهرس الملاحق.....
-----	-------------------------

121	 فهرس الجداول.....
-----	-------------------------

123	 قائمة مختصرات الدراسة.....
-----	----------------------------------

.....المحتويات